دَفْعُ إِيهامِ التَّناقُضِ والاضطرابِ
في
القاعدةِ النَّحويةِ

إعداد

د/ عبد المؤمن محمود أحمد محمد الليثي

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

في كلية البنات الأزهرية بطيبة جامعة الأزهر

دَفْعُ إيهامِ التَّناقُض والاضطرابِ في القاعدةِ النَّحويةِ

عبد المؤمن محمود أحمد محمد الليثي
الأستاذ المساعد بقسم اللغويات في كلية البنات الأزهرية بطيبة جامعة الأزهر- مصر.
الأستاذ المشارك بجامعة الجوف بالمملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: Abdelmoamen-mohammed.80@azhar.edu.e

ملخص البحث

مما هو معلوم أن النحاة اجتهدوا في حصر واستقراء كلام العرب- في ظل ظروفهم وإمكاناتهم- فقتلوا كلام العرب فهمًا وقصدًا، وقفوا حيث وقفوا، ثم فسّروا، وأخلصوا القصد في وضع أصول هذا العلم وضوابطه وقواعده، فجاءت أصولهم في غاية الوثاقة، وعللهم غير مدخولة، ولا متسمّح فيها، ثم إنهم لم يُغلقوا باب النظر لمن يأتي بعدهم، وما زالت عبارة ابن مالك في مقدمة التسهيل تترد في الآذان ، وهو يقول:(واذا كانت العلوم منحة إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعَد أن يُدخّر لبعض المتاخرين ماعسُر على كثيرٍ من المتقدمين، أعاذنا اللهُ مِنْ حَسَدٍ يسدّ باب الإنصاف، ويَصُد عن جميل الأوصاف، وألهمنا شكراً يقتضي توالي الآلاء، ويقضي بانقضاء اللأواء).

ولا يستطيع باحث مُنْصِف أن ينكر تلك الحركة اللغوية المعاصرة للدرس النحوي في مصر مطلع القرن العشرين، غير أن أغلب دراسات هؤلاء اللغويّين العصريّين اتسمت بالطابع النقدي، سواء فيما يتعلق بالجانب المنهجي، أو الجانب التأليفي، أو الجانب التقعيدي.

وهذا البحث يعالج جانبا من انتقادات بعضهم للتعقيد النحوي، فيما يتعلق باتهامهم القاعدة النحوية بالتناقض والاضطراب، سواء بينها وبين معطياتها أو بينها وبين غيرها، محاولا – قدر جهدي- دفْع هذا الاتهام والإيهام ، منافحًا عن تراث القدامي وأصولهم، من غير تقديس ولا تبخيس، فلا يُطّرح القديم لمحض أنه قديم فقط، ولا يُتَلَقّفُ الجديد لكونه جديدًا فحسب.

وقد سميته((**دَفْعُ إيهام التناقض والاضطراب عن القاعدة النحوية**))، وجاء في فصلين، تناولت في الأول منهما أسباب هذا الاتهام، وعرضت في الثاني نماذج تطبيقية لما ظاهره التناقض والاضطراب–من كتبهم– كما زعموا.

الكلمات المفتاحية: إيهام التناقض– القاعدة النحوية– الاضطراب – النحاة– الإعراب.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

Pushing the illusion of a contradiction and confusion in the grammatical rule

Dr: Abdul-Moamen Mahmoud Ahmed Mohammed Al-Laithi
Assistant Professor, Department of Linguistics, Al-Azhar College for Girls, Al-Azhar University, Egypt.
Associate Professor at Al-Jouf University, Saudi Arabia
Email: Abdelmoamen-mohammed.80@azhar.edu.e

Abstract: It is well-known that the grammarians sincerely intended to set the foundations, regulations and the rules of of this science.

They worked hard to limit and extrapolate the words of the Arabs under their circumstances and their capabilities. They understood the intention of the words of the Arabs so well. They comprehended and interpreted. So, their origins were reliable and their reasons were genuine. Moreover, they didn't close the door for consideration to those who came after them.

The phrase of Ibn Malik at the introduction of the Tasheel is still echoed in ears. As he said " if the sciences are divine grant and specialized talents. So, it is not excluded that some of the modern authors would understand things that were so difficult for the old authors". May Allah protect us from envy that shuts the door of fairness and prevent beautiful descriptions.

May Allah inspire us thanks that result in successive blessings and the end of misfortune.

A fair researcher cannot deny the contemporary linguistic movement to the grammatical lesson in Egypt at the beginning of the twentieth century.

Kay words: Illusion of contradiction - grammatical rule - disorder - grammarians – syntax.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلامًا على عباده الذين اصطفى، ولاسيّما النبيُّ المصطفى.

وبعد ،،،

فلا يستطيع باحث مُنْصِفٌ أن ينكر الحركة اللغوية التي قامت في مصر في بداية القرن العشرين، والتي أَثْرَت الدرس اللغوي على جميع مستوياته (الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، والمعجمي) غير أن أغلب دراسات هؤلاء العَصْرِيَّين اتسمت–فيما يتعلق بالمستوى النحوى–بطابع النقد للنحو العربي القديم، وحاولت أن تصوغه صياغة جديدة، حسب الاجتهاد الشخصي، في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، متأثرين في ذلك بمناهج المستشرقين ودراساتهم.

ولا ننكر أن لهذا الاتجاه النقدي بصيصا في تراثنا القديم على يد (قطرب، وابن الطراوة، والسهيلي، وابن مضاء) لكن شتان بين هذا وذاك، فقد بالغ أغلب هؤلاء العَصْرِيَّين أيّما مبالغة في الثورة على القديم، فاتخذ الاتجاه النقدي للدرس النحوي عندهم مناحي متعددة:

– منها ما يتعلق بالجانب المنهجي المتمثّل في نقدهم لمنهج النحاة القدامى– وأعنى به طبيعة التفكير آنذاك في تناول ظواهر النحو وقضاياه ، وهو ما يسمى بالفكر النحوي بصورة أدق– فسجلوا عليه كثيرا من الملاحظات، كتأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة، والمعيارية الطاغية عليه المثمثلة في تحكيم القياس والعلل، والتحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية، والخلط بين اللهجات في التقعيد، واعتمادهم في التقعيد على لغة الشعر، والتداخل المنهجي بين النحو والعلوم الأخرى، وغير ذلك، حتى قال أحد اللغويين العَصْرِيَّين(د.إبراهيم أنيس):"النحو من أسوأ مستويات العربية كلّها من حيث منهجية البحث"[(١)].

(١) دراسات في علم اللغة .القسم الثاني. ص: ٥٤.

–ومنها ما يتعلق بالجانب التقعيدي، فسجلوا عليه ما بين بعض القواعد ومعطياتها، أو بينها وبين غيرها من تناقض واضطراب، وتعدد في الآراء، وكثرة في الاستثناءات والاحترازات، وظهور مصطلحات مبهمة ، يغلب عليها الغموض وعدم الدقة، من أمثال: القلة، والكثرة، والمطرد، والشائع، والغالب، وغير ذلك...

– ومنه ما يتعلق بالجانب التأليفي، فسجلوا بعض الملاحظات على طريقة النحاة ومنهجهم في تآليف كتبهم، ودعوا إلى تيسير النحو وإعادة صياغته وهيكلة أبوابه، فوجدنا دعوة الأستاذ إبراهيم مصطفي في كتابه (إحياء النحو) الذي يعد أول كتاب ظهر في العصر الحديث، حَمَلَ دعاوى عريضة حول إصلاح النحو وتيسيره، غالى صاحبه في نقد النحاة وتخطئتهم، ولا غرو في ذلك، فقد قدّم له الدكتور طه حسين ، ونوّه في مقدمته مُبالِغاً بشأن الكتاب وأثره، وذكر أن تسمية الكتاب (إحياء النحو) إنما جاءت بإشارة من عنده، فجاء نقدا لنظريات النحو التقليدية، كنظرية العامل، وعدم الاعتراف بالعلامات الفرعية، ووجوب التوحيد بين المبتدا والفاعل، والاقتصار على الضمة والكسرة في علامات الإعراب؛وإدماج التوابع في اثنين بدلا من خمسة، وإلغاء التأويل وما به من تقدير وإضمار، وأما أبواب النحو من المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء، فلا وجود لها في النحو الجديد!وبسبب ذلك كله أثار الكتاب ضجة واسعة، وتناوله بالنقد غير واحد من الباحثين، منهم (الشيخ محمد محمد عرفة) في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة).

وكذا دعوة الدكتور شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو"، وفي كتاب "من أسرار اللغة" للدكتور إبراهيم أنيس–أيضا–نموذج من هذا التجديد، أو إن شئت فقل: الهجوم الصاعق على النحويين القدامى، حيث ذهب إلى أن الإعراب قصّة مختلقة، نسجها النحاة، ورأى في أحد مقترحاته للمجمع اللغوي أن

الإعراب ليس إلا وسيلة مصطنعة، يجب تجاوزها لتحرير النحو العربي من أغلاله(١).

وقد ظهر التكلف في نقدهم واضحًا، كما أنهم لم يقدموا لنا بديلا ناجعًا نتبّعه، فلم يقيموا أصولاً جديدة تَحُلّ مَحلّ أصول النحاة وتُغني مُغناها، بل حاولوا إسقاط نظريات الغربيين التي تأثروا بها، فظهر في مصطلحاتهم أنحاءٌ متعددة (النحو التحويلي، أو التوليدي، ونحو النص، والنحو الوصفي، والنحو الوظيفي)، وإن كان لها صدى في تراثنا القديم.

وقد اخترت في هذا البحث معالجة نقدهم المتعلق بالجانب التقعيدي–لأهميته– مسلِّطًا الضوء على اتهامهم لقواعد النحاة بالتناقض والاضطراب، وقد جاء ذلك في حديث (د. عباس حسن) في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، و(د.على أبو المكارم) في كتابه (تقويم الفكر النحوى)، و(د. أحمد عبد العظيم عبد الغني) في كتابه (القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية).

فتناولت أسباب هذا الاتهام من وجهة نظرهم ، مع دراسة نماذج لهذا التناقض، وحاولت جاهدا دفع هذا الاتهام بما جاء– في أغلبه–على لسان النحويين في كتبهم؛لأثبت أن أسلافنا القدامى تنبهوا لمثل هذا، وكأنهم شعروا بمثل هذه الاعتراضات، فأجابوا عن كثير منها، حتى يحموا قواعدهم من ذلك، كما قال السهيلي:"فافهمه، فإني لم أقصد الإطالة إلا لأسدَّ أبواب الاعتراض، وأحمي جنبات الكلام من الطعن عليه، والله الموفّق لِما يُزْلِف لديه"(٢).

وابن الفُرُّخان حين قال:"إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمّح فيها"(٣).

(١) انظر: من أسرار اللغة. ص: ١٢٥ "الفصل الخامس، قصة الإعراب".

(٢) نتائج الفكر في النحو. ص: ٢٤٨.

(٣)انظر كلامه في: الاقتراح في أصول النحو. ص:٢١٩.

وما قصدت من هذا إلا أن يظهر الحق، ويبين الصواب، من غير تقديس، ولا تبخيس، فلا يُطَّرَح القديم لمحض أنه قديم فقط، ولا يُتَلَقّفُ الجديد لكونه جديدًا فحسب."أعاذنا اللهُ مِنْ حَسَدٍ يسدّ باب الإنصاف، ويَصُد عن جميل الأوصاف، وألهمنا شكراً يقتضي توالي الآلاء، ويقضي بانقضاء اللأواء"(١).

وقد جاء هذا البحث في فصلين، تسبقهما مقدِّمة، وتقفوهما خاتمة.

أما الفصل الأول، فعنوانه: **أسباب التناقض والاضطراب في القاعدة النحوية من وجهة نظر بعض العَصْريِّين**.تحدثت فيه عن أسباب وصفهم لبعض القواعد بالتناقض والاضطراب، وأرجعته إلى سببين، في مبحثين:

الأول– عدم صدق القاعدة على كل ما يندرج تحتها من أحكام.

الثاني– التعارض بين القياس والاستعمال اللغوي.

وأما الفصل الثاني، فعنوانه:**نماذج ممّا ظاهره التناقض والاضطراب، عرضٌ وردٌّ.**

وقد عرضت فيه بعض المسائل التي وقع فيها التناقض–من وجهة نظرهم– ورددت شبهة التناقض والاضطراب فيها، ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

وكان منهجي عرضَ المسألة، ومثار الاعتراض بمفهومه، لا بمنطوقه في أغلب مواضعه–لطول النص–واعتمدت في جمعها على ما جاء في بعض كتبهم، وأخص بالذكر كتاب (تقويم الفكر النحوي) للدكتور على أبو المكارم، والقاعدة النحوية، دراسة نقدية تحليلية) للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني.

جدير بالذكر أني لم أقف–فيما أعلم–على دراسة مستفيضة سبقتني في هذا الشأن بهذه الطريقة التي انتهجتها من عرض لأسباب التناقض والاضطراب من وجهة نظر العَصْرِيَّين، وتحليلٍ لمسائله التي ساقوها في كتبهم، والجواب عنها.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

(١)عبارة ابن مالك –رحمه الله– في مقدمة التسهيل.

الفصل الأول

أسباب التناقض والاضطراب في القاعدة النحوية.

من خلال النظر فيما عرضه هؤلاء العَصْرِيّون في كتبهم من نماذج ممّا وصفوه بالتناقض والاضطراب بين بعض القواعد النحوية، يبدو لي أن سبب هذا الوصف- من وجهة نظرهم- مَرَدُّه إلى أمرين:

الأول- عدم صدق القاعدة-أو عدم اطرادها-على كل ما يندرج تحتها من مُعْطَيات.

ومعناه أن الحكم الكلي لا يصدق على كل جزئياتها، وإنما ينطبق على بعض الجزئيات دون بعض، ثم يَطَّرِدُ ما يُستخلص منها من حكم عام على كل أجزائها؛ فيُلحِقون ما لا تنطبق عليه القاعدة بما ينطبق، وهنا تفقد القاعدة شرط العموم.

وسبب ذلك من -مفهوم كلامهم- يرجع إلى أمرين:

أولهما-الاستقراء الناقص بسبب تناولهم الجزئيّ للمادة اللغوية.

ثانيهما-تأثر النحاة بالقياس المنطقي في طرد الأحكام، على حساب الاستقراء.

أي: إنهم يُرجِعون ذلك إلى أن القواعد النحوية وما تنتهي إليه من أحكام ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية، فهي لا تعكس هذه الظواهر، ولا تطّرد معها، بسبب الاستقراء الناقص، فلم يستقرى النحاة كل جزئيات هذه الظواهر، بل استقروا بعضها، ثم أعملوا القياس المنطقي الذي يبدأ بافتراض القاعدة أولا، ثم يُخضع لها المفردات بعد ذلك، وهو بذلك عكس الاستقراء الذي يبدأ بالمفردات أولا؛ لملاحظتها، والوصول من ذلك إلى القاعدة التي تتصف بالاقتناع والعموم(١).

(١) انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص: ١٩٦.

يقول أحدهم:" ومن الأمور التي تَلفت النظر في تراثنا النحوي الضخم- خلوُّه في بعض الأحيان من الاستقراء الكامل لبعض صور الظاهرة الواحدة من الظواهر النحوية"(١).

وهذا الاختلاف بين الظواهر اللغوية والقاعدة راجع في جوهره- عندهم- إلى أن الانتقال من الظاهرة إلى القاعدة عند النحاة لم يتم بشكل علمي يُراعِي الانتقال بالحكم من الكليّات إلى الجزئيّات، وإنما على العكس من ذلك كان الانتقال من الجزئيات إلى الكليّات.

كما أن هذا الانتقال أيضا من الجزئيات إلى الأحكام الكليّة لم يتمّ بعد استقراء الجزئيّات كلها، أي بعد نظرة شاملة تحيط بكافة الحقائق الجزئية وتَلُمُّ بخصائصها، وتدرك طبيعة العلاقات التي تربطها ببعضها ونوع القُوَى التي تَشُدَّها الي سواها، وإنما تم الانتقال-في كثير من الأحيان- من الظواهر الجزئية الي الأحكام الكلية، دون استقراء تام لهذه الظواهر في ذاتها أو صياغة خصائصها فيما يصدره النحاة بشأنها من أحكام، بل قاموا بإصدار الأحكام ثم فَرْضها على الظواهر، وليس استخلاص الأحكام من الظواهر ذاتها(٢).

على أن الغرض من النحو عندهم كان تبيين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب، لكنه تم بالقياس وليس بالاستقراء، كما يقول الرماني:" الغرض من النحو تبيين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس"(٣).

فالغرض من النحو-والقول لهم- تبيين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب غرض صحيح نافع، لكن أن تكون الوسيلة لذلك هي القياس، فذلك هو النهج الذي حاد عن السلامة، فإن الوسيلة الصحيحة هي الاستقراء، أما

(١) انظر: بحوث ومقالات في اللغة . ص: ١٥٤.

(٢) انظر: تقويم الفكر النحوي. ص:٢١٣.

(٣) الحدود في النحو للرماني . ص:٤.

الأقيسة أو الأحكام أو القواعد فقد أفادت في حراسة اللغة وتعلمها، لكنها من جانب البحث اللغوي تقف في وجهة وتُغلق الطريق دونه، خصوصا بعد توقف المدد اللغوي موضع الدرس والملاحظة(١).

ويدلِّلون أيضا بقول أبي حيان التوحيدي نقلا عن أبي سليمان قوله:" نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة، فلو كان إلى الكمال سبيل لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا، أو كانت فطنتنا لهم مع فطرتهم"(٢).

مُوَجِّهينَ بأنه يفهم مما أورده أبو حيان عن أبي سليمان– ولعله أحد النحاة– خضوع قواعد النحو لسلطان الذهن، بينما ينطق العرب على مقتضى الفطرة، وينتهي اللقاء بين هذين الطرفين المتباعدين، ففطنة القواعد في واد، وفطرة العرب في واد آخر، ولو كان إلى الكمال سبيل لكانت الفطرة مع الفطنة، لكن أين السبيل؟ وقد تغلبت الفطنة على الفطرة، وانتصر النحاة للأولى على الثانية، مع أن طبيعة الأمور هي الوفاق بين الاثنتين، فتغليب جانب الذهن على الاستعمال جانب تُؤْتَى منه دراسة النحاة، التي قدمت في مجموعها جهدا مشرفا، سليما في مجمله(٣).

إذن فخلاصة ما تقدّم اتهامُ المعاصرين النحاةَ بتأثرهم بالقياس على حساب الاستقراء، فجاء الاستقراء ناقصا، مما أدى إلى عدم صدق القاعدة على جميع جزئياتها مما أحدث نوعا من التضارب والاضطراب في معطياتها، كما ذكر بعضهم أن الضعف تسرب إلى بعض الأحكام النحوية بسبب نقص الكفاية في الاستقراء، وأن اللغة ثبتت بالنقل لا بالمقاييس المبنية على استقراء ناقص(٤).

---

(١) انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص: ١٩٧.

(٢) الإمتاع والمؤانسة . ص:٢٥٤.

(٣) انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص: ١٩٧.

(٤) انظر: في أصول النحو للأفغاني. ص: ٣٦-٣٧.

وللرد أقول :

النحاة لم يهملوا الاستقراء، بل استطاعوا من خلاله التوصل إلى قواعد مطردة تكون نظاما يحكم اللغة ويُعرِّف ما جاء على طريقة العرب في كلامها، وما خرج عنها.

وهل النحو عندهم إلا علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه؟[١].

فقد استدلوا بالاستقراء على رفع الفاعل ونصب المفعول، وانحصار الكلمات في ثلاثة (الاسم والفعل والحرف)، والتوابع في خمسة، وهكذا[٢].

وجزم الشاطبي أنه لا يمكننا أن نجد المسائل التي توصل إليها النحاة واحتجوا بها على القاعدة إلا على مقتضى ما استقرؤوا من كلام العرب، لا عن أمر مقيس عُدم فيه السماع، والأمر مبني على أن نُتْبِع السماع بتفسير كلامهم[٣]، كما قال سيبويه : "فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسِّر"[٤].

لكن لابدَّ أن أشير إلى أن الاستقراء نوعان: تام، وغير تام– كما قسّم ابن عَلّان[٥]– وكان الأزهرى قد نص على أن الاستقراء التام فيه عُسْرٌ[٦]، يشير بذلك إلى أن ما أجراه النحويون من تتبّع لكلام العرب الفصيح هو من قبيل الاستقراء الناقص، فمحال أن نحيط بكلام العرب جمعا فنستقرأه، وأنّى ذلك وقد ذهبوا؟ فمنهم من هلك بالموت، ومنهم من هلك بالقتل، ثم تدارك اللغويون أمر حفظ اللغة، وفي ذلك نَقَلَ يونس عن شيخه أبي عمرو بن العلاء قوله:" مَا

---

(١) انظر: الاقتراح. ص:١٧٩.

(٢) انظر:الأصول في النحو ١/٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/٩٤٥، والاقتراح. ص: ٣٧٨.

(٣) انظر:المقاصد الشافية٣/٥٩.

(٤) الكتاب١/٢٦٦.

(٥) انظر: داعي الفلاح لابن عَلّان الصديقي. ص:٤٢.

(٦) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٩٦.

انْتهى إِلَيْكُم مِمَّا قَالَت الْعَرَب إِلَّا أَقَلّه، وَلَو جَاءَكم وافرا لجاءكم عِلْمٌ وَشِعْرٌ كثير "(١).

وربما كان مقصودهم بالاستقراء التام "إجراء تتبّع كلّي لكل ما جُمِعَ عن العرب بعد سماعه، وبخلافه الاستقراء الناقص"(٢).

لكن يبدو لي أن الاستقراء التام لا يُراد به ذلك، وإنما المراد به تتبّع أكثر جزئيات القاعدة، القدر الذي يفيد ظنًّا قويًّا أن اللغة جارية على مثله في رعاية القاعدة، لا كلّه؛إذ دونه ذلك خَرْطُ القَتادِ(٣)، فليس بالضرورة أن تنطبق القاعدة على جميع جزئياتها، بل يكفي وصفها بالاطراد، أن تنطبق على أغلبها أو أكثرها، لأن أصل المطرد فيه ما كَثُر – كما قال ابن عقيل–(٤).

فقد اجتهد النحاة في تتبّع واستقراء كلام العرب وفق ظروفهم وطاقاتهم وبداوة وسائلهم، ثم لاحظوا ما استقرؤوه، فَنَبِعَهُ وصفٌ وتصنيفٌ وتجريدٌ، وقعّدوا عليه قواعدهم، فإن جرت على جميع جزئياتها–وهو الغالب في قواعدهم–فهي تامة الاطراد، وإن تخلّف عنها بعض الجزئيات لسرٍّ، فهي ناقصة الاطراد، مع تنبيههم على ذلك، ولا يضر هذا القاعدة، ولا يَسِمُها بالاضطراب.

ودليل ذلك حدُّ الجرجاني للاستقراء بأنه:" هو الحكم على كليّ بوجوده في أكثر جزئياته؛ لأن الحكم لو كان في جميع أجزائه لكان قياسا مقسّمًا"(٥).

وهو ما عناه الشاطبي بقوله:"فالذين اعتنوا بالقياس والنَّظَر فيما يُعَدُّ من صُلْب كلام العرب وما لا يُعد لم يُثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام، ولا نَفَوْه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كلُّه مع مُزاولة العرب، ومُداخلة كلامها، وفَهْمِ مقاصدها،

(١) انظر: طبقات فحول الشعراء.١/٢٥.

(٢) انظر: الأصول النحوية المختلف عليها. ص: ١٣٤.

(٣) الخَرْطُ: قَشْرُكَ الوَرَقَ عن الشجرة اجتذاباً بكَفِّك، والقَتَاد: شجر له شوك أمثال الإبر. يضرب للأمر دونه مانع. انظر: مجمع الأمثال١/ ٢٦٥.

(٤) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد٤/ ١٨٨.

(٥) التعريفات. ص: ١٨.

إلى ما يَنْضَمُّ إلى ذلك من القرائن ومقتضَيات الأحوال، التي لا يقوم غيُرها مقامَها، فبَعدَ هذا كلِّه ساغ لهم أن يقولوا: هذا يُقاس، وهذا لا يُقاس، هذا يقوله مَن لا يقول كذا. وهذا ممَّا استُغني عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامَّة التي لا يُفْضِي بها إلا من اطَّلع على مآخذ العرب، وعَرف مآل مَقاصدها، وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن. ومَن فَهم كلام الأئمة في تَوَالِيفهم لم يَخْفَ عليه ما ذُكر"[(١)].

أراد بالاستقراء التام الاستقراء الذي يفيد ظنا قويا يكفي لتقرير أحكام اللغة.

ودليل ذلك أنه قال بعد قوله السابق:" فالواجبُ على المتأخِّر التوقُّفُ حتى يَدخل مِن حيثُ دَخل المتقدِّم، فإن وجَد الأمر مُسْتَتِبًّا مطَّرِداً على خلاف ما قال الأول، لم يَسَعْه إلا مخالفتُه، وإن لم يَجِده كذلك، فَلْيَتوقَّف"[(٢)].

إذ لا يوجب على الناظر في تقرير قواعد اللغة أن يستقري جميع ما ورد منها في كلام؛ نظرا لسعتها، إنما يكفيه أن يتتبّع جزئياتها إلى القدر الذي يفيده ظنا قويا أن اللغة جارية على مثله في رعاية القاعدة[(٣)].

وأما قولهم: إن النحاة تأثروا بالقياس المنطقي القائم بافتراض القاعدة أولا ثم تطبيقها على بعض المفردات دون استقراء كل مفرداتها– فمردودٌ؛ لأنه ليس لأحد أن يقول عن النحويين أنهم وضعوا مقاييس من عندهم ثم طبقوها على اللغة، بل استُنبِطت هذه المقاييس من تتبّع اللغة واستقرائها كليًّا، وهل القياس إلا محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية وحمْل كلامنا على كلامهم، وهل النحو إلا انتحاء كلام العرب[(٤)].

(١) انظر: المقاصد الشافية٤/ ٤٩٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية٤/ ٤٩٢.

(٣) انظر: القياس في اللغة العربية.ص:٧٣.

(٤) انظر ما قاله الانباري في لمع الأدلة ٩٥-٩٦.

ثم لا يمكن للغة أن تثبت بمقاييس مبنية على استقراء ناقص، ولو كانت اللغة قد ثبتت بهذا النوع من الاستقراء ما كان يُعرف للغة نظام يضبطها، ولا يمكن أن يكون النظام اللغوي إلا حيث أجرى استقراء تام عليها.

ففي مرحلة التقعيد لم يكن بوسع اللغوي والنحوي أن يجري استقراء تاما عليها. إنما وصل إلى ما استطاع أن يصل إليه من تتبّع، ثم أتى اللاحق فَوَاصل مهمّة استقراء اللغة، وحيث وجد أمرا مطردا خالف ما توصّل إليه سلفُه أقرّه ، أو ربما وجد ما يتمم النقص عند سلفه(١).

فـ"عيسى بن عمر"–مثلا– عَرَف بالاستقراء أنه بعد (ليس) يأتي اسم مرفوع وآخر منصوب، لكنه سمع أن أبا عمرو بن العلاء يرفع الاسم الثاني بعدها إذا انتقض النفي بـ(إلا)، حَمْلًا لـ"ليس" على "ما" في انتقاض النفي بإلا، فيقول: "ليس الطيبُ إلا المسكُ"، فاستنكر عيسى بن عمر الرفع، فجاءه، فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك... ثم ذَكَرَ ذلك له ، فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو ينصب، ولا تميميٌّ إلا وهو يرفع، ثمَّ وَجه أَبُو عَمْرو خلفًا الْأَحْمَر وَأَبا مُحَمَّد اليزيدي إِلَى بعض الْحِجَازِيِّينَ، وجَهِدَا أَن يُلَقِّناه الرّفع، فَلم يفعل، وَإِلَى بعض التميميين وجَهِدَا أَن يُلقِّناه النصب فَلم يفعل، ثمَّ رَجَعَا وأخبرا بذلك عِيسَى وَأَبا عَمْرو، فَأَخْرج عِيسَى خَاتمه من أُصْبُعه وَرمى بِهِ إِلَى أبي عَمْرو، وَقَالَ: هُوَ لَك، بِهَذَا فُقْتَ النَّاس(٢).

فكل واحد منهما احتجّ بما توصّل إليه في استقرائه ، ولما أطلع(أبو عمرو) (عيسى الثقفي) على نتيجة استقرائه أدرك أن الحقيقة كما عرفها(أبو عمرو)، فما كان منه إلا أن أخذ بها(٣).

---

(١) انظر: القياس في اللغة العربية. ص:٧٣، والأصول النحوية المختلف عليها. ص: ١٣٦.

(٢) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ص: ٣٨٨، وهمع الهوامع١/ ٤٢٣.

(٣) انظر: أصول النحو العربي للحلواني:١٧، والأصول النحوية المختلف عليها.ص:١٣٤

وعليه ، فالأصل الغالب في قواعد النحاة– رحمهم الله– الاطراد ، وما خرج عن اطراد القاعدة من بعض جزئياتها –مما أدّى إلى وصفها عند أكثر المعاصرين بالتناقض والاضطراب–إنما خرج لنكتة، وضّح النحاة أغلبها في كتبهم، كما سيظهر جليا في طيّات هذا البحث عند دراسة تلك المسائل.

وأبرز هذه المسائل التي اعترضوا عليها فيما يتعلق بعدم اطراد القاعدة على جميع أجزائها، والتي سيأتي عرضها وتحليلها:

–لا يصح الاختصاص أن يكون علة لعمل الحروف، ولا ضابطا له؛ لعدم اطراده على بقية الحروف المختصة.

– لا يصلح شبه الحرف أن يكون علة لبناء الاسماء؛ لعدم اطراد القاعدة على ما تحتها.

–قَصْرُ النحويين تنوين التنكير على الأسماء المبنية.

– الجازم أضعف من الجار.

–وجود بعض الكلمات واسطة بين الإعراب والبناء عندهم كما في اسم الموصول المندوب –يتعارض مع ضابطهم في الإعراب والبناء

–مجيء الإعراب في وسط الكلمة في بعض الكلمات يتعارض مع قصرهم الإعراب على آخر الكلمة.

– إلحاق (ثم) بواو المعية في نصب الفعل المضارع بعدها يتناقض مع اطراد دلالة كل منهما.

– ثبوت الإعراب وقفا لا وصلا تصوّرٌ تنقضه القواعد والاستعمال.

– اختصاص الشرط بالأفعال منقوض ببعض الأمثلة التي لا يتأتى فيها تقدير فعل بعد أداة الشرط.

– الخلط بين الفعل الصحيح والمعتل في علامة الجزم.

– تحمّل الصفة المشبهة للضمير مع إضافتها إلى فاعلها.

– قاعدة اشتراط التعريف في المبتدأ منقوضة ببعض التراكيب التي يشترط فيها التنكير مع وقوعها مبتدأ.

- توكيد الاسم الظاهر بالضمير، منقوض بكون الاسم الظاهر أعرف من الضمير.

- كون الضمير أعرف المعارف منقوض بعود الضمير على النكرة.

-كون الضمير أعرف من العَلَم منقوض بأن العَلَم لا يحتاج في تعريفه إلى واسطة بخلاف الضمير.

- استتار الضمير في الفعل أو ما يعمل عمله من المشتقات منقوض بورود استتاره في غير ذلك، كأداة النداء، والظرف والجار والمجرور.

- إعراب المستثنى بدلا من المستثنى منه في التام غير الموجب يتناقض مع حقيقة البدل والاستثناء.

- قاعدة عدم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر منقوضة بأبواب نحوية جُمِعَ فيها بين المفسِّر والمفسَّر.

- قاعدة النحويين أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل منقوضة بتقدّمه دون صحة تقدّم عامله في بعض الأبواب.

السبب الثاني من أسباب التناقض والاضطراب-التعارض بين القياس والاستعمال اللغوي.

يرون أن من أسباب التناقض والاضطراب في القاعدة النحوية ذلك التعارض في بعض الأحكام بين القياس والاستعمال اللغوي.

ومعناه: أن يؤدي قياس النحويين إلى حكم من الأحكام بالإثبات أو النفي، وأن يؤدّي السماع عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم إلى ما يخالف الحكم الذي أدّى إليه القياس.

وأبرز هذه المسائل التي بسببها وصف بعض العَصْريّين قواعد النحاة بالتناقض والاضطراب؛ للتعارض بين القياس والاستعمال اللغوي، حيث يثبت القياس حكما، والاستعمال يناقضه:

-كون الضمير اسمًا، وأنه أعرف المعارف، منقوض بوقوعه حرفًا ونكرة في بعض الاستعمالات.

-كون النداء من المعارف منقوض بنداء النكرة غير المقصودة في بعض الاستعمالات.

-احتياج ضمير الغائب إلى مفسِّر، ورتبته من حيث تقديم المفسِّر، منقوض بتأخيره في بعض الاستعمالات.

-ضرورة ذِكْر مرجع الضمير يتناقض مع حذفه في بعض التراكيب.

-عدم صلاحية العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد ذكر فاصل بين المتعاطِفَين منقوض ببعض الاستعمالات.

- تصنيفهم الضمير إلى ضمير رفع، ونصب، وجر، منقوض بالخلط بينهمافي وقوع أحدهما في موقع الآخر.

- تنوين المنادي العلم المعرفة منقوض بقاعدة بنائه على ما يُرفَع به.

- التوافق بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى والإعراب منقوض بعطف الفعل على الاسم والعكس.

-عدم جواز الجمع بين العِوَض والمعوَّض منه والمفسَّر والمفسِّر منقوض ببعض التراكيب التي خالفت ذلك.

- قاعدة الفصل بين (أما) والفاء بالمفرد لا بالجملة، منقوض ببعض التراكيب التي خالفت ذلك. وغير ذلك...

ولا يخرج سبب هذا التعارض من وجهة نظرهم عما سبق ذكره من نقص الاستقراء، ويضاف إليه هنا اعتراضهم على طريقة النحويين ومنهجهم في جمع المادة اللغوية من:

*-التحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية، الذي أوجد- من وجهة نظرهم- قواعد متضاربة وقاصرة، الأمر الذي أدّى إلى خَلْق مصطلحات مبهمة غامضة، مثل القلة ، والكثرة، والندرة، وهذا يتنافي مع طبيعة اللغة وقانونها التطوري(١).

*-اعتماد النحاة في التقعيد على لغة الشعر دون لغة النثر، وقد عدّه كثير منهم مأخذا على الدرس النحوي القديم، ذلك لأن للشعر لغة خاصة به ونظاما يتفرّد به عن بقية مستويات الكلام، فهو مقيّدٌ بقيود تجيز لصاحبه من الضرورات، والترخّص في القرائن ما لا يجوز لغيره، وبناء على هذا تعددت الآراء وكثُر التقدير والتأويل، فما لا يجوز على مذهب، يجوز على مذهب آخر، ثم يُخرَّج عند المانعين على وجه آخر ليسقط الاستدلال بها، مما أدّى إلى تناقض بعض الأحكام واضطرابها، ولو أن النحاة اعتمدوا على النثر وحده، أو وضعوا قواعد للنثر، وأخرى للشعر، لَسَلِمَ النحو من كل هذا(٢).

*-الخلط بين مستويات الآداء اللغوي، أي بين لهجات القبائل التي اعتُمدت في جمع اللغة ، الأمر الذي أدّى معه أن تتعدد الأوجه في المسألة الواحدة

(١) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث . د.عباس حسن . ص: ٥٨-٥٩.

(٢) انظر: الأصول . د. تمام حسان .ص:٨٤،٨٥، واللغة بين المعيارية والوصفية. ص:٧٨.

وتتضارب الأحكام، وتختلف التوجيهات، وتكثُر التفريعات والاستدراكات، والاستثناءات والاحترازات، ويرون لو فُصِل بين المستوى اللغوي للهجة والمستوى اللغوي للفصحى، ووُضِعَ لكل مستوى قاعدة خاصة به- لكان أجدي وأنفع للدرس النحوي، أو أن السبيل الأمثل لتأسيس القواعد النحوية أن نختار لغة أدبية مشتركة تحظى بالاطراد وتوحّدِ الخصائص، لكي يتأتّى إخضاعها للنظر العلمي والدرس الاستقرائي، وبذا يتحقق لتلك القواعد عنصر الثبات والاستقرار (١).

تلك كانت وجهة نظرهم ومثار نقدهم.

وللجواب أقول:

قضية التعارض بين القياس والسماع في بعض الأحكام هو بيت القصيد في ذلك كله، وما وُجِّه لمنهج النحويين من نقد في جمعهم المادة اللغوية لا يثبت عند التحقيق بحال من الأحوال.

وقبل الجواب عن مسألة التعارض بين المقيس والمسموع لابد أن نؤصِّل لأصلٍ: هو أن النحويين -بصريين وكوفيين- قاسوا على الكثير الغالب بشهادة أئمة المدرستين، فليس كل ما تَكَلَّمُ به العرب يُقاس عليه، وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القراءات القرآنية فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك- وهم أولى لَعَمْرُ اللهِ أن يُشنّع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح- فإن النحويين إنما قالوا ذلك؛ لأنهم لما استقروا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يُحذَى حذوها وجدوه على قسمين:

(١) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث . ص: ٦٦-٧٢، واتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر. ص:١٨٧.

-قِسْمٌ سَهُلَ عليهم فيه وجه القياس، ولم يُعارِضه مُعارِضٌ، لشَياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه، فأعملوه بإطلاق؛ علمًا بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه.

-وقِسْمٌ لم يظهر لهم فيه وجه أو عارضه مُعارِضٌ، لقلّته وكثرة ما خالفه. فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى أننا نتّبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا، لأنه غير فصيحٍ، بل لأنَّا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه، فليس لك أن تريد إلا ما أرادوا، وأن تقف حيث وقفوا، كما قال سيبويه(١).

وإن كان شاع عن الكوفيين أن لهم قاعدة يبنون عليها القياس- مخالِفة لما تقدم- وهي أنهم قد يعتبرون اللفظ الشاذ فيقسون عليه، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر لما كثُر أو قلّ، ومن ههنا وقع الخلاف في مسائل كثيرة(٢).

وقد تنبه النحاة لهذا (التعارض بين المقيس وبعض المسموع)، فقاموا بالترجيح بين الأدلة المتعارضة، ومن هنا ظهر ما يعرف باسم التعارض والترجيح في أدلة النحو، وقد أخذه النحويون عن الأصوليين، فهو أثر من آثار أصول الفقه(٣).

وقد أصّل ابن جني في كتابه (الخصائص) لهذا بابًا عنوانه: باب في تعارض السماع والقياس؛ كما أشار إلى تحكيم القياس في الترجيح بين السماعَيْن إذا تعارضا(٤)، وعقد له الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) فصلًا

(١) انظر : الكتاب ١/١٠٩.

(٢) انظر : المقاصد الشافية٣/٤٥٧-٤٥٨.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ٦٢٣.

(٤) انظر: الخصائص١/١١٧.

عنوانه: في الاستدلال[١]؛ كما عقد له في كتابه (لمع الأدلة) ثلاثة فصول: أولها: في المعارضة، وثانيها: في معارضة النقل بالنقل، وثالثها: في معارضة القياس بالقياس[٢]، وتحدث عنه الشاطبي في شرحه على الألفية[٣]، ونقل السيوطي خلاصة كل هذا وزاد عليه فصولًا؛ فجعل التعارض والترجيح في ست عشرة مسألة[٤].

وخلاصة ما ذُكِرَ أنه إذا تعارضا–أي: السماع والقياس القويّ نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قوله تعالى:"اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ"[٥]؛ فهذا ليس بقياس، لكن لابدَّ من قبوله؛ لأنك تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، فلا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع[٦].

وإذا كان اختلاف اللغات– الموافقة للقياس من لغات القبائل المأخوذ عنها والمعتدّ بفصاحتها–كلها حجة ، كما ذكر ابن جني[٧]، فالواجب على المتكلم إذا وجد لغتين يقبلهما القياس أن يتخير إحدى اللغتين مع الاعتقاد بصحة الأخرى؛ لعدم إمكان الأخذ بهما معًا؛ إذ لا يمكن الجمع بين لغتين في وقت واحد، كما في إعمال(ما) وإهمالها بين الحجازيين والتميميين مثلا، فاللغة المقدَّمة من هاتين اللغتين هي لغة الحجازيين في إعمال "ما" عمل "ليس"؛ لأنها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، مع كون الأخرى هي القياس، كما قال

(١) انظر: الإغراب في جدل الإعراب . ص:٤٦.
(٢) انظر: لمع الأدلة. ص: ١٣٥–١٤٠.
(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ١٣٢.
(٤) انظر: الاقتراح في أصول النحو. ص: ٣٨١.
(٥) من الآية ١٩ من سورة المجادلة.
(٦) انظر: الخصائص١/١١٧.
(٧) انظر: الخصائص٢/١١.

سيبويه[١].أما إذا كانت إحدى هذه اللغات مخالفة للقياس؛ فهي لغة مردودة مرغوب عنها[٢].

ثم إن هذا القياس المُقَعَّد عليه مبنيٌّ في الأصل على المسموع الكثير ، وأما ما عارضه من مسموع آخر، فقد كان للنحويين اتجاهات في معالجة ما خالف هذا المُطرد–المبني على الكثير الغالب–بحمله إما على الضرورة ، أو بنسبة الاستعمال إلى لهجة من اللهجات العربية، أو بردّه إلى المقيس المطّرد بتقديرات صناعية، وهو ما يعرف بالتخريج والتأويل، أو بعدم قبوله لاختلاف روايته، أو لجهالة قائله[٣].

وإنما فعلوا ذلك؛ لأن حجم المادة اللغوية التي جمعها اللغويون عظيما لا يمثّل لهجة واحدة بعينها، بل كان مزيجا من عدّة لهجات من عدّة قبائل، ومن ثَمّ ظهر من هذه المادة ما يخالف المشترك بينها، وقد كان أئمتهم وفي مقدمتهم سيبويه على بيّنةٍ من كثرة هذه المخالفات، لذا وضعوا أساسا لتوازنٍ دقيقٍ بَيْنَ ما يُسمع وما يقاس عليه، فلا يقاس إلا على المطّرد الكثير الغالب، أما القليل، فلا يقاس عليه إلا بضوابط مجتمعة، هي:

–إذا كان هذا القليل هو كلّ الوارد، كما في النسب إلى ما كان على (فعولة)، ويضاف إلى هذا الضابط أنه كل الوارد، ولم يرد ما ينقضه، وهذا معنى قول المرادي :"فإن قلت : كيف جعل سيبويه ذلك قياسا ولم يرد غير هذه اللفظة؟ قلت : لأنه لم يرد ما يخالفها، وهذا معنى قول بعضهم : لأنها جميع ما سمع"[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٥٧/١.

(٢) انظر: أصول النحو– جامعة المدينة . ص: ٣٢١.

(٣) انظر ذلك مُفصَّلًا في: القياس في اللغة العربية. ص:٣٣–٥٤.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٦.

-عدم وجود المعارض له من قياس أو سماع ، كما يقول الشاطبي:" لا تعتبر القلة والكثرة في السماع إلا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه ، أما إذا كان جاريا على القياس، ولم يكن له معارِضٌ فلا يندفع بالقلة"(١).

-ثبوت ذلك القليل المقيس عليه في النقل عن الثقات، وكل ما ثبت باتفاق فهو ثابت في الكلام، وقلّته لا توهن ذلك فيه، كما قَالَ أَبُو حَيَّان-فيما نُقل عنه-: "وَرِوَايَة الثِّقَة مَقْبُولَة ، وَمن حفظ حُجَّةٌ على من لم يحفظ"(٢).

-ألا يكون هذا القليل شاذًا خارجًا عن سَنن القياس(٣)؛إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لأدّى ذلك إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يُفسد الصِّناعة بأسرها، وهذا لا يجوز(٤).

وأما نقد العَصْريّين لمنهج النحاة في جمع المادة اللغوية، فلابد أن أقول: إن الحكم على صنيع النحاة العرب في ضوء هذا المنهج الحديث من الصعوبة بمكان، خاصة إذا نظرنا إلى الظروف المحيطة بهم في ذلك الوقت، وإلي الدوافع التي أدّت إلي نشأة النحو العربي، والتي أدّت بهم إلى أن يسلكوا هذا المسلك، وهو -بشهادة كثير منهم- مسلك صحيح ومتّفق مع المنهج الذي يدعون إليه، ولذلك فإنه من الإنصاف- بشهادة بعض العَصْريّين أنفسهم- أن نذكر صنيعهم مقرونا بالمناخ السائد آنذاك، وعندها سيتبين أنهم معذورون فيما فعلوا(٥).

---

(١) المقاصد الشافية٢/٣٤٦.

(٢) همع الهوامع ٢/٣٧٦.

(٣) انظر : الاقتراح . ص : ٢٢٠.

(٤) انظر : الأصول في النحو ١/ ٥٦.

(٥) انظر : من أسرار اللغة. ص:٦٢-٦٣، والضرورة الشعرية. ص:٢٠٥، واتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر. ص:١٩٥.

وأما التحديد المكاني والزماني للمادة اللغوية الذي يعيبونهم عليه، فأفاد اللغة من حيث المحافظة على صفائها ونقائها وسلامتها، إذ كانت فلسفتهم في ذلك بُعْد هذه القبائل عن مواطن الأمم المتاخمة لحدودهم، من فُرْسٍ ورُومٍ وحَبَشةٍ، وعدم اختلاط اللغة العربية وتأثرها بلغات هذه الأمم، أو بمعنى آخر تحقّق عنصر الفصاحة لتلك اللغة المروية(١).

وأما نقدهم لهم أنهم اعتمدوا على لغة الشعر، فمردود، فقد استشهد النحاة بالنثر المتمثّل في القرآن وقراءاته، وكذا بمنثور كلام العرب من الفصحاء الذين يوثق بعربيتهم، وفي كلام المتقدمين من النحويين كسيبويه أكثر من أن أُمثّل به(٢).

بيد أن اعتمادهم على المنظوم (الشعر) أكثر من المنثور؛ لأنهم وجدوا –حين أرادوا أن يقعّدوا القواعد– منه قدرا كبيرا محفوظا منه، فضلا أنه ديوان العرب يحفظ مآثرهم ويدعو إلى فضائلهم، ويسهل حفظه لوزنه وقافيته، بخلاف النثر الذي ضاع معظمه ، فـ:" ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون؛ فلم يُحفظ من المنثور عُشْرُه، ولا ضاع من الموزون عُشْرُه"(٣).

لكنهم لم يأخذوه كله، فكان عليهم أن يضعوا مقياسا لما يأخذون ويَدَعون، ولِمَا يفضلون وما يستكرهون، وكان المقياس هو الفصاحة، وقد ربطوا الفصاحة بالبداوة، بيد أن القبائل العربية لم تكن في درجة واحدة من الفصاحة، فقد اشتهر بعضها أفصح من بعض، ولم تكن في درجة واحدة من السلامة، فقد سلمت بعض القبائل، وحافظت على عربيتها لبعدها عن الاختلاط والفساد،

(١)انظر : طرق تنمية الألفاظ في اللغة. ص:١١–١٣ ، ومن أسرار اللغة. ص:٣٦.
(٢)انظر : الكتاب ١/ ٢٣٠. ٣/ ٤٦٢. ٤٦٥. ٤/ ١٧٢، والاقتراح ص: ٩٠.
(٣)العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ٢٠.

ولمّا جاء العلماء يروون اللغة تحرّوا، وفضّلوا بعضها على بعض، حدا بهم اجتهادهم أن يحددوا العرب الفصحاء في إطارين: الزمان والمكان(١).

وقضية الخلط بينها اللهجات المعتمدة في التقعيد، وأثرها في كثرة الوجوه التي يَتَغَنّون بها، فهو عند النحويين من باب التوسّع، فهذه اللهجات كلها حجة(٢)، وإنما نقدّم إحدى اللغتين على الأخرى لكثرة استعمالها وشيوع المسموع بها؛ مع اعتقادنا بأن اللغة الأخرى فصيحة صحيحة، ولو اضطر شاعر وأخذ بها لَمَا لِيمَ علي ذلك، لعدم خروجه عن كلام العرب بالكليّة.

وبهذا يكون اختلاف الظواهر اللغوية الفصيحة المسموعة أو المروية بين القبائل التي أُخذ عنها(قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين) له أثر في الحكم بالقلة وغيرها ، فبرغم أن هذه القبائل العربية وفروعها اعتُبرت حجة يؤخذ عنها ويقاس على قولها(٣)، إلا أنه في وضع القياس فإن النحوي له أن يتخير إحدى اللغتين ويقويها وينتصر لها؛ لعدم إمكان الأخذ بهما معًا؛ إذ لا يمكن الجمع بين لغتين في وقت واحد.

كما أن اختيار النحاة لغة قريش يمثّل اختيارا للغة مشتركة، ومن ثمّ فإن ما بُني عليها من قواعد صحيح ، ومنهج سليم لا غضاضة فيه، ولا غبار عليه(٤).

(١) انظر: ضحى الإسلام ٢/٢٤٥-٢٤٧، والقياس في اللغة العربية . ص:١٠١.
(٢) انظر: الخصائص٢/١١.
(٣) انظر: الخصائص٢/ ١٠، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها١/ ٢٠٤.
(٤) انظر: اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر. ص:١٨٩.

الفصل الثاني

نماذج ممّا ظاهره التناقض والاضطراب، عرضٌ وردٌّ

أولا : باب الإعراب والبناء

المسألة الأولى: الاختصاص والعمل.

الثابت من قواعد النحاة أن الحروف لا يعمل منها إلا ما كان مختصا، ولذا عَمِلَت حروف الجر لاختصاصها بالأسماء ، وعَمِلَت حروف الجزم لاختصاصها بالأفعال، ولم تعمل حروف العطف ولا حروف الاستفهام لعدم اختصاصها ، ومن هنا صار الاختصاص علّة ما يعمل من الحروف، وأن الحروف المختصة تعمل بالحركة الخاصة بها ، كعمل حروف الجر الجرَّ، وعملِ حروف الجزم الجزمَ(١).

وقد أورد أحد العَصْرِيّين اعتراضا على هذه القاعدة، بوجود ما ينقضها، وأنها لا تَصْدُق على كل جزئياتها، وإنما تَصْدُق على بعضها دون بعض، كحروف الجر وحروف الجزم، دون غيرهما.

ومثار التعارض والتناقض الذي أورده الأستاذ الفاضل على هذه القاعدة أمران:

الأول: أن هناك ما يعارض هذه القاعدة من وجود حروف مختصة لا تعمل، كـ(هاء) التنبية، و(أل) المعرِّفة، وهما يختصان بالأسماء، وهناك ما هو مختص بالأفعال، كـ(قد)، و(السين)، و(سوف)، وأحرف المضارعة، ومع ذلك لا تعمل، وبالعكس هناك أحرف غير مختصة، وبرغم ذلك تعمل، كـ(ما، ولا، وإنْ) النافيات، و(حتى)، و(كي) التعليلية.

الثاني- أن بعض الحروف المختصة لم تقتصر في عملها على الحركة الخاصة للاسم أو الفعل، كالجر بالنسبة للأسماء والجزم في الأفعال ، بل هناك ما يعمل النصب والرفع ، كـ(إنّ) وأخواتها، وهناك ما يعمل النصب

(١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٣/ ١١٩٠.

كـ(أنْ) وأخواتها، والنصب والرفع علامة إعرابية مشتركة بين الاسم والفعل، ليس أحدهما أولى بهما من الآخر، لِيَخْلُصَ من ذلك إلى القول: "إذن فالحكم الكلي في هذا المثال لم يتم التوصل إليه باستقراء كافة الجزئيات، وإنما يتناول بعض الجزئيات وطرد ما يستخلص منها من أحكام"[(١)].

ولدفع إيهام هذا التعارض والتناقض أقول:

أما عن الأول: فإنما كان الاختصاص علّة لعمل الحرف ؛ لأن الحروف أضعف في عملها من الفعل، ألا ترى أن حروف الخفض لا تعمل الخفض إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه، فإذا قلت: مررت بزيد، فإنما خفضت (زيدا) بـ(مررت) بواسطة الباء، فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفا، فلم يُتَصرّف فيها لذلك، ومن هنا جعلوا الاختصاص بما تدخل عليه علة لعملها ، فحق الحرف إذا عَمِلَ أن يعمل لاختصاصه بما يدخل عليه [(٢)].

فإن قلتَ: فَلِمَ لَمْ يعمل كل حرف اختص بمدخوله كـ(هاء التنبيه) و(أل) المعرِّفة المختصة بالاسم، و(قد) و(السين) و(سوف) وأحرف المضارعة المختصة بالأفعال؟

وهذا هو التناقض الذي أثاره المعترض في نصه.

قلتُ: إن هذه الحروف مع اختصاصها لم تعمل؛ لتنزيلها منزلة الجزء من مدخولها، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

ووجه التنزيل في (هاء) التنبيه ، وأل المعرّفة ، وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها.

ووجهُه في (قد، والسين، وسوف) أن (قد) تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله، ومقابليها (السين وسوف) يفيدان تأخرَّه، فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعًا على الحدث وقربه، أو تحقيقه، أو تقليله، أو تأخره.

---

(١) انظر: تقويم الفكر النحوي. د على أبو المكارم . ص: ٢١٥-٢١٦.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩/١.

فهي مخصِّصة لمدخولها، والمخصّص للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف(١).

إذن فعلة عدم عمل هذه الحروف مع اختصاصها تنزيلها منزلة الجزء مما دخلت عليه.

ولم يكن النحاة ليغفُلوا عن ذلك، بل أشاروا إليه، قال ابن السراج:" فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل؟

قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم، ألا ترى قولك: الرجل، يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد، نحو قولك: عبد الملك، ولو أفردت عبدًا من الملك لم يدل على ما كان عليه عبد الملك، وكذلك الجواب في السين وسوف، إن سأل سائل، فقال: لِمَ لَمْ يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها، فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل"(٢).

وأكد هذا المالقي في قوله :" والصحيح أن السين حرف استقبال ، قائم بنفسه ، مختص بالفعل المضارع كجزء منه، ولذلك لم يكن عاملا، فلا يصح أن يفصل بينه وبين فعله"(٣).

وقد تقرّر في أصول النحويين أنّ من شرط عمل العامل أن لا يكونَ مع معموله كالشئ الواحد؛ ولذلك لم تعمل عندهم الألف واللام(٤).

---

(١) انظر: حاشية الصبان ١/ ٦٦.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٥٦.

(٣) رصف المباني . ص:٤٦٠.

(٤) انظر:المقاصد الشافية ٢/ ٤٢٦.

ومن هنا نقول أنه ليس كل مختص يعمل، فالاختصاص شرط للعمل، مسوّغ له، لكن ليس بلازم لكل مختص أن يعمل، بل المختص لا يخلو من أن يتنزل منه منزلة الجزء، أو لا، فإن تنزّل منه منزلة الجزء لم يعمل، كلام التعريف بالنسبة للاسم، وحرف التنفيس بالنسبة للفعل، وإن لم يتنزل منزلة الجزء فحقُّه أن يعمل؛لأن ما لازم شيئاً، ولم يكن كالجزء منه، أثّر فيه غالباً(١).

وأما إشكاله التناقضَ بالنسبة لعمل بعض الحروف المشتركة-والقياس ألا تعمل- كالأحرف النافية (ما ولا وإن) ، و(حتى، وكي) التعليلية.

فجوابه أن الحرف المشترك حقّه ألا يعمل لعدم اختصاصه بالاسم أو الفعل، وقد خالف هذا الأصلَ أحرف، منها (ما) الحجازية التي أعملها أهل الحجاز عَمَلَ (ليس) لشبهها بها في أوجه مبثوثة في كتب النحو، ثم حُمِلَت (لا، وإن) النافيتان عليها في العمل، ولذلك جاءت الترجمة لها في كتب النحو(مَا)، و(لَا)، و(إِنْ) المشَبَّهاتُ بِـ(ليسَ)، إشارة إلى أن عملها ليس بحق الأصالة، لفِقْدان شرطه، وذلك أنه ثبت في الأصول أن الطلبَ الاختصاصِيّ أصل العمل، فكلُّ شيء طلب شيئًا طلبًا غير اختصاصيّ، فلا عمل له فيه(٢).

فإذا اختلت شرطا منها عادت إلى الأصل؛ لأنه لم يبلغ من قوته أن يُتّسع فيه، كما يُتَّسع في الأصل، فإعمالها إذن لعارض الحمل على (ليس)، على أن من العرب كبني تميم من يهملها على الأصل، وهو القياس (٣).

ولا شك أن حمل الشيء على الشيء ليس بواجب ، فلم يحمل بنو تميم فأهملوا، وحَمَل أهل الحجاز فأعملوا(٤).

---

(١) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني . ص: ٢٦.

(٢) انظر هذه الأوجه في: المقاصد الشافية ٢/ ٢١٦.

(٣) انظر: الكتاب١/ ٥٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٢١٦.

(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٣/ ١١٩١.

وأما (حتى) فوجدناها تدخل على الاسم فتجرّ، وعلى الفعل فتنصب، فالأقرب أن يُدَّعَى فيها أنها لفظ مشترك للنصب في الأفعال، والجر في الأسماء، "فالحرف الواحد الذي أصل معناه واحد قد يستعمل في مواضع مختلفة، فيغلب عليه اختلاف مواضعه، ولها نظائر، وذلك نحو (لا) أصلها النفي للشيء وإبطاله، ثم استعمل في مواضع مختلفة من نهي يقابل به الأمر، ومن نفي يقابل به حروف الاستفهام، ومن دخول على مبتدإ وخبر وغير ذلك من مواضعه، فعملت أعمالا مختلفة من جزم ونصب ورفع، وأُبطل عملها في بعض مواضعها؛ لأنّ تفرّقها في هذه المواضع المختلفة كتفرّق الحروف المختلفة اللّفظ والمعنى.وكذا اللام المكسورة؛ لفظها واحد ومواضعها مختلفة، فجزمت الفعل وخفضت الاسم، ولا خلاف بين النّحويين في ذلك"(١).

وهذا ما يمكن أن يقال في (حتى)، لاسيما أنها–عند النحويين ما عدا الكوفيين– لا تنصب بنفسها، وأن النصب بـ(أن) مضمرة، وهي باقية على الجر للمصدر المؤول من (أن) المضمرة والفعل(٢).

والحال أيضا في (كي) فهي حرف جر إذا دخلت على الأسماء وحرف نصب إذا دخلت على الأفعال ، ولذا نرى بعض النحويين يذكرها في (باب حروف الجر) فدَلَّ ذلك على اختصاصها بالأسماء، ويأتى بها في نواصب الفعل، فدل على اختصاصها بالأفعال(٣).

وبهذا ردّ الأنباري على الكوفيين قولهم: إنها من عوامل الأفعال مطلقا، بأن هذا الحرف ليس من عوامل الأفعال في كل حال، وإنما في بعضها(٤).

والقياس يَعْضُده، وذلك أن (كَىْ) ظهر منها أمران:

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/٢٠٩.

(٢) انظر: الجنى الداني . ص: ٥٥٤، ومغني اللبيب. ص: ١٦٨–١٦٩.

(٣) كابن مالك .انظر: شرح التسهيل٣/ ١٤٨.

(٤) انظر: الإنصاف م ٧٨. ٢/ ٥٧٣.

أحدهما: دخولها عند بعض العرب على الأسماء على حَدِّ دخول حروف الجر، نحو: كَيْمَهْ؟ كما تقول: حَتَّى مَهْ، ولِمَهْ؟ ولا شك في كونها هنا جارة، ولا تكون جارة حتى تختص بما جَرَّته.

قال سيبويه: "وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى)، وذلك أنهم يقولون: (كيمه) في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا (حتى مه). و(حتى متى)، و(لِمَه)" [(١)].

والثانى: دخولها على الأفعال المضارعة، فيُنْصب ما بعدها. والأصل أن يُنْسب الفعل إليها حتى يَدل على خلاف ذلك دليل. وأيضا قد دل الدليلُ الواضح على صحة وقوعها في النواصب، وهو دخول اللام الجارةَّ عليها، نحو:" لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ"[(٢)]، وهي هنا ناصبة باتِّفاق؛لأن حرف الجر لا يدخل على مثله غالبا [(٣)].

والأصل في العامل ألاَّ يعمل حتى يَختص، ولا يلزم من ذلك مخالفةُ السماع، ولا إبطالُ القياس، لأن «كى» بهذا الاعتبار لفظٌ مشترَك لموضعين، ولا يُنكَر مثل هذا[(٤)].

وأما إشكاله الثاني في أن بعض الحروف العاملة لم تقتصر على الحركة الخاصة بالاسم كالجر او المختصة بالفعل كالجزم، وإنما عملت النصب والرفع كـ(إنّ) واخواتها، أو النصب كـ(أنْ) وأخواتها، وهذا يثير نوعا من التناقض والتعارض.

فجوابه أن الحرف المختص إذا اختُصّ بما يدخُلُ عليه من الأسماء أو الأفعال، ولم يكن كالجزء منه، ولا شبيها بغير المختص- فالأصل أن يعمل

(١) الكتاب ٣/٦.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢/ ٥٧٣.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٦/ ٧.

العمل الخاص؛ لتظهر مَزِيّة الاختصاص الدالّ على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به.

فأن يعملَ الجرّ أو الجزم بَيّنٌ في الأصول؛ لتظهر مزية الاختصاص إذا عَمِلَ،

وإنما يخرج عن أصله لشَبَهِهِ بغيره، فأشبهت هذه الحروفُ (إنّ وأخواتِها) الفعلَ من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء بهما، فلم تكن كـ(ألا وأمَا) الاستفتاحيتين في عدم الاختصاص، ولا مثل (لو ولولا) في عدم الاستغناء بهما عن الجواب؛ ولا (إذا) المفاجأة لافتقارها إلى كلام سابق، من هنا خرجت عن عمل الجر، كحرف مختص إلى النصب والرفع كالفعل، لشبهها به(١).

ويقاس عليها الأحرف الناصبة للمضارع (أنْ) وأخواتها في خروجها عن أصلها في العمل المختص بالفعل وهو الجزم إلى النصب، فإنها لمّا شابهت نواصب الاسم نصبت، ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم(٢).

وعليه فلا تناقض إذن؛لأن عمل هذه الأحرف غير المختصة ليس بطريق الأصالة، وإنما بطريق الحَمْل والشَّبَه.

(١)انظر: المقاصد الشافية٢/ ٣٠٥.

(٢)انظر: الجنى الداني. ص: ٢٦.

المسألة الثانية- بناء الاسم لتضمنّه معنى الحرف.

حقّ المعاني أن تؤدى بالحروف، فإذا تضمن الاسم معنى من المعانى التي تُؤَدَّى بالحرف بُنِيَ لشبهه بالحرف، كأسماء الإشارة، وأسماء الشرط، وإنما كان الشبه المعنوي موجبا للبناء؛ لأن حق الاسم أن يدلّ على معنى في نفسه؛ فإذا وُجد مع ذلك أنه قد دل على معنى في غيره كان مُشْبِهًا للحرف في ذلك؛ إذ الدلالة على معنى في غيره إنما هي من شأن الحروف(١).

وقد أورد أحد العَصْرِيّين على هذا اعتراضا، **وموضوع الشكوى هو :**

١-أن الزعم بأن ما أدى من الأسماء وظيفة كان ينبغى أن تؤدّى بالحروف بُنى كالحروف- زعمٌ ينقضه ما يلي:

-موقفهم من أيّ الشرطية ، ومن أيّ الاستفهامية.

-موقف جمهرتهم من اسم الإشارة للمثنى.

٢-أن النحاة أنفسهم عددوا لنا مواقع في النحو تتضمن جميعها معنى الحروف، ولكنهم على الرغم من ذلك قرروا الإعراب لما يشغلها، ولم يعرف عن أحدهم مخالفة ذلك على قلة اتفاقهم ، فهم يرون أن الحال بمعنى (في)، وأن التمييز بمعنى (من)، وأن الإضافة بمعنى (اللام) أو (في) أو (مِن)، وأن الظرف بمعنى (في)، وهذا يعنى أن تضمن الاسم معنى الحرف لا يصلح أساسًا لبناء الاسم، أو على الاقل هو أساس تنقضه الأحكام الإعرابية المقررة لتلك الأبواب السالفة الذكر"(٢).

وللجواب عن هذا كله أقول:

أما عن الأول- وهو إعراب(أيّ) الشرطية والاستفهامية، مع تضمنها معنى الحرف، وكان حقُّها البناء كأخواتها من أسماء الشرط والاستفهام.

---

(١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٣٨.

(٢) انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص:٣٩-٤١.

فجوابه: أن (أيًّا) إنما خالفت أخواتها، سواء كانت شرطية، أو استفهامية، أو موصولة – في أغلب أحوالها– فَأُعْرِبَتْ لوجهين:

الأول–أنها وإن كان فيها شبه الحرف من حيث تضمنها لمعنى الشرط أو الاستفهام، إلا أن هذا الشبه عارضه لزوم الإضافة إلى مفرد، وذلك من خصائص الأسماء، فرجعت إلى ما هو الأصل في الأسماء وهو الإعراب؛ تنبيها على الأصل، والأصل يُرجَع إليه بأدنى سبب، ألا ترى أنهم بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد، وضمير جماعة النسوة؛ تنبيهًا على أن الأصل في الأفعال البناء(١).

فإن قلتَ : إذا كان إعرابها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء أضعف شبه الحرف، فَلِمَ بُنيت الموصولة في حال إضافتها مع حذف صدر صلتها– على مذهب سيبويه والجمهور(٢)؟

قلتُ: لقيام موجب البناء، وهو الشبه الإفتقاري مع عدم المعارِض؛ حيث نزل المضاف إليه منزلة صدر الصلة، فكأنها لا إضافة، ومن أعربها في هذه الصورة–كالخليل والكوفيين– لم يقل بهذا التنزيل(٣).

والوجه الثَّاني:– وهو المشهور– أنَّهم حملوها على نظيرها ونقيضها؛ فنظيرها (بعض)، ونقيضها (كلّ)؛ وهما معربان، فكانت معربةً؛ وهذا ما أجاب به ابن ملكون، وقد سأله تلميذه أبو علىّ الشلوبين: لِمَ أُعربت "أيّ" من بين سائر

(١) انظر: أسرار العربية . ص: ٢٦٦، والتصريح ١/ ٤٨، و رسالة أيّ المشددة . ص: ٤١.

(٢) انظر القول في إعراب (أيّ) وبنائها في : الكتاب٢/٣٩٩، والأصول في النحو ٣٢٤/٢، والإنصاف ٧٠٩–٧١٠، ونتائج الفكر ص: ١٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب٢/ ١٢٤، وتمهيد القواعد٢/ ٧٠٩.

(٣) انظر: حاشية الصبان١/ ٢٤٢.

أخواتها؟ فَفكّر فيها، ثم قال له: حملا على النظير والنقيض، ولم يُجبه بأكثر من هذا[١].

ومعنى ذلك أنها حُمِلَتْ على (بعض) التي هي بمعناها، وعلى (كلّ) التي هي مقابلتها؛ لأنها نقيضتها في المعنى، وقد يُحمَل الشيء على نقيضه، كما يُحمَل على نظيره، ألا تراهم عاملوا (نَسِيَ) معاملة(عَلِمَ) فعلّقوها عن منصوبها لَمّا كانت نقيضة ما التعليق خاص به، وأعملوا (لا) النافية للجنس حملًا على نقيضتها(إنّ)، وغير ذلك كثير[٢].

وأما عن الأمر الثاني الذي في زعمه يناقض القاعدة ، وهو إعراب أسماء الإشارة المثناة(ذان وتان) عند جمهرة النحويين، على الرغم من شبهها بالحرف في المعنى.

فجوابه أن هذه الأسماء لما ثُنِّيَت ضَعُفَ شَبَهُها بالحرف؛ لأن التثنية من خصائص الأسماء، فالأصل الإعراب، والبناء لقوة الشبه، فلما ضعُف الشبه بالحرف أو عورض لوجود التثنية التي هي من خصائص الأسماء المتمكنة عاد إلى الأصل، فَأُعْرِب، وكذا (اللذان والتان) في اسم الموصول[٣].

قال ابن هشام :" وإنما أُعرب "هذان، وهاتان"، مع تضمنهما لمعنى الإشارة؛ لِضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء"[٤].

فقد فارقت أسماء الإشارة سائر المبنيات ببعض تصرّفٍ فيها لم يقع في غيرها، ألا ترى أنها تُنعَت ويُنعَت بها، وتُصغَّر، بخلاف سائر ما توغّل في شبه الحرف، فلما دخلها ما يدخل الأسماء المتمكنة أُجريت في التثنية أيضا

(١) انظر: المقاصد الشافية١/ ٥٠٣.

(٢) انظر: الحمل على النقيض في الاستعمال العربي(بحث) لـ. د/ خديجة أحمد مفتي.

(٣) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/ ٢٨.

(٤) أوضح المسالك١/٥٦.

مُجراها، وحصل فيها بسبب ذلك الإعراب أيضا؛ تغليبا لحكمها على حكم شبه الحرف(١).

وأما الأمر الثالث الذي أورده في زعمه بما ينقض القاعدة وهو إعراب الأبواب النحوية (الحال ، والتمييز ، والإضافة ، والظرف) مع تضمن هذه الأبواب لمعنى الحروف.

فجوابه أن يقال: أن الأسماء المبنية لشبهها بالحرف في المعنى كأسماء الشرط والاستفهام إنما بُنيت لتضمنها معنى الحرف؛ فالتضمين حاصل لها قبل التركيب، وأما الاسم المستعمل ظرفا، أو تمييزا، أو حالا، أو مضافا، فإنما تضمّن معنى الحرف بعد التركيب بانضمام العامل فيه إليه، فكأنّ الذي تضمّن معنى الحرف حينئذ إنما هو مجموع الكلمتين، لا الكلمة وحدها(٢).

وبهذا يمكن أن نُصَنِّف تضمين الحروف على ضربين:

أحدهما: تضمين في أصل الوضع، فيكون الاسم في أصله موضوعًا للدلالة على معنى الحرف. وهذا هو التضمين الموجب للبناء.

والثاني: تضمينٌ طارئٌ على الاسم بعد وضعه غيرَ مُضمَّن معنى حرف، فأسماء الزمان والمكان موضوعة للدلالة على ما وُضِعَت له من معاني الأسماء كسائر أسماء الأجناس، فـ(يومٌ) في الزمان كـ(رجل) في الأناسي، و(يمين وشمال) في المكان كذلك أيضًا، ولا تضمين في شيء منها، ثم إنّهم أرادوا الدلالة على تعيين وقوع الفعل في الزمان أو في المكان فضمّنوا الظرف ذلك حالة التركيب، فالتضمين ههنا بعد استقرار الدلالة الإفرادية، وذلك ليس بموجبٍ للبناء، كما لم يكن الافتقار إلى المفسِّر (التمييز) موجبًا للبناء ، لمّا كان الافتقار طارئًا بعد استقرار المعنى الإفرادي، وقد جعلوا ذا الإضافة

(١) انظر: المقاصد الشافية١/ ٣٩٩.

(٢) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ١٨٩٢-١٨٩٣.

مُضمَّنًا معنى اللام في نحو: غلام زيدٍ، ومعنى (من) في نحو: ثوبُ خَزٍّ، ومعنى (في)، ولم يكن ذلك موجبًا للبناء؛ لمّا كان ذلك التضمين عارضًا(١).

وفي حاشية يس على التصريح في باب المفعول فيه:"قال اللقاني: "إن قلت: هذا يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف، قلت: المقتضي للبناء تضمنه إياه وضعًا، وهذا عارض عند التركيب والاستعمال"(٢).

والذي يدل على الفرق بين التضمين في هذا والتضمين في أسماء الشرط والاستفهام أن هذا التضمين بين الاسم والحرف يجوز الجمع بينهما، تقول مثلا في الظرف: جئتك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، وجلست مجلس زيد، وفي مجلس زيد، لا خلاف في ذلك، بخلاف التضمين في أسماء الشرط والاستفهام لمعنى الحرف، ألا ترى أن (مَنْ) الشرطية أو الاستفهامية لا يجمع بينهما وبين حرف الشرط ولا حرف الاستفهام المضمنة معنيهما، فَدَلّ على أن تضمين الحرف مختلَفٌ بينهما(٣).

(١) انظر: المقاصد الشافية٣/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح١/٣٣٧.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٧/ ٢٥٠.

المسألة الثالثة: بين تنوين التمكين وتنوين التنكير.

تقرّر القاعدة النحوية أن تنوين التنكير لا يكون تابعا إلا لحركات البناء دون حركات الإعراب، وعليه فإن التنوين في (سيبويهٍ، وصهٍ، وإيهٍ) للتنكير، قاصدين بذلك أن لحاق التنوين آية على عموم دلالة ما لحق به، وأن خلوّ الاسم منه دليل على معيّن مقصود، وأن التنوين في الأسماء المعربة المنصرفة نحو:(كتاب، ورجل)للتمكين؛ليدل على خلوص الاسم، وتمكنه في باب الاسمية(١).

وقد أورد أحد العَصْرِيّين على ذلك اعتراضا، مفادُه أن تخصيص تنوين التنكير بالأسماء المبنية منقوض بأن التنوين **في كلمات مثل (كتاب) يعاقبه ما يفيد التعريف أو التخصيص، أما التعريف: فقد قرّر النحاة أن (أل) في (الكتاب)، والإضافة الي معرفة في (كتاب محمد) تفيدان تعريف مدخول (أل) في الأول والمضاف إضافة محضة في الثاني، وأما التخصيص: ففي حالة الإضافة إلى نكرة مثل (كتاب رجل).**

وهذا التعاقب بين ما يفيد التعريف أو ما يفيد التخصيص وبين التنوين في (كتاب) يجعل من التنوين في(كتاب) علامة تنكير، وهو ما يقرره النحاة في كتبهم، فإذا استقام ذلك في منطق نحوهم، فكيف إذن لا يكون تنوين التنكير تابعا لحركات الإعراب؟ وإن لم يستقم ذلك، فما تفسير هذا التقابل بين علامتى التعريف(أل) والإضافة المحضة إلى معرفة، والتخصيص من ناحية وبين التنوين من ناحية أخرى؟"(٢).

والجواب: أن التنوين في (كتاب) ونحوه تنوين الصرف ، وليس تنوين التنكير. وأما كون الكلمة بالتنوين تفيد التنكير ، فهذا من حيث المعنى، وليس من حيث الاصطلاح، فهو نكرة لمعاقبته التعريف المستفاد من (أل) التعريفية أو

(١)انظر: أوضح المسالك ١/ ٣٨، وشرح الأشمونى١/ ٣١.

(٢)انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص:٥٧-٥٨.

الإضافة، ومن ثمّ يتعاقبان، فلا يجتمعان، إذ لا تنوين مع وجود (أل)[١]، كما كان التنوين في (أحمد) ونظرائه من الأسماء الممنوعة من الصرف للتنكير عند سلب العلمية، إذا قلت : رب أحمدٍ قابلت، أو: مررت بإبراهيمَ ، وإبراهيمٍ آخر.

أما من حيث الاصطلاح فلا يسمى تنوين تنكير بل تنوين تمكين؛ إذ لا يطلق تنوين التنكير اصطلاحا إلا على ما يلحق الاسماء المبنية كـ(صه وسيبويه)، وإنما سُمِّى تنوين تمكين؛ لأنه لو سُمِّيَ به مذكّر لبقي تنوينه مع زوال التنكير، فلو كان تنوين تنكير لزال بزوال مدلوله[٢].

ولا مانع من أن يكون التنوين في (كتاب) ومثله للتمكين، بجامع أن الكلمة منصرفة، وللتنكير، بجامع أن يكون غير دال على شيء بعينه، إذ جوّز بعضهم كون تنوين المنكّر للتمكين؛ لكون الاسم منصرفًا، وللتنكير؛ لكونه موضوعًا لشيء لا بعينه، وهذا ما أشار إليه أبو العرفان في قوله : " وإنما مثّل (برجل) ردًا على من زعم أن تنوين المنكّر للتنكير، فقد رُدَّ بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سُمِّيَ به ، واللازم باطل، وقد منع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلَفه تنوين التمكين، ولا يخفى تعسفه. وجوّز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفًا، وللتنكير لكونه موضوعًا لشيء لا بعينه"[٣].

فهو مجرد اصطلاح، إذا أُطلِق تنوين التنكير انصرف الذهن إلى ما يلحق الأسماء المبنية، وإلا فقد يطلق تنوين التمكين على غيره، من تنوين المفيد للتنكير كرجل، أو العوض كـ(كلٍ)، والمقابلة كـ(مسلماتٍ) ، فيسمى صرفًا، وإن كان تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور[٤].

---

(١) انظر: التصريح١/٦٨٥.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية٣/١٤٢٢.

(٣) حاشية الصبان١/٥٠.

(٤)انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٨٩.

المسألة الرابعة: الجازم أضعف من الجار.

من العوامل المختصة بالفعل أدوات الجزم، وهي نظير حروف الجر في الأسماء، وعملت هذه الحروف بالأصالة، فلم تتضمن معنى الفعل كحروف النصب، لكنها أضعف من حروف الجر، ومن هنا تواتر في كتب النحاة أن الجازم أضعف من الجار[١]، وفرّعوا عليه أحكامًا عدّة:

كعدم إضماره البتة؛ لأن الجازمُ أضعفُ من الجارِّ، والجارُّ –مع قوته– لَا يبْقى عملُه بعد حذفه، فالجازم أولى ، فكما لم يجز إضمار الجار لم يُضمر الجازم[٢].

وأنه لا يفصل بين الجازم والمجزوم ، كما لا يفصل بين الجار والمجرور، وأن جواب الشرط عند– الأخفش– مجزوم بفعل الشرط لا بالأداة؛لأن الجار وهو أقوى لا يعمل عملين، فمن باب أولى ألا يعمل الجازم لضعفه[٣].

وقد أورد أحد العَصْرِيِّين اعتراضا على هذا الأصل، مفاده: أن النحاة يقررون أن الجازم أضعف من الجار، ومع هذا يقيسون عوامل الأفعال(الجوازم) على عوامل الأسماء(حروف الجر)، كقياسهم لام الجزم في الفعل على لام الجر في الاسم... مع أن تصنيف النحاة يقرر التباين في النوع، وفي السلوك، وفي الأحكام، فما معنى أن يقاس أحدهما على الآخر؟ مع هذا التباين بينهما، ثم هذا الضعف– المزعوم–في الجوازم وتلك القوة المتوهمة في حروف الجر، ما مصدرها اللغوى؟ وكيف يتم القياس مع انفكاك الجهة على حد تعبير المناطقة"[٤].

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٧٨٤) ، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٩)، والأشباه والنظائر ١٤٧/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٤/ ٣٣٥).

(٢) انظر: الكتاب٩/٣، واللباب في علل البناء والإعراب١٩/٢.

(٣) انظر:الأشباه والنظائر ١٤٧/٢.

(٤) انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص:٥٩.

وللجواب أقول:

إنما تمّ القياس بينهما؛ إذ بينهما قرابة وتآخٍ من حيث الاختصاص؛ لاختصاص كل واحد منهما بنوع من الكلمة، والعمل فيه، فحروف الجزم تختص بالأفعال، وليس للأسماء فيها نصيب، وكذلك حروف الجر تختص بالأسماء، وليس للأفعال فيها نصيب(١).

فهذا من حمل النظير على النظير، فالجزم نظير الجر، أو كما يسمى علة نظير، وهي علّة معتمدة عند العرب(٢)، ولها عند النحويين نظائر كثيرة(٣).

ومعنى قولهم: الجزم نظير الجر في الأسماء، أن الفعل المضارع لمّا أشبه الاسم أُعرب بالرفع والنصب، وتعذّر الجر، فجُعل الجزم عوضا عنه، فصار الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء(٤).

صار نظيرَه في الاختصاصِ القويِّ الذي يكونُ معناه فيما دخلَ عليه على هذا الحدِّ، ولم يعملْ لشبههِ بجازمٍ آخرَ، وإنما عَمِلَ بحقِّ الشبهِ للجارِّ من جهةِ الاختصاصِ الذي بينهما، فهذا يختص بالفعل، وذا يختصُّ بالاسمَ، فلا ينجر فعل، ولا ينجزم اسم(٥).

وليس بحتم في القياس التشابه التام بين المقيس والمقيس عليه حتي يُحمل عليه؛ إذ النظير هُوَ الشبيه بِمَا لَهُ مثْلُ مَعْنَاهُ ، وَإِن كَانَ من غير جنسه، كالفعل الْمُتَعَدِّي نَظِير الْفِعْل الَّذِي لَا يتَعَدَّى فِي لُزُوم الْفَاعِل، وَفِي الِاشْتِقَاق

---

(١) انظر: ضعف العامل النحوي . ص: ٩٦.

(٢) انظر: الاقتراح. ص: ٢٢٨.

(٣) كحمْل أفعال المقاربة على الأفعال الناقصة في احتياجها إلى الخبر المنصوب؛ لكونها نظيرتها في عدم حصول الفائدة بمرفوعها فقط، وكحمْل (سراويل) المفرد الأعجمي على نظيره وموازنه في الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع في المنع من الصرف.انظر: أصول النحو جامعة المدينة (ص: ٧٦).

(٤) انظر: الأمالي ابن الحاجب ٢/٧٧٠.

(٥) انظر: المرتجل. ص: ٥٢، والأمالي ابن الحاجب ٢/٧٧٠.

من الْمصدر وَغير ذَلِك من الْوُجُوه، كاستتار الضَّمِير، وَعَمله فِي الظّرْف، والمصدر، وَالْحَال(١).

وقد استنبط النحاة هذا الضعف في الجازم والقوة في الجر من حيث إن الفعل حُمل في الإعراب على الاسم، فعوامله فرعٌ لعوامل الأسماء، فالأسماء الأُوَل ، فهي أكثر تمكنًا وأخفُّ من الفعل وعواملها أقوى من عوامل الأفعال، وليس بالضرورة أن يكون له مصدر لغوي(٢).

وبناء على هذا التناظر حُمِلَ الجازم لضعفه على الجار لقوته في غير موضع، وأُلحِقت به أحكام عدّة ارتبطت به، نحو:

-كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم ، كقوله تعالى: لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا" حملًا على الجر؛ إذ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، لاختصاص كل واحد منهما بنوع من أنواع الكلمة والعمل فيه(٣).

-نصب الأفعال الخمسة كجزمها بحذف النون نحو : (لن يفعلا ولم يفعلا)، كما كان نصب جمع المذكر السالم كجرّه ، حملوا النصب على الجزم في الافعال كما حملوه على الجر في الأسماء، والعلة هي أن الجزم في الافعال نظير الجر في الأسماء، اذ قال سيبويه : "ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب. وذلك قولك: هما يفعلان، ولم يفعلا، ولن يفعلا" (٤).

- جر الممنوع من الصرف بالفتحة، وعلّتُه هي شبهه الفعل، والفعل حُرم من التنوين والجر ، فكذلك ما أشبهه يُحرم منهما، وجُرَّ بالفتحة؛ حملاً للجر على

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني. ص:٧٩٦.

(٢) انظر: ضعف العامل النحوي. ص: ١٠٠.

(٣) انظر: الاقتراح. ص:٢٣١.

(٤) الكتاب ١/١٩.

النصب، كما حُمل جزم الفعل على نصبه؛ لأن الجر في الاسماء نظير الجزم في الأفعال، كما أشار أبو بكر السراج بقوله :"الذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين؛ لأنه مضارع عندهم الفعل ، والفعل لا جرٌّ فيه ولا تنوينٌ ، وجَرُّ ما لا ينصرف كنصبه ، كما أن نصب الفعل كجزمه ، والجر في الاسماء نظير الجزم في الفعل، لأن الجر يخص الاسم والجزم يخص الأفعال" (١).

وهكذا رأينا أنه لا مانع من أن يُحمل الجزم على الجر؛ لأنه نظيره في الاختصاص، وإن تفاوتا في الدرجة والقوة ، وهذا التفاوت في القوة راجع إلى أن الجر يتعلق بعوامل الأسماء، والجزم بعوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال(٢).

(١) الأصول في النحو ٢/٨٠.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٢/١٤٧.

المسألة الخامسة: اسم الموصول المندوب بين الإعراب والبناء.

الأصل أنه لا يندب الموصول المجرد من (أل)، إلا إذا كانت صلته شائعة الارتباط بالموصول، معروفة بذلك بين المخاطبين؛نحو:(وا مَنْ حَفَرَ بئر زمزماه)؛لأن هذا معروف بعينه، وهو(عبد المطلب)، فكأنه قيل:(واعبد المطلباه)، وخلاف البصريين والكوفيين–بين الجواز بقيد والجواز مطلقا– في هذا شهير[1].

وأما عن حكمه من حيث الإعراب والبناء بعد ندبته، فَمُخْتَلَفٌ فيه، بناء على اختلافهم في نوعه بعد الندبة، وقد أورد أحد العَصْرِيّين اعتراضا على هذا، مفاده: **أن وصف الكلمة تارة بالإعراب وتارة بالبناء يناقض أصول التصنيف بأن الكلمة إما معربة وأما مبنية، فكيف تكون تارة معربة وتارة مبنية؟ وأن هذا ليس مبنيًّا على واقع لغوي واستعمال عربي وردت فيه الكلمة تارة بالإعراب وتارة بالبناء ، وإنما هذا مبنيّ على تصورات ذهنية**[2].

وللجواب أقول:

إن اختلاف النحاة في كلمة من حيث الإعراب والبناء لا يعنى توارد الإعراب والبناء عليها في آن واحد، فليس هناك – عند الجمهور– كلمة متوسطة بين الإعراب والبناء، خلافا لآحادهم[3].

وإنما معنى هذا أن الكلمة رُبّما اختُلف حكمها، فيراها بعضهم معربة ، وبعضهم يراها مبنية، حسب اختلافهم في التقدير، ثم يبقى بعد ذلك الترجيح بينهما، لكن لا يجمع بين الإعراب والبناء في آن واحد.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٢٧، والأصول في النحو ١/ ٣٥٨، والإنصاف ١/٣٦٢ – ٣٦٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٤١، والارتشاف ٥/٢٢١٥، ٢٢٢٢، وائتلاف النصرة ٤٩.

(٢) انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص:٦٠.

(٣) انظر: مسائل خلافية في النحو (ص: ٨٣).

فاسم الموصول المندوب هنا(وا مَنْ حَفَرَ بئر زمزماه) مَن عدّه من قبيل المنادى المفرد- وهو الرأي الأصح- فهو مبنيٌّ على ضم مقدر، مَنَعَ من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب، جاريا مجرى غيره من الأعلام المناداة[١].

ومَن عدّه من قبيل الشبيه بالمضاف الذي طال بصلته وتعرّف بها -كما يرى بعضهم- فهو معربٌ منصوبٌ بفتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي[٢].

وأثر كل رأي يظهر في توابعه، فهي إما توابع منادى مبني على الضم، وإما توابع منادى منصوب.

وعليه فلا تناقض، فلكلٍّ منهم وجهة نظر، ولا يشترط في ذلك أن يأتى في استعمال لغوى تارة بالإعراب وتارة بالبناء، لأن هذا لا يقع ، وإنما يأتى اختلافهم في الحكم بناء على اختلافهم في التقدير، ولهذا نظائره ، فقد اختُلف في كلمات بين الإعراب والبناء، وجُمَلٍ بين الاستئناف وعدمه، والخبر والإنشاء، والاسمية والفعلية، تبعا لاختلاف التقدير، وقد عقد ابن هشام بابا في المغنى سماه:(باب ما يجب على المسؤول فى المسؤول عنه أن يَفْصَل فيه؛ لاحتماله الاسمية والفعلية؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين)[٣].

(١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٦٠٤) ، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٢٤، وحاشية الصبان٣/ ٢٥٠.

(٢) انظر: النحو الوافي٤/٩٢.

(٣) المغنى ٤٩٣/١.

المسألة السادسة: موقع الإعراب من الكلمة.

ورد في حدِّ الإعرابِ: تغييرُ أواخر الكلمِ، لاختلافِ العاملِ الداخلِ عليها، لفظاً أو تقديراً(١).

وقد أورد أحد العَصْرِيّين اعتراضا على هذا مفاده:" أن هناك أبوابا نحوية تخالف هذا الحدّ وتناقضه، حيث يقع الإعراب فيها في وسط الكلمة وليس في آخرها، كما نرى في باب الترخيم ، والمثنى، وجمع المذكر، والأسماء الستة، وهناك أبواب أيضا لا يظهر الإعراب على الكلمة نفسها، بل ينتقل إلى ما يليها، كما نرى في باب الاستثناء، حينما يعرض النحاة لخروج (إلا) عن حرفيتها وعن وظيفة الاستثناء معا، وتحولّها إلى اسم ووقوعها صفة؛ حملا على (غير)، ويتحدثون حينئذ عن إعرابها، وأنه لا يقع عليها الإعراب لعدم تحملّها الإعراب، وإنما يقع على ما بعدها، ومثلها (أل) الموصولة، فالإعراب الذي يستحقه الموصول الاسمى(أل) لم يظهر على آخره-كما هو المقرّر- بل على آخر كلمة أخرى، وظيفتها توضيح المراد من (أل) دلاليا، وتحقيق وظيفتها نحويا، وهذا ينقض حدّهم للإعراب بأنه تغيير أواخر الكَلِم(٢).

وللجواب أقول:

الثابت والمطرد أن الإعراب إنما يكون في آخر الكلمة؛ لأنَّ الإعرابَ وُضعَ لتبيينِ المعنى وتمييزِ الصفةِ المتغايرةِ في الأسماءِ، وسبيلُ الصفةِ أنْ تأتيَ بعدَ أنْ يُعلمَ الموصوفُ ولا طريقَ لعلمِه إلا بعد انتهاءِ صيغتِه، فلهذا جُعلَ الإعرابُ في آخرِه، وقيلَ: لأنَّ الكلمةَ لا تدلُّ على معنى إلا بكمالِها(٣).

---

(١) انظر: الحدود في علم النحو. ص: ٤٥٠.

(٢) انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص: ٦١-٦٢.

(٣) انظر: شرح ملحة الإعراب: للحريريّ. ص ٨٢، والغرّة المخفيّة لابن الخباز. ص: ٩٢.

وما خرج عن هذا الاطراد، كالأبواب التي ذكرها المعترِض لا ينقض هذا الحدّ. وبيان ذلك كالآتى:

أما بالنسبة للترخيم ، فقد بني المُعترِض اعتراضه بجعل الإعراب قبل آخره على لغة قليلة لبعض العرب، ينتقل الإعراب فيها إلى الحرف الذي قبل المحذوف، تسمى لغة من لا ينتظر، حين لا يُنوى المحذوف، فيُجعل الباقي بعد الحذف اسمًا برأسه، ويُجعل الحرف الذي قبل المحذوف كأنه آخر الاسم في أصل الوضع، من غير حذف، فلا يبقى على حاله، بل يُضَمّ، فتقول: يا جعفُ، ويا حارُ، ويا هرقُ، بالضم فيهن(١).

وهي لغة قليلة، إذ الأكثر في الترخيم في لسان العرب الحمل على لغة من نَوَىَ، فلا يُغَيَّرُ ما بقي عن حاله من حركة أو سكون، بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا، تقول في جعفر: يا جعفَ، وعلى كسره إن كان مكسورًا، تقول "في حارث: يا حارِ، وعلى ضمه إن كان مضمومًا، تقول في منصور: يا منصُ، بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم، وعلى سكونه إن كان ساكنًا، تقول "في هرقل: يا هِرَقْ، بالسكون؛ لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به، وتسمى لغة من ينتظر، ولذلك كانت مطردة في كل شيء، بخلاف "لغة من لم ينو" فإنه لا يحمل عليها إلا إذا لم يؤدّ اعتبارها إلى لَبْسٍ.

وقد شُبِّهَتْ هذه اللغة بقولهم في جمع (جارية): جوار– ببقاء الكسرة– دليلًا على ثبوت الياء تقديرا، وأن الإعراب منويٌّ بها، وشُبِّهَت الأخرى بحذف آخر المعتل، وجَعْلِ ما قبله حرف إعراب كـ(يدٍ ودمٍ)، ولا شكَّ في اطراد الأول وعدم اطراد الثاني، فلذلك كثُر الترخيم على اللغة الأولى، ولم يكثُر على الأخرى(٢).

(١) انظر: التصريح ٢/٢٦١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية٥/٤٤٤.

وعليه فإنه لا ينقض حدّ الإعراب بأنه أواخر الكلمة؛ لأن الحذف للترخيم وانتقال الإعراب إلى ما قبل آخره على لغة من لا ينوي عارض، ولا اعتداد بالعارض.

وأما اعتراضه على الحدّ بباب المثنى وجمع المذكر، وما ورد من أن التغيير فيهما ليس في الآخر، إذ الآخِر هو النون، فلا ينقض الحدّ؛ لأن النون فيهما كالتنوين، فكما أن التنوين لعروضه لم يُخرِج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف، فكذا النونان(١).

أشار إلى ذلك الشيخ عبد القاهر بقوله:"وأما النون في قولك : مسلمان ومسلمون، فإنه عوض من الحركة والتنوين، وذلك أن الألف في (مسلمان) حرف إعراب كالتاء في (قائمة). فكما أن التاء يكون له حركة وتنوين كما يكون للميم في (مسلم) واللام في (رجل)، فلما مُنِع الألفُ الحركةَ والتنوينَ جُعِلَ النونُ عوضا منهما، لأن الاسم إذا لم يُبْنَ لم يَجُزْ أن يُعَرَّى من الحركة والتنوين"(٢).

وبمثل هذا أجاب ابن هشام عن (اثنا عشر، واثني عشر)، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلام ؛ بأن (عشر) حالّ محل النون، والنون بمنزلة التنوين(٣).

والحال كذا في الأسماء الستة، فإن حروف العلة سواء كانت هي الإعراب أو كان الإعراب بحركات مقدرة عليها(٤)، فهي نهاية الكلمة قبل إضافتها، والمضاف إليه لا يُخرجها عن الآخر، فهو في نية الانفصال، وإن كان شرطا لإعرابها بالحروف، فقد قام كل واحد من هذه الأحرف مقام نظيره من الحركة، فصار الواو بمنزلة الرفع، فقلت : جاءني أخوه، كما تقول : أخٌ، وصار الألف

(١) انظر: شرح الكافية للرضي١/٥٨.

(٢) المقتصد ١/١٨٧.

(٣) هذا ما نقله عنه السيوطي في الهمع١/ ٦١، والفاكهي في شرح الحدود. ص: ١٥٩.

(٤) انظر: الإنصاف مسألة ٢ ١/١٧.

بمنزلة النصب، فكان قولك: (رأيت أباه) بمنزلة (رأيت أبا)، وعلى هذا يجرى أخواته.

فكأن المضاف إليه بمنزلة التنوين الذي لا يُخرج حركة الإعراب عن الآخر.

وأما بالنسبة لـ(إلا) إذا خرجت عن الاستثناء، وأعربت وصفا انتقلت حركة الإعراب إلى ما بعدها، كقوله تعالى "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا"(١)، فالتحقيق أن الوصف ليس بـ(إلا) وحدها، وإنما هو بها وتاليها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها.

ودليل ذلك ما عنون به سيبويه بقوله:" باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ وغيرٍ، وذلك قولك: لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لغُلِبنا"(٢).

فَجَعلَها وما بعدها وصفا، ومن قال: إن (إلا) يوصف بها، فقد تجوّزَ في العبارة وتَسمّح. وإنما صح أن يُوصف بها وبتاليها؛ لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة(٣).

وأما قضية (أل) الموصولة وجعْلُ الإعراب على ما بعدها، فجوابه أن هذه اللام وإن كانت موصولا اسميًا، لكنها لما كانت في صورة الحرف انتقل الإعراب إلى ما بعدها؛ كما انتقل الإعراب إلى ما بعد (إلا) (٤).

أو أن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعِلَ الإعراب في اسم الفاعل الذي يَكْمُل به الموصول، وساغ ذلك فيها ولم يَسُغ في (الذي) وأخواته؛ لكون الصلة فيها اسما مفردا ، والأسماء المفردة يدخلها الإعراب (٥).

---

(١) من الآية٢٢من سورة الأنبياء.

(٢) الكتاب٢/٣٣٣.

(٣) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني . ص: ٥١٨.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/١٤، وحاشية يس على التصريح١/١٣٧.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٠، والتذييل والتكميل٣/٦٢.

المسألة السابعة: إلحاق (ثُمّ) بواو المعية في نصب الفعل المضارع بعدها.

اعترض أحد العَصْرِيّين على النحويين عامّتهم -كما نَسَبَ لهم- إجراء (ثُمّ) مجرى واو المعية في نصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة بأن هذا **يتناقض مع دلالة المعية أو المصاحبة في الواو ودلالة الترتيب والتراخي في (ثُمّ)، وتعصف بالتفرقة المقرَّرة في باب عطف النسق بين الوظائف الدلالية لحروف العطف، وليس معنى ذلك إلغاء دور السياق وتعديل الوظائف تبعًا لمقتضياته، ولكن القضية قضية انطباق مصطلح على ما وُضِعَ له، وشمول القاعدة لما يجب أن يدخل تحتها من أفراد دون غيره، وهما أمران يفتقدهما أمثال تلك القاعدة**"[(١)].

وللجواب أقول:

ما ذكره المُعترِض ونسبه للنحويين عامتهم إنما هو مذهب لبعضهم، وهم الكوفيون، فقد أجروا (ثمّ) مجرى (الواو) فِي جَوَاز نصب الْمُضَارع المقرون بهَا، بعد فعل الشَّرْط ، وَاسْتُدلَّ لَهُم بِقِرَاءَة الْحسن البصري:"وَمن يخرج من بَيته مُهَاجرا إِلَى الله وَرَسُوله ثمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْت فقد وَقع أجره على الله"[(٢)]، بِنصب (يدْرِكَ) بـ(أن) مضمرة بعد (ثم) [(٣)].

ووافقهم ابْن مَالك، فأجراها مجراها بعد الطّلب ، فَأَجَاز فِي الفعل (يغتسل) في الحديث الشريف:(لَا يبولنّ أحدُكُم فِي المَاء الدَّائِم الَّذِي لَا يجْرِي ثمَّ يغْتَسل مِنْه)[(٤)] النصب بِإِعْطَاء (ثمَّ) حكم وَاو الْجمع، مع إجازته فيه الرّفْع، بِتَقْدِير: ثمَّ هُوَ يغْتَسل، وَبِه جَاءَت الرِّوَايَة، والجزم بالْعَطْف على مَوضِع فعل النَّهْي [(٥)].

---

(١) انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص:٦٩.

(٢) قراءة الحسن هذه في المحتسب لابن جني ١٩٧/١ والبحر المحيط ٤٥/٤.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٢٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، والمغني. ص: ١٦١.

(٤) الحديث في صحيح البخاري برقم(٢٣٩)٥٧/١، وصحيح مسلم برقم(٢٨٢)١/ ٢٣٥.

(٥) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح . ص: ١٦٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣.

وبناء على ظاهر ما تقدم –من المذهب الكوفي وأنصاره– يكون نصب المضارع قائما على أساس إلحاق "ثم" بواو المعية في النصب مطلقا؛ أي: سواء اقتضى المعنى المصاحبة والاجتماع ، أم لم يقتض[١].

وهو ما يريد المعترض قوله من خلال اعتراضه، وما أُراه إلا أنه قد وقع في لَبْسٍ.

ولتوضيح ما أُلْبِسَ عليه أقول: إنما ألحق الكوفيون "ثم" العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعية، وأن يسبقها النفي أو الطلب كما يسبقان واو المعية، فكلا الحرفين عندهم يؤدي العطف والمعية معا بشرط وقوعهما بعد نفي أو طلب ، أو ما يجرى مجراهما، كالشرط مثلا، كما في القراءة السابقة.

ولعل ما دفع الكوفيين إلى إجراء (ثم) مجرى الواو هنا تلك العلاقة التي بين هذين الحرفين، من جهة أن الواو لمطلق الجمع، و(ثمّ) لجمع مقيّد، والمطلق داخل في المقيد، فثبت أن بينهما اتصالًا معنويًا، ومن هنا قيل بأنها تأتي بمعنى الواو[٢] في قول الشاعر:

إنَّ من ساد ثمَّ أبوه ... ثمَّ قد ساد قبل ذلك جدُّه[٣].

وبرغم ذلك، فالأنسب ترك المذهب الكوفي هنا، وعدم القياس عليه؛ لقلة شواهده، ولما فيه من تكلّف، والاقتصار في استعماله على المسموع الذي وردت فيه (ثم) بمعنى واو التشريك، المفيدة للمعية، أو غير المفيدة لها[٤]، وعدم إجرائها مجرى الواو في نصب المضارع بعدها بـ(أنْ) مضمرة مطلقا، وهو المنصور والمشهور من مذهب النحويين، وهو ما ذهب إليه البصريون، فلا يثبتون حكما بذلك السماع لندوره ، ويَقصرون الحكم على الواو والفاء؛

(١) انظر: النحو الوافي٤/٣٨٦.
(٢) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/ ٤٠.
(٣) من الخفيف، لأبي نواس في ديوانه ١/ ٣٥٥؛ وشرح الأشمونى٢/ ٣٦٦.
(٤) انظر: النحو الوافي ٤/ ٣٨٦.

للوجه الذي اختُص به هذان الحرفين لأجله، بدخولهما في الأجوبة الثمانية، لما في الفاء من معنى السببية، ولما في الواو معنى المعية، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضي الاتصال بما قبل، بخلاف غيرهما من الحروف، فإنها ليست كذلك [١].

وإذا كان الأمر ما قرره لم يكن النصب بعد (ثم) إلا في ضرورة شعر، فلا يقاس عليه، من باب قوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[٢].

كما قال ابن جني:" هذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر، لا القرآن"[٣].

وسبب عدم قياسهم(ثمّ) على الواو ما بين دلالة (ثم) و(الواو) من تناقض، فكيف يُحمل أحدهما على الآخر؟ فسبب منعهم انفكاك الجهة بينهما؛ لتناقض الدلالة بينهما ، إذن فهم تنبهوا لهذا التناقض الذي يتهمهم به المعترض جملةً، وفرّوا منه، ولم يقعوا فيه.

(١) انظر: الكتاب٣/٨٩، والمقاصد الشافية ٦/ ١٥٦.

(٢) من الوافر، للمغيرة بن حبناء التميمي (شعره ضمن شعراء "أمويون"٣/٨٣)، والشاهد فيه: (فأستريحا) حيث نصب الفعل بـ (أن) مضمرة بعد فاء السببية في الإيجاب ، دون أن تسبق بنفي أو طلب؛ وهذا ضرورة.انظر: الكتاب ٣/٣٩، ٩٢، وضرائر الشعر ٢٨٤.

(٣) المحتسب١/١٩٧، والمقاصد الشافية ٦/ ١٦٠

المسألة الثامنة: اختصاص الشرط بالأفعال.

الشرط يختص بالدخول على الأفعال، على الأصح -عند جمهور البصريين[١]، خلافًا للأخفش والكوفيين[٢]-لأن أداة الشرط موضوعة لتعليق فعلٍ بفعلٍ، فهي مختصة بالجمل الفعلية؛ بناء على أن الشرط تعليق، والتعليق لا يكون على الذوات، وإنما يكون على الأحداث[٣].

وقد أورد أحد العَصْرِيّين ما ينقض هذا بالعامل في (إذا) في قولهم:(إذا قام عليٌّ فأنا أكرمه)، ومفاد الاعتراض أن قانون النحاة في اختصاص الشرط بالأفعال، حتى عدّه بعضهم من قبيل الجملة الفعلية يتعارض لو كان العامل في (إذا)هو الجواب؛ لأن التقدير:(إنا أكرم زيدا إذا قام)، وهذا يتناقض مع اختصاص الشرط بالجملة الفعلية؛ لأن صدر الجملة اسمية"[٤].

وجوابه: أن هذا لا يتناقض مع اختصاص الشرط بالجملة الفعلية؛ لأن هذه الجملة كبرى صغرى، مكونة من جملتين (أنا أكرم)، و(أكرم زيدا)، فهي جملَة فِي ضمنهَا جملَة، والمراد بالكبرى الجملة الاسمية التي خبرها جملة، والصغرى المبنية على المبتدأ، كالجملة المُخبَر بها في المثال[٥].

فهي باعتبار الصغرى- وهي جملة الشرط- فعلية، وباعتبار الكبرى- جملة الجواب المقّدمة- اسمية، فيكون العامل في (إذا) هو (أكرمه)؛ إذ لا يتصور أن يكون العامل المبتدأ (فأنا).

ويزول هذا الاعتراض المتكلَّف إذا أخذنا برأي المحققين في أن العامل في (إذا) هو فعل الشرط وليس الجواب، فتكون بمنزلة (متى)، و(حيثما)، (أيان)؛ لِأَن (إذا) على رأي هَؤُلَاءِ غير مُضَافَة، فلا يَرِدُ عليهم أَن الْمُضَاف إِلَيْهِ لَا

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/٣٢٢، والتصريح١/٣٩٦.

(٢) انظر: معانى القرآن للأخفش١/ ٣٥٤، وشرح التسهيل٢/١٠٩، ومغني اللبيب: ٧٥٧.

(٣) انظر: التصريح١/٣٩٦

(٤) انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص:٧٢.

(٥) انظر: شرح قواعد الإعراب١/ ١٦.

يعْمل فِي الْمُضاف[1]، وعلى هذا يستقيم للنحاة تصورهم في مدخول أداة الشرط، وفي نوع الجملة الشرطية.

وأما القول بأن العامل في (إذا) جوابها –وإن كان رأي الجمهور، وهو المشهور كما صرحوا[2]–فيردّه عدم اطّراده في بعض الصور، إما من حيث اختلال المعنى، كاختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض الصور، نحو: (إذا جئتني غداً أجيئك بعد غد)، إذ يلزم أن يعمل الفعل (أجيئك) في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلا؛ إذ الحدث الواحد المعيَّن لا يقع بتمامه في زمانين، وقصدا؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم.

وإما من حيث اختلال العمل في بعض صورها، كما إذا جاء جوابها منفياً بـ(ما) مثلا، نحو: "**وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ ما كانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا**"[3]، وما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها. أو وقعت (إذا) الفجائية جواباً لها، وما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها. أو اقترن جوابها بالفاء، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، والعامل لابد أن يكون مطردا في جميع الصور[4].

والذي يظهر لي أن صدر الجملة في هذا المثال من الاعتراض فعلٌ، سواء جُعِلَ عامل (إذا) شرطها أو ما في جوابها من فعلٌ أو شبهه، أما الأول فظاهر، وأما الثاني، فلأن المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم، وهو فاء الربط فإنها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها، فينبغى أن يقدّر فعل يدل عليه الجواب، أي : أُكْرِمُ عليًّا إذا قام[5].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٨٦٦، ومغني اللبيب. ص: ١٣١.

(٢) انظر: الجنى الداني. ص: ٣٦٩، وتمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٠،

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

(٤) انظر: التذييل والتكميل٧/ ٣١٦.

(٥) انظر: حاشية الشمني٢/١١٧.

المسألة التاسعة:علامة الجزم في الفعل المهموز اللام، في مثل (لم يَقْرَأْ).

اتهم أحد العَصْرِيّين النحاة بالخلط بين الفعل المعتل والفعل الصحيح المهموز اللام في علامة الجزم في نحو: (لم يقرأ)، "**ذلك أن النحاة يرون فيه ما يلي:**

-<u>الجزم بعلامة الجزم الأصلية</u> التي هي السكون، فتقول:"لم يقرأ"(بسكون الهمزة (من يقرأ)، <u>والجزم بعلامة فرعية</u> هي حذف حرف العلة الالف المنقلبة عن همزة الفعل (يقرأ)-كما في بعض اللهجات-فتقول:"لم يقر"(بحذف الألف المنقلبة عن الهمزة)، <u>والجزم بسكون مقدر</u> على الألف المنقلبة عن الهمزة، فتقول:"لم يقرا"(بسكون مقدر على الألف).

عاملوه معاملة قسيمه المعتل الذي صُنِّف إعرابيا تحت مقولتي الإعراب المقدر بالعلامات الأصلية والإعراب بالعلامات الفرعية، وفي هذا خلط بين مستويات الكلام المقعّد له (أعنى الخلط بين مقولتين صرفيتين، هما الصحيح والمعتل من الأفعال) فُرِّقَ بينهما على المستويين الصرفي والنحوي حدودا وأحكاما"[(١)].

<u>وللجواب -على اتهامه النحاة بالخلط بين الفعل الصحيح والمعتل- أقول:</u>

المعلوم أن حروف العلة تحذف في حالة الجزم، سواء كان جزمها بحذف الحركة المقدرة، ثم حُذِف حرف العلة، فرقًا بين صورة المجزوم والمرفوع، كما يرى سيبويه[(٢)]، أو كان حذفها للجازم ، كما يرى ابن السراج[(٣)].

وهذا تحته قسمان[(٤)]:

-ألا تكون تلك الحروف بدلا من همزة، فحكمُها كما ذُكِر.

---

(١) انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص:٧٤-٧٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٣، ٣/٩٥-٩٦، والتذييل والتكميل ١/٢٠٤.

(٣) انظر: الأصول في النحو ٢/ ١٦٤، والتعليقة لابن النحاس: ٢٨، والتصريح ١/٨٧.

(٤) انظر:التذييل والتكميل ١/٢٠٤.

-أو أن تكون بدلا من همزة، كما في نحو(يَقرا، ويُقرِي) من (يَقرأ، ويُقرِئ)، و(يُوضُو) من (يُوْضُؤ).

فمذهب الجمهور إقرار حرف العلة، فيُقال: (لم يقرا ، ولم يوضو)؛ على أن الجزم بحذف الحركة المقدرة هنا، ولا يجوز حرف العلة إلا في الضرورة؛ لأن حكم الهمزة المُسهلَّة حكم الهمزة نفسها مخفّفةً، فلا يجوز إلا: لم يقرا زيد، بألف ساكنة على لغة من سهّل؛ لأن البدل المحض الذي ليس على التسهيل القياس، لا يجوز إلا في الضرورة، إذ قياس تسهيل الهمزة فيها بين بين، لا الإبدال المحض(١)، نص على ذلك سيبويه وغيره من النحاة، وما لا يجوز إلا في الضرورة لا يُسَوّى بينه وبين ما اتُفق عليه أنه جائز في الكلام فصيح(٢)، وأفرد له ابن جني بابًا ذكر فيه أنه لا يجوز فيه الحذف إلا في الضرورة، حتى ما ورد منه في النثر -لكثرة الاستعمال- لا يقاس عليه(٣).

وما ذكره المعترض من خلط النحاة بإجازتهم حذف حرف العلة فيُعامل معاملة المعتل، وإثباته فيُعامل معاملة الصحيح، فوجهٌ حكاه ابن عصفور – ولم يوافقه فيه أحد- حيث جوّز في المبدل من الهمزة، نحو(لم يقرا ، ويقرئ ، ويوضئ)- حذف حرف العلة ؛ إلحاقا بالمعتل المحض.

وعلى الحذف جاء قوله:

جَرِيءٍ، مَتَى يُظلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ ... سَرِيعًا، وإِلَّا يُبْدَ بالظُّلمِ يَظلِمِ"(٤).

فحَذَفَ الألف المنقلبة عن الياءِ المبدلةِ من الهمزة، للجزم في "يُبْدَي"(٥).

---

(١) انظر:التذييل والتكميل ٢٠٤/١، وهمع الهوامع ٢٠٦/١.

(٢) انظر:الكتاب ٥٥٤/٣-٥٥٥، والمقتضب١٦٦/١-١٦٧، والأصول في النحو ٤٦٩/٣-٤٧١، وسر صناعة الإعراب . ص: ٧٣٩-٧٤٠.

(٣) انظر:الخصائص١٤٩/٣.

(٤) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه ص ٢٤، والممتع الكبير.ص: ٢٥٢.

(٥) انظر:المقرب . ص: ٥٠. والممتع الكبير (ص: ٢٥٢)

وإنما صَرَّفَ ابن عصفور الفعل تصريف المعتل، على لغة حكاها الأخفش من نحو (قريت وتوضيت ورفوت)، أنهم يبدلون الهمزة حرف علةً محضًا، وليس ذلك بقياس، والأصل : قرأت وتوضأت ورفأت– وهي لغة ضعيفة– فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجد إلا حرف العلة مُسَكَّنًا، فيحذفه كما يحذفه من (يرمي ويخشى ويغزو)، والإثبات أحسن، وعليه قوله:

عَجِبْتَ مِن لَيْلاكَ وانتيابها ... من حَيْثُ زارتنى وَلم أورا بهَا(١).

يريد: ولم أورأ بها، أي: لم أشعر بها من ورائي(٢).

وقد رُدَّ على ابن عصفور في جواز الحذف، وأنه لا يجوز إلا الإقرار؛ لأن المهموز من الْأَفْعَال كـ(يقرأ، ويُقرئ، ويوضؤ) يجوز تسهيل همزه ، ولا يجوز إِبْدَاله لِيْنًا مَحْضا، إِلَّا فِي الضَّرُورَة(٣).

ولا حجة في البيت الذي ظنّه ابن عصفور حجة؛ لأنه ثبتت لغة في (بدأ): (بَدِيَ) على وزن (بَقِيَ)، ومضارعه (يَبْدَى)، فيُحتمل أن يكون قوله: "وإلا يُبْدَ" من هذه اللغة، فلا تكون إذ ذاك ألفه بدلًا من همزة، وإنما تكون بدلاً عن ياء كألف (يَبْقَى)، أو يكون أُبدل الهمزة بدلًا محضًا لا على قياس التسهيل، وكأنه على لغة من يقول في قرأت: قَرَيْتُ، وهي ضعيفة، أو أن الحذف فيه ضرورة، ووجهها مراعاة اللفظ بعد التسهيل؛ ألا ترى أن منهم من يدغم (رؤيا) بعد التسهيل، فيقول: رُيًّا، ولا يُراعِي أصله(٤).

وهذان الوجهان اللذان أجازهما ابن عصفور مبنيان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل قياسي ، أو غير ذلك؟.

---

(١) رجز، بلا نسبة في الكتاب٣/٥٥٤، والهمع١/٢٠٦، والشاهد في (وَلم أورا) على إثبات حرف العلة المبدل من الهمزة.

(٢) انظر:التذييل والتكميل ١/٢٠٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٩٣.

(٣) انظر:همع الهوامع ١/٢٠٦.

(٤) انظر:التذييل والتكميل ١/٢٠٤، ٢٠٥، و تمهيد القواعد ١/ ٢٩٣.

فإن قلنا: إنه بدل قياسي، ثبت حرف العلة مع الجازم؛ لأنه همزة ، كما كان قبل البدل.

وإن قلنا: إنه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا، وليس بهمزة فتحذفه، كما تحذف حرف العلة المحض في (يغزو ، ويرمى ، ويخشى) [1].

فليس هناك خلط كما يدّعى المعترِض، فمذهب الجمهور إقراره، خلافا لابن عصفور في إجازة الوجهين.

وكل هذا مبنيّ على أن البدل قبل دخول الجازم ، أما إذا كان البدل بعد دخول الجازم فلا حذف أصلا ؛ لأن الجازم قد عَمِلَ عَمَلَه في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال[2].

(١) انظر: التعليقة لابن النحاس . ص: ١١٦.

(٢) انظر:التذييل والتكميل ٢٠٣/١، وتمهيد القواعد ١/ ٢٩٣.

المسألة العاشرة- تقدّم المعمول وعلاقته بتقدّم العامل.

من قواعد النحويين أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل، وقد عوّلوا عليها في بعض الأحكام(١)؛إذ كان تابعًا له، وفرعًا عليه، فلا يفوقه في التصرف، بل أجملُ أحواله أن يقع موقعه؛ إذ لو قلنا: إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدَّمْنَا التابع على المتبوع؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السَّيِّد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السَّيِّد، وذلك عدول عن الحكمة، وخروج عن قضية المَعْدَلَة(٢).

وقد أورد أحد العَصْرِيِّين على هذه القاعدة ما ينقضها، فقال:"وهذه القاعدة منقوضة بما تقرر في مسائل قواعد الأبواب، وبما ورد في الاستعمال كذلك. أما قواعد الأبواب التي تنقض قاعدة جواز تقدم المعمول لتقدّم العامل، فتتمثل فيما يلي:

١-خبر المبتدأ حين يكون فعلا، كما في مثل: (محمدٌ أَكَلَ)... وهذا الخبر لا يصح تقدُّمُه على المبتدأ...ولكنا حين نذكر معمول الخبر على المبتدأ، فنقول:(محمدٌ أَكَلَ الطعامَ)، يصح لنا أن نقدّم معمول الخبر (الطعامَ محمدٌ أَكَلَ)، وعليه فقواعد باب الخبر تقرّر جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، ومنع تقدم الخبر الفعلي نفسه على المبتدأ، وهو أمر ناقض لما نص عليه النحاة في القاعدة العامة المتحدَّث عنها هنا.

ب-خبر (إنّ) حين لا يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، كما في مثل : إن محمدًا مقيم، فـ(مقيم)، وهو خبر عن اسم (إنّ) لا يصح أن يتقدّم على الاسم، فلا نقول:(إن مقيمٌ محمدا)، لكن معمول هذا الخبر قد يتقدم على الاسم،

---

(١) انظر: الإنصاف١/ ٦٥، ٦٨، والتبيين عن مذاهب النحويين. ص: ٢٤٥، وشرح المفصل ٤/ ٣٧٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٤ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨١، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٢٤.

(٢) انظر:الإنصاف في مسائل الخلاف١/ ٦٨.

فنقول:(إن في المكتبة محمدا مقيمٌ) وهذا ناقض هو الآخر للقاعدة العامة موضوع حديثنا.

ج الفعل المنفي بـ(لم) في: (لم أظلم)... والفعل المنفي بـ(لن) في مثل: لن أتجاوز....

د- الفعل الواقع بعد (أمّا)، كما في مثل (أمّا الماء فلا تمنع)...

وغنيٌّ عن التصريح أن هذه الحالة أبلغ من سابقاتها نقضا لقاعدة النحاة العامة التي تقرر أن العامل يتقدم حيث يتقدم المعمول، ذلك أن المعمول هنا واجب التقديم لتحقيق قاعدة هي في نفسها منقوضة بالاستعمال ، ومع ذلك فالعامل لا يصح أن يتجاوز رتبته إلى ما تجاوزها معموله"[(١)].

وللجواب أقول:

ما ذكره المعترض من مسائل أربعة تنقض القاعدة موضوع حديثنا، مسبوق فيها بما ذكره الشيخ محمد محيي الدين في تحقيقه على شرح ابن عقيل، فليس له فضل السبق في ذلك [(٢)].

وهذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد، بشهادة النحويين أنفسهم: كما قال الدماميني:" وقد عرفت أنه لا يطرد لهم ذلك[(٣)].

ولا يضرّ أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولا ينقض هذه القاعدة العامة ؛إذ الغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند: أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه.

ولكل مسألة من هذه المسائل الأربعة التى خولفت فيها هذه القاعدة سرٌّ اقتضى ذلك.

---

(١) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص:٢٠٣-٢٠٤.

(٢) انظر: منحة الجليل/٢٧٨-٢٧٩.

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٣/ ٢٠٤).

فالمسألة الأولى- لا يصح تقديم الخبر الفعلي في (محمد أكل)، بخلاف إذا ذُكر معه المعمول (محمد أكل الطعام)، فيتقدّم المعمول ولا يتقدم العامل- سبب ذلك أنه إذا تقدم العامل (الخبر الفعلي) تحولت الجملة من الاسمية إلى الفعلية، فأمنًا للبس بين الجملتين امتنع التقديم، ألا ترى أن البصريين منعوا تقديم الفاعل على عامله مع بقاء فاعليته حتى لا يلتبس بالمبتدأ ، فكذلك هنا، بخلاف تقديم المعمول(الطعام) فلا لَبْسَ؛ لأنه في نية التأخير[١].

والمسألة الثانية- خبر (إنّ) حين لا يكون ظرفا أو جارا ومجرورا، كما في مثل: (إن محمدا مقيم) ، فقد امتنع التقديم هنا لعدَم تصرّف(إنّ) في نفسها؛إذ إنها عَمِلَت حَمْلًا على الفعل، فلا تتصرّف في معمولها، وأما الظرف والمجرور فشأنهما في كلام العرب أن يُتوسّع فيهما ما لا يُتوسّع في غيرهما، فجاز التوسيط فيهما إذا وقعا في هذا الباب خبرين.

حتى إذا كان للخبر معمول لابد أن يكون معموله المقدّم الظرف والجار والمجرور كما مثّل المعترِض: (إن في المكتبة محمدًا مقيمٌ)، وغيره لا يجوز تقديمه قياسًا على ما ذُكِر في باب (كان) من منع (كان طعامَك زيد آكلا)؛ فلا يصح (إن طعامك زيدا آكل)؛ لأن العلة واحدة في الجميع، وهي أنك أوليت الحرف ما ليس معمولا له[٢].

وأما المسألة الثالثة المتعلقة بمنع تقديم الفعل على أداة الجزم والنصب في (لم أظلم، ولن أضرب) مع جواز تقديم المعمول، نحو(زيدا لم أظلم، أو زيدا لن أضرب) فَعِلَّتُه أنه لحملهما على الفعل، جاز تقديم معمول معمولهما عليهما؛ كما أنهما أصبحتا من الفعل كجزئه، لتغيير معني الفعل إلى الماضي في (لم) والمستقبل في (لن)، فجاز تقديم معمول معمولهما عليهما [٣].

---

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح١/ ٣٩٦.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣١٥-٣١٦.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي١/٤٤٢.

لكن لا يصح تقديم معمولهما (الفعل) عليهما؛ لضعفهما عن العمل فيه إذا تقدّم، فعامل الجزم ضعيف لكونه حرفا، والحرف يأتي في العمل في المرتبة الثانية بعد الفعل، وكذلك ما حُمِلَ عليه من الأسماء، فـ(لم) عملت الجزم حملًا على (إنْ) الشرطية؛لمشاركته في نقل الفعل من زمان إلى زمان، فتنقله إلى الماضي، وحرف الشرط ينقله إلى المستقبل، ولضعف هذه الأدوات لا تعمل متأخرة، فلا يتقدم معمولها عليها، ولهذا امتنع عند أكثر البصريين تقدم جواب الشرط على أداة الشرط لضعفها وللزومها الصدارة في الكلام(١).

والحال أيضا في (لن) فيُلتزم الرتبة بينها وبين معمولها ، فلا تعمل مؤخّرة عنه، ولا يتقدم شيء منه عليها؛ لضعفها عن العمل، وأما تقديم معمول معمولها عليه فجائزٌ، وقد نقل سيبويه عن العرب: (أما زيدا فلن أضرب) (٢)، وجاز ذلك حملا على نقيضتها (سوف) التي يتقدم معمول مصحوبها نحو:(زيدا سوف أضرب)(٣).

وأما المسألة الرابعة: فالفعل لا يصح أن يلي (أمّا) ضرورة أن الذي يجب أن يفصل بينها وبين الفاء لا يكون إلا مفردا، والفعل لا يتحقق هنا، وإنما يليها المعمول نحو: أمَّا زيداً فاضرب، فإنه لا يلزم من تقديم معمول الفعل بعد "أمَّا" تقديم الفعل.

وإنما لم يلها الفعل، لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط، فلو وليها فعلٌ لتوهّم أنه فعل الشرط. وإنما يليها مفرد ، مبتدأً، نحو: أما زيد فقائم. أو خبرًا، نحو: أما قائم فزيد، أو مفعولا مقدما، نحو:" أما زيدا فاضرب "، أو مفعولا بفعل مقدر، يفسّره المذكور، نحو: "أما زيداً فأكرمته"، وهكذا(٤).

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٧٠، ٦٨، ٦٦، وشرح التسهيل ٤/٨٦، وشرح الكافية للرضي ٤/١٠٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥، وتوضيح المقاصد٣/١٢٢٩.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي١/٤٤١-٤٤٢، وضعف العامل النحوي . ص:٢٢٦.

(٤) انظر: الجنى الداني. ص: ٥٢٥.

فقد رأينا أن تلك المسائل خرجت عن القاعدة لعلّة اقتضت ذلك، لكنها لا تنقض القاعدة، لأنها قليلة، والقليل لا حكم له ، إنما الحكم على الكثير الغالب.

ثانيا- باب المعرفة والنكرة

المسألة الأولى: الضمير بين الاسمية والحرفية.

الثابت من الأصول النحوية أن الضمائر أسماء، وأنها معارف، بل أعرف المعارف، وأنها مبنية(١).

وقد أورد أحد العَصْرِيّين اعتراضا على هذه الأصول بأنه ورد ما ينقضها، فقال: "...**ومع ذلك فإن المرء حين يُرجع البصر كرتين في كتب النحاة يجد تصدّعًا وفطورًا في الذي قروره، وآية ذلك ما يلي:**

أن النحاة تصف قواعدهم الضمائر بأنها حروف، وقد ورد سلخهم صفة الضميرية عن تلك الكوكبة المحدّدة من الكلمات المبوّب لها في كتبهم تحت مصطلح الضمير أو الضمائر، وإطلاق مصطلح حرف عليها في الأبواب التالية:

-في باب الضمير نفسه عند حديثهم عن ضمير الفصل، أو العماد، أو الدعامة، الي آخر ما أطلقوا عليه.

-في باب الفاعل عند تخريجهم لما أطلقوا عليه لغة:"أكلوني البراغيث".

-في باب المبتدأ، حين يكون وصفا مطابقا لمرفوعه في غير الإفراد، مثل: أقائمان المحمدان؟ وأقائمون المحمدون؟"(٢).

وللجواب عما ورد من سلخهم لصفة الضميرية لهذه الكلمات أقول:

أولا- بالنسبة لضمير الفصل فهو حرف، وإنما سُمِّيَ ضميراً لمشابهته الضميرَ في صورته، فصورته كصورة الضمائر المنفصلة، وهو يَتصرَّفُ تَصرُّفَها بِحسَبِ ما هو له، إلا أنه ليس إياها(٣).

وتسميتُه فصلًا وجعْلُه حرفًا مذهب البصريين، وعليه فلا موضع له من الإعراب، ولا تأثير له فيما بعده من حيث الإعراب، فما بعده متأثّرٌ إعرابًا بما

(١) انظر: شرح المكودي على الألفية : ٢٢، وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده/ ٥٨.

(٢) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص:٩٤-٩٥.

(٣) انظر : جامع الدروس العربية١/١٢٦.

يسبِقه من العوامل، لا بهِ[١]، وهو يُفيدُ الكلام ضرباً من التوكيد، فقولك:" زيد هو أفضل من عمرو" آكد من قولك: "زيد أفضل من عمرو"، وذلك أن (هو) راجع إلى (زيد) فكأنه ذُكِر مرتين، وذكْر الشيء مرتين أبلغ من ذكره مرة واحدة[٢].

وهو اسم عند الكوفيين، يعرب توكيدا لما قبله، يسمونه عمادا؛لأنه مُعتمَدٌ عليه في تقرير المراد ومزيد البيان، كأنّه عَمَد الاسمَ الأوّلَ، وقوّاه بتحقيق الخبر بعده[٣].

وقد رُجِّحَ ما ذهب إليه البصريون من أنه حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب؛ لأنه لو كان تأكيدا، لم يخل إما أن يكون لفظيا، وأما أن يكون معنويا.

ولا جائز أن يكون لفظيا؛ لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه إن كان ظاهرا، وإلا فما يدل عليه من بابه إن كان مضمرا ، كقولك: (مررت بك أنت، ورأيتني أنا)؛ لمّا تعذر المتصل أتوا بالمرفوع المنفصل.

ولا جائز أن يكون معنويا؛ لأن المعنوي بألفاظ تحفظ، ولا يقاس عليها[٤].

ثانيا- وأما بالنسبة لما ورد في باب الفاعل في تخريجهم للغة (أكلوني البراغيث)، فإنما سمّوا تلك العلامات في (قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون) حروفا دالة على التثنية والجمع، وهو الصحيح ؛ لنقل سيبويه وغيره على أنها لغة لقوم من العرب مخصوصين، وهم طيء وبلحارث بن كعب، وأزد شنوءة[٥].

(١) انظر : الإنصاف٢/٧٠٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد١/ ٥٧١.

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب١/٣٠٣.

(٣) انظر : الإنصاف٢/٧٠٦، وشرح التسهيل١/١٦٧.

(٤) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢/٨١١-٨١٢.

(٥) انظر : الكتاب٢/٤٠، والتذييل والتكميل٦/ ٢٠٣، والجنى الداني١٧١.

فلم يُرِد أنها ضمائر، وإنما هي علامات حرفيّة دالة على التثنية والجمع مبالغة في البيان إذ بها يعلم السامع من أول وهلة أن الفاعل مثنى أو جمع(١)، وتوكيدا للمعنى؛ فليست حينئذ بضمائر، إذ لم يتقدم مذكور يعود عليها، ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع، حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى، إذ كانوا يسمون بالجمع والتثنية نحو: فِلَسطين، وقِنّسرين، وكذلك: سَلمان، وحَمدان، يشبه لفظه لفظ التثنية في الرفع، فهذا ونحوه مما دعاهم إلى تقديم العلامة في نحو قولهم: " أكلوني البراغيث(٢)، وقد شبهها سيبويه بتاء التأنيث الدالة على تأنيث الفعل في كونها حروفا وليست ضمائر(٣).

وتسمية هذه العلامات حروفا إنما هو اعترافٌ بلغة هؤلاء، لكنها وُصِفَت بالقليلة، والقليل لا يؤبه له في التقعيد، لكن لا يُنكر؛ لوروده عمن يوثق بعربيتهم، حتى إن بعضهم- كالأخفش-حَمَلَ عليها شواهد من القرآن، كقوله تعالى: "**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**"(٤)، والحديث، والشعر(٥).

وبعضهم أولّه على أن الظاهر بعدها بدل منها، أو على أنه مبتدأ مؤخر، والفعل والفاعل خبره، وهي على هذا التخريج ضمائر مسندٌ إليها لا علامات(٦).

وحمْلُ جميع ما وَرَدَ من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر مجانِبٌ للصواب؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغةٌ لقومٍ من العرب مخصوصين، فوجب تصديقهم في ذلك، كما نصدّقهم في غيره، ولو كان على ذلك التأويل لزم أن يكون أهلُ تلك اللغة قد التزموا ما لم يُوجَدْ في كلام العرب

(١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه. ص: ٢٨.
(٢) انظر: نتائج الفكر ص: ١٢٧-١٢٨.
(٣) انظر : الكتاب٢/٤٠.
(٤) من الآية ٣ من سورة الأنبياء.
(٥) انظر: معاني القرآن٢/٤٤٧.
(٦) انظر: الكتاب٢/٤١، والبحر المحيط ٤/ ٣٢٨، ومغني اللبيب . ص: ٤٧٩.

التزامُه، وهو الإتيانُ بالضمير مسندًا إليه الفعلُ إذا أرادوا الإتيان بالظاهر، حتى يكون الظاهرُ بدلًا من الضمير، وهذا غير معهود، وأيضا هو شبيه بتقَضّى الفعلِ أكثر من فاعلٍ واحدٍ، وهو غير موجود، فالصحيح أنها في هذه اللغة علاماتٌ حرفيّةٌ، وإن كانت في صورة الضمائر تشبيهًا لها بعلامة التأنيث الحرفية(١).

وأما بالنسبة للموضع الثالث من مجيء هذه الضمائر حروفا في باب المبتدأ حين يكون وصفا مطابقا للمرفوع في نحو:(أقائمان المحمدان، وأقائمون المحمدون)؟.

فهي علامات للتثنية والجمع، لابدَّ منها، وليست ضمائر؛ لأن الوصف المقدّم هنا خبر مقدّم، وما بعده مبتدأ مؤخر، فلابدّ من المطابقة بينهما؛ لأنه في نية التأخير، أصله: الزيدان قائمان، والزيدون قائمون، فقُدِّم الخبر على المبتدأ لغرض من أغراض التقديم، كالاختصاص، أو التأكيد، ونحوه، تقول: (المحمدان قائمان) إذا كان المخاطب خالي الذهن، فإن كان السامع يظن أنهما قاعدان لا قائمان، قدّمت له الخبر، وقلت: قائمان الزيدان(٢).

والوصف هنا قائم مقام الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع، فكذلك ما قام مقامه، إلا على لغة(أكلوني البراغيث) على أن يكون الوصف المقدم مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وهي –كما سبق– لغة لم يُقَعّد عليها(٣).

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٥٥٨.

(٢) انظر: معاني النحو ١/١٦٦.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٣، وتعليق الفرائد ٣/ ١٨–١٩.

المسألة الثانية- مرجع الضمير من حيث الذكر والحذف.

على الرغم من أن علاقة الضمير بالمفسِّر علاقة لزومية؛ إذ يلزم كل ضمير أن يكون له مفسِّر يدل علي المراد منه، ويعيّن المقصود به. ووجود الضمير دون مفسِّره ضرب من التعمية والإبهام، لذلك كان من الضرورة ألا يُضمر إلا بعد أن يعلم المفسِّر، كما قال سيبويه:" إنما تضمِر اسما بعد ما تعلم أن مَنْ يحدَّث قد عرف مَنْ تَعنى وما تَعنى، وأنك تريد شيئا يعلمه"(١).

إلا أنه ارتُكب حذفه في عدد غير قليل من الشواهد، فَيَرِدُ الضمير ولا مرجع له، **وقد أورد أحد العَصْرِيِّين اعتراضا على ذلك التناقض- من وجهة نظره- بين القواعد والأصول-بين أصالة ذكر مرجع الضمير، وحذفه في بعض النصوص-بناء على مقولة النحويين أن الضمير قد يَرِدُ ولا مرجع له، أو على حدّ تعبيرهم الإضمار عن الشيء ولم يَرِدْ له ذكر، وهي مقولة تنقضها في وضوح القواعد والأصول التي تتعلق بمرجع الضمير، ويتوقف مقولة التعريف في هذا الأخير على ذلك المرجع**"(٢).

وللجواب عن الاعتراض أقول:

من الأصول النحوية أنه لا إضمار إلا بعد الذكر(٣)، غير أن حذف المفسِّر في بعض الأحيان لا ينقض هذا الأصل، فقد يُحذف المفسِّر اختصارا؛ واقتدارا، وثقة بفهم السامع له.

ولا تظُنَّنَّ أنّ فَقْدَ المفسِّر إذ ذاك يقدح في نصاعة اللغة، أو يخلّ بمقتضيات وضوحها، بل حذفُه ضرب من البيان، تتمثل فيه سعة اللغة وقدرتها على تلوين طرائقها، فَذِكْرُ المفسِّر وإن كان الأصلَ، إلا أنه ليس ضرْبةَ لازبٍ، إذ يصح الاستغناء عنه، وقد استساغت العربية ذلك كثيرا، حتي شاع حذف المفسِّر في كلامهم ، وبلغ من الكثرة ما جعله حريًّا بأن يُلتفَت إليه ، رمقته

(١)الكتاب ٦/٢، وانظر: البسيط ٣٠٣/١، وأحوال الضمير مع مفسره. ص:٨.
(٢)انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص:١٢٣.
(٣)انظر: معاني القرآن وإعرابه٣٣١/٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٨٩.

عين ابن قتيبة في باب الحذف والاختصار، قال:"ومن الاختصار أن تضمر لغير مذكور"(١)، واستشهد له بسبعة شواهد من القرآن وخمسة من كلامهم، وابن فارس في باب الكناية وعنون له: وربما كُنِيَ عن الشيء لم يجر له ذكر، ودلّل عليه بآية واحدة وبيتين من الشعر(٢)، والثعالبي في باب الكناية عما لم يجر ذكره من قبل، ومثّل له بثلاث آيات وثلاثة أبيات(٣).

ولأن الغرض من ذكر المفسِّر هو البيان والتوضيح لهذا الإبهام الذي في الضمير، فإن ذُكِرَ دليل على هذا المفسِّر جاز حذفه؛ توسعا وثقةً بفهم المخاطب؛ لكون هذا الدليل بمنزلة الذكر، كما قال الزجاج:" وليس يجوز الإضمارُ إلا أن يجرِيَ ذكْر، أو دَليلُ ذِكْرٍ بمنزلة الذِكْرِ"(٤).

جاء ذلك في معرض ردّه عن تصريح بعض أئمة اللغة بمجيء الإضمار في قوله تعالى:"حَتَّى تَوارَتْ بِالحِجَابِ"(٥)، ولم يردْ له ذِكْرٌ، فقال: "وهذا لا أحسبهم أعْطَوُا الفكرَ حقَّه فيه؛ لأن في الآية دليلاً يدل على الشمس، وهو قوله:"إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ"، و(العِشي) في معنى بَعدَ زَوال الشمس حتى تَوارَتِ الشمسُ بالحجاب، وليس يجوز الإضمارُ إلا أن يجرِيَ ذكْر، أو دَليلُ ذِكْرٍ بمنزلة الذِكْرِ"(٦).

فهنا جاز الإضمار مع عدم تقدّم ذِكْر المظهر لدلالة الحال عليه، كما في قوله تعالى:"**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ**"(٧)، يعني الأرض، وكما في قول الشاعر:

---

(١) تأويل مشكل القرآن . ص: ١٤٣، وانظر: أحوال الضمير مع مفسره . ص:٢١٢.
(٢) الصاحبي. ص: ٣١٠.
(٣) انظر: فقه اللغة وسر العربية. ص:٢٢٢.
(٤) معاني القرآن وإعرابه٤/٣٣١.
(٥) من الآية ٣٢ من سورة (ص).
(٦) معاني القرآن وإعرابه٤/٣٣١.
(٧) من الآية ٢٦ من سورة الرحمن.

على مثلها أَمْضِي إذا قال صاحبي ... ألا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ منها وأَفْتَدِي(١).

يعني (الفلاة) وإن لم يجرِ لها ذكر؛ لدلالة الحال عليه(٢).

كأنه وَكَلَ الكلام إلى الدلالة في الحال، وهذا في كلام العرب واسعٌ فاشٍ(٣).

وَقد ذكر ابن مالك دواعي أخرى لحذف المفسِّر والاستغناء عنه بِمَا يدل عَلَيْهِ حسًّا، أَو بحضور معناه في العلم، أَو بذكر ما صاحب الضمير بِوَجْه مَا، كالاستغناء بمُستلزِم عَن مُسْتَلْزَم، وغير ذلك، ومثّل لذلك بأمثلة من القرآن(٤).

فالحذف إذن لا يُرتكب اعتباطًا أو بلا مسوغ، بل لابد من دليل على المحذوف، والمحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ.

ورحم الله ابن الشجري حين قال:" إن إضمار الغائب مستعملٌ فى كلام العرب على أربعة أوجه: والثالث: رجوع الضمير إلى معلوم قام قوّة العلم به، وارتفاع اللّبس فيه بدليل لفظىّ أو معنوىّ مقام تقدّم الذّكر له، فأضمروه اختصارًا أو ثقةً بفهم السامع"(٥).

---

(١) من الطويل، لطَرَفة بن العبد، في ديوانه ص ٢٩، والإنصاف ٩٦/١، والتذييل ٦/ ١٠٩.

(٢) انظر: الإنصاف للأنباري٩٦/١.

(٣) انظر: تفسير أرجوزة أبي نواس. لابن جني . ص: ٩-١٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل١٥٨/١، وكذا السيوطي في الهمع ١/ ٢٦٥.

(٥) أمالي ابن الشجري ٨٩/١-٩٠.

المسألة الثالثة- الموقع الإعرابي للضمير.

الضمائر -كالأسماء الظاهرة- لها مواقع إعرابية من الرفع والنصب والجر، خاصة بها، فللرفع ضمائر لا تصلح لغيره ، وهكذا للنصب والجر.

وقد أورد أحد العَصْرِيِّين على هذا التوزيع والتقييد للضمائر بعض التناقضات من ورود ضمائر للنصب والجر في موقع ضمائر حقها أن تكون للرفع، وما شابه ذلك، فقال: "**هذا التوزيع لأنواع الضمير على مواقع الإعراب المتاحة للاسم، ومنه الضمير، أكّد النحاة على اطراده، ونصّوا على أن صواب التركيب المشتمل على ضمير يتوقف على التزام ما وُقِّفنا عليه من النحاة.**

ثم جاء النحاة أنفسهم بما أهدر ما وقّفونا عليه، حين ذكروا لنا أن ما صُنِّفَ لموقعي النصب والجر(وهو الكاف، والهاء، وياء المتكلم) قد يقع في مواقع لا يرد فيها من الضمائر إلا ما صُنِّفَ لموقع الرفع، ذكروا لنا ذلك في المواضع الآتية:

١-بعد (لولا) الامتناعية التي تنص القواعد على وجوب دخولها على المبتدأ، ويقتضي ذلك ضمير رفع، ولكن استعمال اللغة جاء على غير مقتضى القاعدة، ومن ذلك (لولاي، ولولاك، ولولاه) إلخ....

٢-بعد (عسى) الداخلة على موقع من مواقع الرفع لا يشغله إلا اسم مرفوع، أو ضمير من الضمائر المصنفة لمواقع الرفع، وهذا الذي تفرضه القواعد في مدخول (عسى) أهدرته اللغة بإيرادها بعد (عسى) الضمائر التي لا تقع في مواقع الرفع، بل في موضعي النصب أو الجر، فقرأنا: (عساه وعساي وعساك)، إلخ...

٣-في باب التعجب حين يتحدثون عن إحدى صيغه، وأعنى بذلك صيغة (أفعِل به) كما في (أحسِن به)، وهنا يكمن قصور القاعدة ونقضها لغيرها كما هو مقرّر، ذلك أن التعبير الشكلي عن الفاعل بالضمائر لا يكون إلا بضمائر الرفع، ومدخول الباء اللازمة بعد (أفعِل) ضمير ينتمي إلى غير

مقولة الرفع الإعرابية، فكيف يتأتى في القواعد أن تُبعد الهاء عن موقع الرفع تصنيفا ووظيفة، ثم تُحِلُّها دارًا ليست لها في مسائل الأبواب؟.

إذا نظرنا في هذه المسائل جميعها لوجدنا القواعد لا يستقيم لها أمرٌ، بعضها مع بعض، ولا تتمّ لها مصالحة مع الاستعمال، ذلك أن مجيء الضمائر المصنفة لغير الرفع في مواقع، قرّر النحو أنها لا تكون إلا لمرفوع أو ما ينوب منابه مما صُنِّفَ له، أمرٌ عصيٌّ على التفسير السويّ المقبول على المستوى التقعيدي، هذه واحدة، وأخرى أنه مخالف للاستعمال اللغوي الذي لا تُدفع فصاحته، ولا يَسْهُل رَدُّه في وجه أصحابه، مِمّن أُخذت عنهم اللغة"[1].

وللجواب أقول:

إن ورود بعض الضمائر في مواقع لا تختص بها، لا يتعارض مع ما قرره النحاة لهذه الضمائر من مواضع لا تصلح إلا لها؛ لأنها مواضع قليلة لا يقاس عليها، ولها تأويل، وتوضيح ذلك:

أولا–بالنسبة لـ(لولاي، ولولاه، ولولاك)الذي ورد فيما أنشده سيبويه من قول يزيد بن الحكم الثقفي:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى ... بأَجْرامه من قُلّةِ النّيقِ مُنهَوي[2].

ووجه المخالفة واضح بيّن، حيث حلّ الضمير المتصل الذي يكون منصوبا أو مجرورا محل اسم، حقّه الرفع على الابتداء عند البصريين، أو الفاعلية عند الكوفيين، وكان الأقيس أن يأتي في موضع الاسم المرفوع ضمير رفع منفصل، حتى عدّه المبرد خطأ لا يصح[3].

وقد كان لهم في تخريج هذا المسموع المخالف للقياس رأيان:

---

(١) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص: ١٤٠–١٤٢.

(٢) من الطويل، في الكتاب٢/ ٣٧٤.

(٣) انظر: الكامل في اللغة والأدب٣/٢٤٧.

الأول– للكوفيين والأخفش: أن الياء وأخواتها في موضع رفع، نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة، ونظير ذلك نيابة المرفوع في(ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا)، وشِبْهِه[١].

الثاني– لسيبويه والبصريين: أن الضمير الواقع بعد (لولا) في (لولاي) وشبهه في موضع جرّ بـ(لولا)؛لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جرّ، والنصب في (لولاي) ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم، إلّا ومعها نون الوقاية وجوبا أو جوازا، ولا تخلو منها وجوبا إلا وهي مجرورة، وياء (لولاي) خالية منها، فامتنع كونها منصوبة، وتعيّن كونها مجرورة[٢].

وفي ذلك–مع شذوذه–استبقاء حقٍّ لـ(لولا)، وذلك أنها مختصة بالاسم، غير مُشابِهَة للفعل، ومقتضى ذلك أن يُجَرَّ الاسم مطلقا، لكن مَنَعَ من ذلك شَبَهُها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل، فجرّوا بها المضمر المشار إليه[٣].

وللقوم تأمّلاتٌ قيّمةٌ، حاولوا بها تفسير هذا التركيب الخارج عن القياس، لتحوّل حرف الابتداء إلى حرف جر– كما يرى سيبويه– بتحديد وجه الشبه بين (لولا) وحروف الجر في أن خبر المبتدأ الذي بعد (لولا) لما كان لا يظهر، أشبهت (لولا) حروف الجر لوقوع اسم بعدها، وكان المضمر لا يتبيّن فيه إعراب، فَجُعِلَ موضعَ المجرور[٤].

فوقوع هذا التركيب لا ينقض القاعدة، فـ "من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"، كما في نصب (غدوة) بعد(لدن)، ونصب (الحين) بـ(لات)، وإعمال (عشرين) في الدرهم[٥].

---

(١) انظر: الإنصاف٦٨٧/٢، وشرح التسهيل١٨٥/٣.

(٢) انظر: الكتاب٣٧٣/٢، وشرح الكافية الشافية٧٨٧/٢، والجنى الداني. ص:٦٠٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل١٨٥/٣.

(٤) هذا تأويل الزجاج كما نقله عنه أبو جعفر النحاس . انظر: خزانة الأدب٣٤١/٥.

(٥) انظر: الكتاب ٥١/١.

ولعلك تتساءل معي عن سرّ إيراد ضمير الجر محل ضمير الرفع، في حين أنه لم يُجرّ الاسم الظاهر المعرب بعد (لولا).

والجواب:إنما جاز(لولاك ، ولولاي) للمناسبة بين علامات المضمر– من جهة الاشتراك في الإضمار، والبيان عن المخاطب من المتكلم من الغائب ، وأنها كلها مبنيةٌ، وإن كان فيها دليلٌ على وجوه الإعراب، فإنها تنحط عن منزلة ما فيه الإعراب–فَأَشْعر بهذه المناسبة بينها بإيقاع بعضها موقع بعضٍ من غير إخلالٍ بالمعنى، ولا يجوز أن يطَّرد مثل هذا؛ لأن الأصل أحقُّ به؛ إذ كان ليس فيه إلا ما بيَّنا من الإشعار والإيجاز(١).

وبمثل هذا التفسير وشبهه يقال فيما رواه الثقات عن العرب من نحو(عسانى، وعساك) فيما أنشده سيبويه:

ولى نفسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنازعني لَعَلّى أو عَسانِى (٢).

وكذا:

يا أَبَتَا علَّكَ أو عَسَاكَا(٣).

وهذا من المواضع المُشْكِلة؛لأن حق الضمير المتصل بـ(عسى) أن يكون بصيغة المرفوع، فإذا ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه(٤).

ولهم في توجيهه ثلاثة أقوال:

–فسيبويه يرى أن (عسى) في ذلك محمولة على (لعلّ) في العمل، فالياء وأخواتها في موضع نصب اسماً لها، وخبرها محذوف، وليست هي (عسى) التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، بل هي هنا حرف ترجٍّ ونصبٍ مثل(لعلّ)(٥)،

(١) انظر: شرح الرماني للكتاب. ٦٤٠–٦٤١.

(٢) من الوافر، لعمران بن حطان، في الكتاب٢/ ٣٧٥.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجّاج، في ملحقات ديوان رؤبة.ص: ١٨١، والكتاب ٢/٣٧٥.

(٤) انظر: الجنى الداني. ص:٤٦٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٣٧٤–٣٧٥، وشرحه للسيرافي٣/١٣٨.

والتقارض بينهما واقع، كما أُلْحِقَتْ "لعلّ" بـ"عسى" في اقتران خبرها بـ "أنْ"، كقول القائل:

لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيْكَ منَ اللاَّتي يَدَعْنَكَ أَجدَعا(١).

-والمبرد يرى أنها على بابها من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن حُوِّل الإسناد، فَجُعِلَ الذي كان اسمًا خبرًا، والذي كان خبرًا جُعِلَ اسمًا(٢)، بمعنى أن الضمير المتصل بها باقٍ على أصله من كونه ضمير نصب خبرا لـ(عسى)، فهو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، واسمها مضمر فيها مرفوع، وجعْله في مجيء خبرها اسما، وليس بجملة، كقولهم: (عسى الغوير أبؤسا) (٣).

وحُكِي عنه أيضا فيها أنه قُدّم الخبر؛ لأنها فعل، وحُذف الفاعل لعلم المخاطب، كما قالوا:(ليس إلا)، و(ليس) فعل صحيح لا يدخله الاختلاف بوجه من الوجوه(٤).

-والأخفش يرى أنها باقية على رفعها الاسم، ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب، الذي هو الياء وأخواتها، وُضِعَ موضع المرفوع، فهو نائب عنه، كما ناب في قولهم: "ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا"، وكما ناب "أنت"، و"هو" عن ضمير النصب والجر في: مررت بك أنت، وأكرمته هو(٥).

واختاره ابن مالك؛ لسلامته من عدم النظير(٦)؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود كقول الراجز:

---

(١) من الطويل، لمتمم بن نويرة، في ديوانه ص ١١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦؛ تُلِمّ: تصيب أو تنزل. مُلمّة: مصيبة. الأجدع: مقطوع الأنف والأذن.

(٢) انظر: المقتضب ٧٢/٣، وشرح الكافية الشافية (١/ ٧٨).

(٣) من أمثال العرب، قالته الزّبّاء ، انظر مورده ومضربه في: جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٤٠).

(٥) انظر: المقتضب٣/ ٧٣، و التذييل والتكميل٤/ ٣٥٩، والجنى الداني. ص: ٤٦٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل٣٩٧/١.

يابنَ الْزّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا ... وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا[١].

والنفس أميل إلى ما ذهب إليه سيبويه، وهو أيسر وأوضح من غيره، فسبب مخالفة القياس هنا التنبيه على أن (عسى) تُحمل على (لعلّ) كما تُحمل (لعلّ) على (عسى) بجامع الترجي أو الإشفاق في كلٍّ، وهي حين إذ نصبت الاسم ورفعت الخبر – حرف كـ(لعل)؛ لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف، وهذا سر العدول عن القياس في الاستعمال اللغوى لها[٢].

يؤكده أن وقوع الضمير المنصوب (في) موقع المرفوع هنا مختص بـ(عسى) دون أخواتها(حرى واخلولق)؛ لأن (عسى) هى المرافقة لـ(لعلّ) في المعنى، فَعُومِلَت في اللفظ معاملتها، بخلاف الفعلين الآخرين[٣]، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام، فهذا الحرف له فِي الْإِضْمَار هَذَا الْحَال، كَمَا كَانَ لـ(لدن) مَعَ (غدْوَة) حَال لَيست مَعَ غَيرهَا[٤].

وقول سيبويه، وإن كان فيه ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل، إلا أن فيه تخلصًا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه، في نحو:

(عساك أو عساكا)، وفي نحو: (عساك تفعل) بغير (أن)[٥].

---

(١) رجز لرجل من حمير، في خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨، ٤٣٠،

(٢) انظر: التصريح ٢٩٨/١، وحاشية الصبان ٣٩٢/١.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٣٠٢/٢.

(٤) انظر: خزانة الأدب ٣٤٧/٥.

(٥) انظر: التذييل والتكميل. ٣٦٢/٤.

المسألة الرابعة: التطابق بين الضمير ومرجعه.

من الأصول النحوية أنه لابد من مطابقته لمرجعه مطابقة تامة، في التعريف، والنوع، والعدد.

وقد أورد أحد العَصْرِيّين على هذا الأصل ما ينقضه، فقال:"**النحاة يقررون أن الضمير معرفة، بل في الدرجات العُلا بين المعارف، وينصون في الوقت نفسه على ضرورة مطابقة الضمير لمرجعه، وهنا تكمن الشكوى، ذلك أن مرجع الضمير نكرة مثل:(قرأت رسالة وطويتها)، فأيّ الحقائق نتّبع؟ حقيقة أن الضمير معرفة؟ أم حقيقة أن المرجع نكرة؟ ثم كيف نوفّق بين مقتضيات اللغة القاضية بتنكير (رسالة) ومقتضيات القواعد القاضية بتعريف الضمير (ها)؟ وقد اختلفت كلمة النحاة في ذلك، لكن الذي يعنينا هنا هم أولئك الذين قرروا أن الضمير إن عاد على نكرة فهو كذلك نكرة، وهم كُثُر، والقاعدة على هذا النحو إن راعت المطابقة في جانب فقد أهدرت أصلا نحويا هو كون الضمير من المعارف، وإن اعتبرت التعريف في الضمير تخلّت عن ضرورة المطابقة بين الضمير ومرجعه في مقولة التعريف**"[(١)].

وللجواب أقول:

صحيح أن النحويين اختلفوا في نوع الضمير العائد على نكرة ، كما في المثال الوارد في نص الاعتراض: هل هو معرفة أو نكرة؟ لكن ليس كما قال المعترض في النص: إن أكثر النحويين ذهبوا إلى أنه نكرة، بل أكثرهم ذهب إلى أن الضمير العائد على النكرة معرفة كسائر الضمائر، فالضمير لا يتنكر؛ لأنه أعرف المعارف[(٢)].

وقليلٌ ذهب إلى أنه نكرة، مدلوله كمدلول من يعود عليه، وإذا كان الأول نكرة وجب أن يكون الثاني كذلك؛ إذ التعريف والتنكير باعتبار المعاني لا باعتبار

(١) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص:٩٥-٩٦.

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب٢/٢٥١، والتذييل والتكميل ٢/١١٥ ، والهمع٢/٤٣٥.

الألفاظ؛ لأنه لا يخصص من عاد عليه من بني أمَّته، ومفتقرٌ إلى ما يوضّحه، ولذلك دخلت عليه (رُبّ) في قوله (رُبَّه رجلا)[١].

وأما قضية المطابقة في أنه كيف يكون معرفة ويعود على النكرة؟ فجوابه أن النكرة المتقدمة في حكم المعرفة؛ لأنها أصبحت مختصة بحكم من الأحكام، وليست شائعة شيوع النكرة.

وقد ذكر ذلك الرضيّ بأنه لا يعترض على هذا الحدّ(يقصد حدّ المعرفة) بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قبلُ بحكمٍ من الأحكام، نحو:(جاءني رجل فضربته)؛لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائيّ دون غيره، وكذا ذو اللام في: (جاءني رجل فضربت الرجل)[٢].

فلا نسلّم أنه نكرة؛ لأننا نعلم قطعًا من عُنِي بالضمير ، بخلاف نحو (رُبَّه رجلا)، (يا لها من قصةٍ)، (ورُبّ رجلٍ وأخيه) فيتعيّن أنه نكرة[٣].

وعدّ أبو حيان أن السابق معرفة؛ لأنه خُصِّصَ بالضمير من حيث هو مذكور، ودلّل على ذلك أن العرب جَعلت الحال منه على جهةً القوةً، نحو: (مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به)فصاحب الحال هو الضمير في(معه)، وعاد على نكرةً"[٤].

فالراجح أن الضمير العائد على نكرة معرفة إن خُصِّصت النكرة بحكم سابق، كهذا المثال الذي أورده المعترض(قرأت رسالة فطويتها)لأن الهاء العائدة على (رسالة) في المثال ليست شائعة شيوع (رسالة)، وإنما هي للرسالة المقروءة خاصة، ذلك أن في الضمير من التعيين والإشارة ما ليس في المظهر، بدليل أنك إذا أردت تفسير الضمير في (قرأت رسالة فطويتها) ، لقلت : (فطويت هذه الرسالة) (لا : رسالة).

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٢/ ١١٥، وهمع الهوامع ٢/ ٤٣٦.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٣٥.

(٣) انظر : شرح المفصل٣/ ٣٥٠، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢/ ٩.

(٤) التذييل والتكميل٢/١١٥.

يؤكِّد ذلك ما أشار إليه الدماميني من أنه إنما يتم هذا إذا كان المنكَّر المَعُود إليه مخصوصًا قبلُ بحكم نحو:(جاءني رجل فأكرمته)،أما إذا لم يختص بشيء قبله نحو (رُبّه رجلًا) و(يا لها من قصةٍ)، و(رُبّ رجل وأخيه)، فينبغي أن يكون نكرة[1].

(١) انظر: تعليق الفرائد٢/ ٩.

المسألة الخامسة-أيُّهما أعرف الضمير أم العلم؟.

المشهور عند الجمهور سلفًا وخلفًا أن الضمير أعرف من العلم، بل أعرف المعارف، وقد أورد أحد العَصْرِيِّين إشكالا على النحاة في ذلك، فقال:"**لقد أدّى مثل هذا الأصل العام إلى بعض المشاكل التى نوجزها فيما يلي:**

-مشكلة أن النحاة يرون أن العَلَمَ -من بين أنواع المعرفة-هو الذي يدل على التعيين والتحديد بذاته وليس بواسطة، وهذا-إن صح لهم- يفرض أن يكون العلم حينئذ هو أعرف المعارف؛ لتحقيقه التعيين والتحديد دون واسطة، أما ما اكتسب التعريف بواسطة الحضور(التكلم والخطاب)أو العائد(ضمير الغيبة)، فإنه في نفسه لا يُعَدّ معرفة، ولا يرقي إلى درجتها إلا بعائده(متقدِّمًا أو متأخرًا، أو ملفوظا به، أو مقدَّرًا، أو مفهومًا من الموقف إلخ..." [(١)].

وللجواب أقول:

مرتبة المعارف أمر مُختلَفٌ فيه بين النحاة[(٢)]، فقال قومٌ: أعرفُ المعارف المضمر، ثمّ الاسم العَلَم، ثمّ المبهم(اسم الإشارة)، ثم ما فيه الألف واللام، ثم الأسماء الموصولة، ثم المضاف إلى معرفة. وعليه الأكثرُ، وهو مذهب سيبويه[(٣)].

وذهب آخرون إلى أنّ العلم أعرفُ المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم، ثمّ ماعُرّف بالألف واللام، وهو مذهب الكوفيين[(٤)]، وإليه ذهب السِّيرافيّ[(٥)]، وأبو حيان[(٦)].

---

(١) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص:٩٦.

(٢) انظر المسألة ١٠١ في الإنصاف ٧٠٧/٢.

(٣) انظر نسبته إلى سيبويه في الجمل للزجاجي ص: ١٧٨ ، وشرحه لابن عصفور ٢٠٥/١، والإنصاف ٧٧٧/٢ ، واللباب ٤٩٤/١ ، وشرح المفصل٣٥٠/٣ ، وشرح الكافية ٣١٢/٢.

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب٤٩٤/١ ، وشرح المفصل٣/ ٣٥٠.

(٥) لم أقف عليه في شرح الكتاب، وانظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٨ ، وشرح المفصل٣/ ٣٥٠.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١١٣/٢.

فكون العَلَم أعرف من الضمير– الذي يتبناه المعترض من خلال إشكاله– قول للكوفيين– كما نقله عنهم بعض النحويين(١).

وقد احتجوا على ذلك بأن العَلَم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشَّرِكَة عارضة فلا أثر لها، والمضمر يصلح لكل مذكور، فلا يخصّ شيئا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضا على حسب ما يعود إليه، ولذلك تدخل عليه (رُبَّ) من قولهم:(رُبَّه رجلا) (٢).

فَلعلّهم نظروا إلى أن العَلَم من حين وضعه لم يُقصد به إلا مدلولٌ واحدٌ معيَّنٌ بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله، وإن اتفقت مشاركته فبوضعٍ ثانٍ، بخلاف سائر المعارف(٣).

وهذا يمكن ردّه من وجهين:

أحدهما– أن العلم يُعرَف بالوضع، ويفتقر تعريفه إلى إعلام المسمّى به غيره، بأني سميت هذا الشيء كذا، ثم تقع فيه الشَّرِكة، وقد زيدت فيه الألف واللام نحو قول الشاعر:

باعد أمَّ العمْروِ مِنْ أسيرِها ... حُرَّاس أبوابٍ عَلَى قُصُورِها(٤).

وكل ذلك لا يوجد في المضمر.

ثانيهما– إن العلم يتنكر، كقولك: (مَرَرْت بزيد وَزيدٍ آخر) وفي التثنية والجمع والإضافة، والضمير لا يتنكر(٥).

---

(١) انظر: اللباب /٤٩٤ ، وشرح المفصل٣/ ٣٥٠، وارتشاف الضرب٢/ ٩٠٨، وقد نقل عنهم الأنباري في الإنصاف٢/٧٠٧ –خلاف ذلك–أن الاسم المبهم أعرف المعارف.

(٢) انظر: اللباب ١/٤٩٥.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٣١٣.

(٤) من الرجز، بلا نسبة في اللباب ١/ ٤٩٥، وشرح المفصل٣/٣٥٠، والشاهد فيه قوله: قوله: "أمّ العمرو" حيث عُرّف العَلَم "عمرو" بزيادة "أل" عليه، وذلك لتقدير الشيوع فيه.

(٥) انظر: اللباب١/ ٤٩٥.

وأما قولهم: إنه قد يعود إلى نكرة فيكون نكرة، فجوابه بأنه لا يُسَلَّمُ أنه يكون نكرة؛ لأنه يُعلم قطعًا من عُنِيَ بالضمير فهو متعيَّنٌ، وأما مدخول (رُبّ) عليه في (رُبّه رجلا) فهو شاذ، مع أنه يُفسَّر بما بعده، فصار بمنزلة تقدّمها عليه(١).

كما عُزِيَ القول بأن العَلَمَ أعرف المعارف إلى سيبويه(٢) ، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على ذلك، غاية أنه رتّب المعارف على النحو التالي: العلم، المضاف، الألف واللام، المضمر(٣)، فربما نُسب إليه ذلك؛ أخذا من ترتيبه للمعارف، حيث قدّم العلم.

وهو توجيه غير حسن؛لأننا لو أخذنا بالترتيب لقلنا إن ذا الأداة عند سيبويه أعرف من الضمير؛ لانه قدّمه عليه، ولم يقل أحد بهذا(٤).

ونسب ابن خروف إلى سيبويه القول بأن الضمير والعلم بمنزلة واحدة في التعريف(٥).

والحق أن المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات ، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة ، ثم المعرف باللام، فالموصولات(٦).

والراجح ما ذهبوا إليه من أن الضمير أعرف المعارف ، ولهذا استحق أن يكون أولا؛ لوجهين:

أحدهما – أنه يعود إلى المذكور قبله من غير تردّدٍ ولا احتمال لغيره، فهو لا يُضمَر إلا بعد جَرْى ذِكْره ومعرفته، وبقية المعارف قد يقع فيها اشتراك.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣/٣٥٠.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب٢/٩٠٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٥–٨.

(٤) انظر: درجات التعريف والتنكير. ص: ٤٤٢.

(٥) انظر: شرح الجمل ٢/٧٨٤.

(٦) انظر: الإنصاف٢/٧٠٧–٧٠٨، واللباب ١/ ٤٩٤، و شرح الرضي٢/٣١٣.

والآخر – أنه لا يُوصَف؛ لأنه لم يضمر إلا بعد أن عُرِفَ، لتقدّم ذكره ، أو لدلالة الحال عليه، فاستغني عن وصفه، ولا يُوصَف به؛لئلا يكون أخص من الموصوف، ويجب أن يكون أعمّ منه، كما أنه ليس بمشتق، ولا واقعًا موقع المشتق.

وغيره من المعارف لا يمتنع من أن يُوصَف أو يُوصَف به، أو يجتمع له الأمران، فإذا مرّ بك في كتب النحويين وصف المضمر أو الوصف به، فالمراد بذلك تأكيده أو التأكيد به، لا حقيقة الوصف، ومثال ذلك: (مررت بك أنت) و(قمت أنت)، فـ(أنت) تاكيد للضمير قبله[١].

وإنما رُتِّبَ العلم ثانيا؛لأنه يُوصَف؛ لما فيه من اللبس العارض لاشتراك الأسماء، ولا يوصَف به، وذلك دليل على ضعف التعريف فيه، ولأن الضمير ليس بمشتق ولا جاريا مجراه، والعلم بخلاف ذلك، ولذلك فتعريفه منحطٌّ عن المضمرات[٢].

وعليه فيسقط الاعتراض ، والله أعلم بالصواب.

(١) انظر: المرتجل.ص:٢٨٦، وشرح المفصل٣/ ٣٥٠.

(٢) انظر: ثمار الصناعة. ص: ١٥٨، ودرجات التعريف والتنكير.ص٤٣٦.

المسألة السادسة- استتار الضمير في غير الفعل والمشتقات.

المعلوم من قواعد النحويين أن الضمير إنما يستتر في الفعل أو ما يعمل عمله من المشتقات(١).

وقد ذكر أحد العَصْرِيّين أن هذا الذي تنص عليه القواعد ينقضه ويوهن فيه ما يقرّره النحاة أنفسهم في عدة أبواب، منها ما يلي:

١-في باب النداء، حيث يرون أن حرف النداء(يا) يساوى الفعل (أدعو) وينوب منابه، ويترتب على الزعم بأن فاعل (أدعو) قد استتر في حرف النداء مخالفةُ ما استقر عليه تصورهم النحوي من أن استتار الضمير إنما يكون في فعل أو وصف يعمل عمل الفعل، فلا يستتر في حرف.

فضلا عن غير ذلك من المناقضات ، إذ يترتب على القول بأن (يا) نابت مناب (أدعو) وحدها دون فاعلها التسليم بحذف العمدة، مع أن قواعد المسائل تنص على أن ما هو عمدة لا يصح حذفه، كما يترتب على ادعاء أن فاعل (أدعو) التي نابت عنها (يا) في النداء قد حُذِفَ، مناقضةُ ما قرروا من أن ما حُذِفَ يُعَوَّضُ عنه، أو على الأقل يدلّ دليل من مقال أو سياق، إذن أين العوض في أسلوب النداء في (يا محمد) عن الضمير(أنا)؟.

٢- ومن الأبواب التي يَرِدُ فيها من أقوال النحاة ما ينقض ما نصوا عليه من أن استتار الضمير لا يكون إلا في فعل أو وصف عامل عمل الفعل أبواب:الخبر، والحال، والصفة، والصلة، وما يعمل عمل الفعل، حيث يتحدثون عن شبه الجمله (الظرف، والجار والمجرور) وعن تحقيقه بنفسه- لا بمتعلقه- وظائف الخبر، والحال، والصفة، والصلة ؛ لتحمّل شبه الجملة الظرف والجار والمجرور الضمير ... ويفرض السؤال التالي : كيف نوفّق

(١) انظر: الكناش في فني النحو والصرف ٢٤٢/١.

بين قَصْر تحمّل الضمير على الفعل والمشتق العامل وبين تحمّل الظرف أو الجار والمجرور الضمير، وليسا من الأفعال، ولا من الوصف العامل؟"[١].

وللجواب أقول:

أولا – بالنسبة لما يتعلق بباب النداء، فقد بني المعترض كل مزاعمه ورتّبها على القول بحذف الفعل في باب النداء الذي ترتب عليه حذف الفاعل، وهو عمدة، وغير ذلك مما ذَكر.

وقبل أن أردّ مزاعمه هذه أنوّه بأن التعبير بالحذف للعامل –حتى وإن عبر به سيبويه[٢]– فيه تجوّزٌ وتوسّعٌ، ولعلّ مرادهم بحذف العامل إضماره[٣]، أو تقديره وترك إظهاره بعد حرف النداء، الذي صار عوضا عنه وبدلا من التلفظ به، لكنه لما أُضمِر إضمارًا لازمًا صار كالمحذوف الذي لا ينتظر رجوعه[٤].

قال سيبويه: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره" [٥].

وكان في تركهم للفعل اختصارٌ ورفعٌ للبس؛ إذ لو قيل (أدعو زيدا أو أريد زيدا) لجاز أن يُظَنَّ بالمتكلم أنه قصد الإخبار بدعائه زيدا فيما يستقبل؛ لأن (أفعل) لا يختص بالحال، بل يكون مشتركا بينه وبين الاستقبال، فلما كان كذلك التُزم تركُ إظهار هذا الفعل، وجُعِلَ (يا) كالنائب عنه، فصار قولك: (يا

(١) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص: ١٤٤–١٤٧.

(٢) انظر: الكتاب١/٢٩١.

(٣) مما يدل على ذلك استخدام النحويين هذين المصطلحين(الحذف والإضمار) في موضع الآخر كما ذكر ابن مضاء في (الرد على النحاة . ص: ٨٣–٨٤) بل بعضهم كابن هشام كما في (شذور الذهب٢٧٩–٢٨٠) جمع بينهما في موضع واحد.

(٤) انظر: المقتصد. ص:٧٥٤.

(٥) الكتاب٢/١٨٢.

عبد الله)، و(يا غلام زيد) يفيد في أنك في حال دعائه، وأن في نفسك إرادة متوجة إليه وقصدا مختصا به[١].

وأما عن زعمه استتار الضمير في غير الفعل، فمردود، فالضمير مستتر في الفعل الذي صارت (يا) عوضا عنه، أو بدلا منه كما عبر سيبويه [٢]، وليس في (يا)، فالفعل هنا أُضمر بعد حرف النداء، فأُضمر فيه الفاعل، وقامت(يا) مقامه، والذي دعاهم إلى هذا كثرة استعماله، فأضمروه طلبا للخفة ، والكثرة مظنة التخفيف[٣].

وهذا يَرُدُّ اعتراضه حذف فاعل الفعل وهو عمدة، وتساؤله عن التعويض عنه أو الدليل عليه، فالفاعل لا يُحذف إذا كان على سبيل الاستقلال ، لكن قد يذهب تبعًا لذهاب الفعل؛ استغناء عنه بدلالة الحال، وهو في نية الموجود لبقاء أثره، كما في باب التحذير مثلا، وبعض المنصوبات التي حذف فيها الفعل بفاعله، في نحو (أهلكَ والليلَ، ورأسَك والحائطَ، والحذرَ الحذرَ)، فالفاعل هنا مقدّر في الفعل، ذَهَبَ بذهابه، وكما قيل: رُبّ شيء يصحُّ تبعًا ولا يصح استقلالا.

دليل ذلك ما ذكره الصبان، :"**قوله- يقصد به الأشموني-: "والفاعل مقّدرٌ" أي: محذوف تبعًا لحذف الفعل الذي استتر فيه، ويحتمل أن المراد مستتر في (يا)؛ لأنها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر في الفعل**"[٤].

ولو سلمنا باستتار الضمير في حرف النداء (يا) نفسه، فذلك لقوة مشابهته للفعل، وتضمنه معنى الفعل(أدعو)، بدليل أنهم أمالوه كما يُمال الفعل-وليس باب الحروف أن تُمال-وحصلت الفائدة بها وبالاسم كقولك: يازيد، وتَعَلّقَ

(١) انظر: المقتصد. ص:٧٥٣-٧٥٤.
(٢) انظر: الكتاب١/٢٩١.
(٣) انظر: شرح الكافية لابن فلاح اليمني. ص:٤٩٤.
(٤) حاشية الصبان٣/ ٢٠٨.

حرف الجر بها فى قولك:(يا لَزيد)، ولا يجوز أن تتعلق بالمحذوف[١]، ومن هنا نَسَبَ بعضهم العمل لها[٢].

وأما بالنسبة لأشكاله الثاني في أن تحمّل الظرف والجار والمجرور للضمير، وليس من الأفعال ولا من الوصف العامل.

فجوابه أن الظرف إنما تحمّل الضمير في باب (الصفة، والصلة، والحال) بعد حذف العامل ونَقْلِ الضمير إليه؛ لأنه أصبح نائبا عن العامل، ومتضمنا معناه، حتى إن بعضهم عدّه من العوامل المعنوية[٣].

وقد تحدث الرضيّ وتلاه ابن أبي الربيع عن المعني الفعلي الذي يتضمنه الظرف وأخوه الجار والمجرور، وذكرا أنه معنى عام، هو الاستقرار، أو الوجود أو الكون، ثم ذكر الرضيّ أن الجمهور لا يجيزون إظهار هذا العامل المتضمن لقيام القرينة على تعيينه، وسدّ الظرف مسدّه[٤].

وهذا يدلنا على أن الظرف أو الجار والمجرور مجرد قرينة لفظية فقط، وأما العمل فإنه للمعنى المضمّن فيهما، ومن هنا تحمّلا الضمير[٥].

ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل إلى الظرف أو المجرور واستتاره فيه، وبَقِيَ الضمير مرتفعًا بالظرف أو بالجار والمجرور، كما كان مرتفعًا بذلك العامل ، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذ؛ لأن عامل الظرف صار نسيًا منسيًّا، أو كما قالوا : شريعة منسوخة[٦].

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن فلاح . ص: ٤٩٨.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٣١٧ شرح الكافية للرضي ١/٣٤٦.

(٣) انظر: شرح عيون الإعراب. ص: ١٤٤، والبسيط١/٥٢٦-٥٢٧، والعوامل المعنوية في النحو العربي. ص: ١٨٣.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/٩٣، والبسيط١/٥٢٦.

(٥) انظر: العوامل المعنوية في النحو العربي. ص: ١٨٣.

(٦) انظر: البديع في علم العربية ١/٧٦، وتوجيه اللمع . ص: ١١٨.

المسألة السابعة: رفع القبح في إضافة الصفة المشبهة.

إضافة الصفة المشبهة من قبيل الإضافة اللفظية غير المحضة، لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، وإنما تفيد مع التخفيف- بحذف التنوين-رفع القبح، قُبْحِ خلوّ الصفة من ضمير يرجع إلى الموصوف في حالة رفعه، وإجراء ما هو قاصر مُجرى ما هو متعد في حالة نصبه، فكان الجر بالإضافة رفعًا لهذا القبح(١).

وقد أورد أحد العَصْرِيّين على إفادتها رفع القبح إشكالا جاء فيه: إذا كان الفرار إلى الإضافة غير المحضة مزيلا لقبح خلوّ الصفة من ضمير الموصوف في حالة رفعه، فهذا يترتب عليه تساؤل هام هو:

هل الإضافة تجعل الصفة المشبهة متحملة للضمير؟ فهذا يتعارض مع قواعدهم التي تمنع الجمع بين الفاعل الظاهر والفاعل المضمر، ولو أن الصفة المشبهة تتحمل ضميرا في حالة إضافتها إلى مرفوعها لَلَزِمَ قياسًا على ذلك أن يتحمل المصدر المضاف إلى فاعله، كما في قوله تعالى: (وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)(٢) ضميرا هو الآخر، وهو أمر مهم-إلى جانب أنهم لم يقولوا به-يتعارض مع قواعدهم التي تمنع الجمع بين الفاعل الظاهر والفاعل المضمر"(٣).

وللجواب أقول:

إن استتار الضمير في الصفة المشبهة أمر لابدّ منه؛ لأنه لو لم يُقدَّر كذلك لَلَزِمَ إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى، واللازم باطل، فالملزوم مثله(٤).

والذي يدل على الاستتار أيضا قولُهم: (هذه امرأةٌ حسنةُ الوجهِ)، فتأنيثُهم الصفةَ إذ قد جرت على مؤنّثٍ دليلٌ على هذا ؛ لأنّ الفعل إنّما تلحَقُه علامةُ

(١) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣١٨٣-٣١٨٤.

(٢) من الآية٢٥١ من سورة البقرة.

(٣) انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص:٨٣.

(٤) انظر: التصريح٢/٤٦.

التأنيث إذا أُسْند إلى ضمير مؤنّثٍ، والتانيث هنا في الصفة دليلٌ على أنّها مُسْنَدةٌ إلى ضميرِ الموصوف المؤنّثِ، ولو كان على أصله قبل الإضافة، لوَجَبَ التذكيرُ، ولم يجز التأنيثُ؛ لأنّ(الوَجْهَ) مذكَّرٌ[1].

وأما إشكاله كيف يجمع بين إضافتها لفاعلها وتحمّلها للضمير؟ وهذا مما يؤدي إلى الجمع بين الفاعل الظاهر والفاعل المضمر، ولا قائل به.

فلا يثبت عند التحقيق بحال؛لأن إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها المراد به أنه فاعلها من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، فإنه من جهة اللفظ فضلة، ولأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقدَّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف، ومن ثم امتُنع: (الحَسَنُ وَجْهِهِ)-بالجر-لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية؛ لوجود الضمير المضاف إليه الوجه لفظًا، فإنه يعود على الموصوف، وامتُنع نحو: (الحسنُ وجهٍ) بالجر؛ أيضًا لانتفاء قبح النصب؛ لأن النكرة تنصب على التمييز، بخلاف المعرفة[2].

فلهذا التحويل حسُن أن يقال في:(زيد حسنٌ وجهُه) بالرفع: (زيد حسنُ الوجهِ) بالإضافة، فالحُسْن مسند إلى ضمير (زيد)، فيكون مسندًا إلى جملته بعد أن كان مسندًا إلى (وجهه)، وذلك حسنٌ، لأن من حَسُنَ وجهُه حسُن أن يسند الحُسْن إلى جميع جملته، مجازًا عن الإسناد إلى الجزء منه، فهو من الإسناد إلى الكل وإرادة البعض، فهو مجاز قريب، والباعث على ارتكابه غرض التخفيف[3].

وأما قوله: إن إضافة الصفة إلى فاعلها مع تحملها للضمير يلزم منه تحمّل المصدر الضمير عند إضافته إلى فاعله.

---

(١) انظر:شرح المفصل٢/١٢٩.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣/ ٧٨-٧٩، والتصريح١/٦٨٢.

(٣) انظر: التصريح٢/٤٦.

فالجهة بينهما منفكة ، فلا يقاس إضافة المصدر إلى فاعله على الصفة المشبهة في إضافتها لفاعلها في تحمّل الضمير؛ لأن المصدر في الأصل جامد لا يتحمل ضميرا ، فلا يلزم فيه ما لَزِم في الصفة المشبهة، وعليه فالقياس بينهما قياس مع الفارق، ولذا ذكروا من مواضع حذف الفاعل إذا كان عامله مصدرا، نحو: (ضربا زيدًا)؛ بناء على ما ذكروه من عدم تحمّله الضمير لجموده.

ومَن ذهب إلى أنه يتحمل ضميرا؛ لأن الجامد إذا أُوِّل بمشتق تحمّل ضميرا، هذا يكون إذا لم يكن مضافا، كما في : (ضربًا زيدًا)، أو أضيف إلى مفعوله، كما في (إكرامُك الوالدَ مطلوبٌ)، أما إن أضيف إلى فاعله كـ(أعجبني شربُ زيدٍ العسلَ)، أو كان فاعله ظاهرا، نحو:(أعجبني شربَ العسل زيدٌ)، فلا يتحمّل[1].

(١) انظر: حاشية الصبان٢/٦٣.

المسألة الثامنة – الجملة بين التنكير والتعريف.

يُعَدُّ القول بتنكير الجملة من أشهر الأقوال؛لاعتماده على أنها تقع صفة لمدخول(رُبّ)، ومدخولها نكرة، وأنها تجرى أوصافا على النكرات، وأنها حُكْمٌ، والأحكامُ نكرات(١).

وهناك قول يري أنها ليست معرفة ولا نكرة؛ لأن التنكير من عوارض الذات، وأنها إنما وقعت صفة للنكرة؛ لأنها مؤولة بنكرة(٢).

وجريًا على المشهور من القول بتنكير الجملة ، فقد بنى أحد العَصْرِيِّين إشكالا على أساس هذا القول بتنكير الجملة بورود ما يعارضه، فقال:" **وهذا الذي انتهت إليه القاعدة يفتّ في عَضُدِه ما يلي:**

١-أن (رُبّ) قد يكون مدخولها في النصوص الواردة عن العرب، وفي قواعد النحويين أنفسهم ضميرا، وهذا الأخير مصنّفٌ في الدرجات العُلا بين المعارف، ودخول (رُبّ) على الضمير يجعل الجملة الواقعة بعده حينئذ معرفة، ضرورة تحقيق القانون النحوي الذي يقتضي المطابقة بين الصفة والموصوف...

ويوهن في رأي القائلين: الجملة نكرة، ما اشترطوه في الجملة الشاغلة ذلك الموقع من ضرورة اشتمالها على ضمير يعود على الموصوف، ذلك أن هذا الضمير يؤدي إلي تعريف الجملة الحاوية له"(٣).

وللجواب أقول:

ما أورده المعترض لا يتناقض مع القول بتنكير الجملة، ولا يفتّ في عضدها كما زعم؛ لأن هذا الضمير الذي دخلت عليه (رُبَّ)-وإن اختلف النحاة فيه – لا يخرج عن كونه نكرة، أو معرفة جار مجرى النكرة، فأشبه النكرة.

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٧٥، وشرح الكافية للرضي٢/٢٩٨-٢٩٩.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٨.

(٣) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص:١٠٤-١٠٥.

فمن صرّح بأنه نكرة –كالزمخشري، وابن عصفور، والرضي–عللوا سبب التنكير أن الضمير هنا عائد على نكرة غير مختصة بِحُكْمٍ أو صفة تميزّها عن غيرها، فضلا أن هذه النكرة متأخرة عنه وليست متقدمة عليه؛ لأن الضمير هو الظاهر في المعنى، وإنما يكون ضمير النكرة محكومًا له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عُرِّفَ بالألف واللام إذا عاد على متقدم، ألا ترى أنك إذا قلت:(لقيت رجلا فضربته)أغنى ذلك عن أن تقول:(وضربت الرجل) المتقدّم الذكر، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حُكِمَ له بحكم المعرفة لذلك، فلما كان الضمير في باب (رُبّ) مفسرا بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه؛ لأنه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرّف بالألف واللام، فقد انتفى عنه المعنى الذي كان به ضمير النكرة معرفة، وهو عوده على معروف تقدّم، فذلك هنا مفقود؛ فإنه عائد على ما لم يُعقل إلا بعد الفراغ من ذكره، فلم تدخل عليه (رُبّ) إلا وهو أشد إبهامًا من النكرة الظاهرة؛ لأن النكرة الظاهرة تدل بنفسها على جنس أو نوع منه، بخلاف الضمير المفسَّر بمذكور بعده(١).

وهذا التعليل له أصل عند ابن السراج حين أشار إلي أنه إنما جاز في (رُبّ) وهي لا تدخل إلا على نكرة، من أجل أن المعنى تؤول إلى نكرة، وليس هو ضمير مذكور، وحقّ الإضمار أن يكون بعد مذكور، ولكنهم ربما خصّوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير، وليس ذلك بمطَّرَدٍ في كل الكلام، وإنما يخصون به بعضه(٢).

ومن يري أن هذا الضمير المعرفة بعد دخول (رُبَّ) عليه جار مجرى النكرة – كالفارسي– علّله بأنه غير معيّن ولا مقصود به مسمّىً بعينه، فهو ضمير

(١) انظر: المفصل . ص: ١٧٤، وشرحه لابن يعيش ٣٤٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١، وشرح الكافية للرضي٢٣٥/٣.

(٢) الأصول في النحو ٤١٩/١.

مبهم، فأشبه بإبهامه النكرات، بدليل احتياجه إلى مفسِّر بعده، ولذلك لزم تفسيره بالنكرة لمّا أُضمر قبل الذكر، وهو مع ذاك قليل نادر(١).

وإنما قال صاحب هذا القول بأنه في حكم النكرة، ولم يقل إنه نكرة؛لأن المضمرات لا تنفك عن التعريف، ودليل ذلك أنها لا توصف، كما لا توصف سائر المضمرات(٢).

وعليه فلا وجه إذن لاعتراض المعترض؛لأن الضمير هنا نكرة، أو في حكمها؛ لأنه واقع في موضع لا يحتاج فيه إلي تعيين، بل هو في موضع يُطلب فيه الإبهام، لذلك جاء بعده التمييز ليرفع ذلك الإبهام، ويبدو أن هذا الضمير قُصِدَ به الإبهام لغرض معين(هو طلب التفخيم والتعظيم)، فلأجل هذا الغرض جيء به مجهول الذات مُبْهمًا مجرّدًا عن القرينة(٣).

وأما اعتراضه الثاني المتعلّق بقضية الضمير الذي تحتويه الجملة ودلالته على تعريف الجملة.

فجوابه أن اشتمال الضمير على ضمير لا يقتضي تعريفها، بل وظيفته الربط، وليس التعريف، بدليل وقوع الجملة صفة للنكرة في نحو(مررت برجل يضحك) – مثلا– ولو كانت الجملة معرفة لما كانت صفة للنكرة، فضلا أن بعض النحاة ذهبوا إلى أن الضمير العائد نفسه يتوقف تعريفه وتنكيره بحسب العائد عليه، فإن عاد على معرفة فهو معرفة ، وإن عاد على نكرة فهو نكرة، مدلوله كمدلول من يعود عليه، وإذا كان الأول نكرة، وجب أن يكون الثاني كذلك؛ إذ التعريف والتنكير باعتبار المعاني، لا باعتبار الألفاظ(٤).

---

(١) انظر: الإيضاح .ص: ٢٥٣، وأمالي ابن الشجري٣/ ، والمرتجل . ص: ٢٨٤–٢٨٥.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٨٤، والتعريف في اللغة العربية. ص:٢١١.

(٣) أمالي ابن الحاجب١/٣٠٢.

(٤) انظر: التعريف والتنكير في النحو العربي. ص: ٧٤

المسألة التاسعة:المبتدأ والتعريف.

حقُّ المبتدأ التعريف؛ لأنه محكوم عليه، ولا يُحكَم على الشيء إلا بعد معرفته، والأصل حصول الفائدة، والإخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: (رجلٌ قائمٌ)، أو(رجلٌ عالمٌ)، لم يكن في هذا الكلام فائدةٌ؛ لأنّه لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائمًا وعالمًا في الوجود، ممّن لا يعرفه المخاطَبُ(١).

وقد أورد أحد العَصْرِيّين على هذا الأصل ما ينقضه، فقال:"...**هذا الذي اختطه النحاة لأنفسهم أساسا للتقعيد ينقضه ما خلّفوا لنا من تراثهم النحوي في باب المبتدأ وفي غيره.**

ويتركز ذلك فيما يلي:

- أن النحاة الذين اشترطوا التعريف قيدا لصحة الابتداء اشترطوا هم أنفسهم التنكير قيدًا في أحد قسمي المبتدأ، حين قرّروا في قواعدهم أن المبتدأ الواصف الرافع لما يحلّ محلّ الخبر يجب أن يكون نكرة، ولا يصح أن يكون معرفة.

- أن المبتدأ في مثل: ("قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذىً"(٢)" آيةٌ من الكتاب الحكيم) فالآية القرآنية هنا في موقع المبتدأ المحكوم عليه بالخبر لا يتأتى وصفها بالتعريف، ضرورة أن المبتدأ هنا جملة، والجملة عند جمهرتهم في تأويل النكرة، وعند بعضهم لا توصف بتعريف ولا بتنكير.

- أن المصدر المؤول الشاغل لموقع الابتداء في مثل:"وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ"(٣) لا يلحق التعريف مكونات المصدر فيه.

---

(١) انظر: الأصول في النحو ١/٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٢٢٤.

(٢) من الآية ٢٦٣ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

– أن تعريف المبتدأ مشروط نقيضه مع لا النافية للجنس، ولا النافية للوحدة، وكلاهما داخل أصالة على المبتدأ... فكيف يتحقق في هذا المبتدأ التعريف؟"[١].

وللجواب عمّا ورد في الاعتراض أقول:

أولا– كون الوصف الواقع مبتدأ نكرة لا ينقض أصالة التعريف في المبتدأ؛ لأنه إذا كان حق المبتدأ التعريف، فحقُّ الوصف الواقع مبتدأ هنا التنكير؛ لأنه في معنى الفعل؛ إذ قُصِد به ما قُصِد بالفعل؛ لأن قولهم: (أقائم إخوتك؟) يجري مجرى (أيقوم إخوتك؟)، لذا "لا يجوز أن تقول: (القائمُ إخوتُكَ) على قول من قالَ: (أَقائمٌ إخوتُكَ)؛لأن قولهم: (أقائمٌ إخوتكَ)يجري مجرى: (أَيقومُ إخوتُكَ)"[٢].

والأفعال نكرات؛لأنها موضوعة للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه الجزء المستفاد، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة، فما قام مقامه يكون نكرة ، ولذا لا خبر له؛ لأن الفعل لا يُخبر عنه[٣].

ثم إن الوصف هنا لما أغنى عن الخبر أصبح غير محكوم عليه، تقول مثلا:(أقائم إخوتك)؟ فأنت حكمت على (إخوتك) بالقيام، وليس العكس، ومن ثمّ لا يشترط أن يكون معرفة ليتُصوَّر ويُحكَم عليه، وإنما هو محكوم به، وهذا الأخير يشترط فيه التنكير، لا التعريف.

ثانيا– وأما اعتراضه بالجملة الواقعة مبتدأ والمصدر المؤول، وحكمهما التنكير، فجوابه أن المصدر المؤول والجملة إذا وقعا مبتدأ، فهما في تأويل المفرد المعرفة، إذ إن غير الاسم لا يُخبر عنه إلا بتأويله باسم، سواء أكان فعلا أم جملة ، وهو الصحيح[٤].

---

(١) انظر: القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. ص:٨٥–٨٧.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١/٥٩، التذييل والتكميل ٣/ ٢٧١.

(٣) انظر:شرح المفصل١/ ٨٦، والأشباه والنظائر ١/٩٩، وشرح الحدود في النحو١٩٧.

(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ١٦١.

فالتأويل في قوله تعالى: "**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**"(١): صومكم خير لكم؛ وهو معرفة، والتأويل في المثال الذي أورده (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى آية من الكتاب الحكيم):هذه الآية، وهو معرفة.

ثالثا- وأما إشكاله بأن تعريف المبتدأ منقوض بـ(لا) النافية للجنس، وكيف يُتصوَّر في هذا المبتدأ التعريف ، وهي لا تدخل إلا نكرة؟.

فجوابه: أن هذا لا ينقض أصالة التعريف في المبتدأ لما يلي:

١-أن كون النكرة مبتدأً زال بدخول الناسخ، فهي الآن ليست مبتدأ ، صحيح أن(لا)عامل ضعيف لم ينسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً، بل هو باق تقديراً ، ولهذا أتبعنا اسمها رفعاً باعتبار محله ، لكنه بعد دخولها ليس مبتدأ، وإن رُوعي محلَّه في الرفع(٢).

فقد بني المعترض إشكاله على أنه مبتدأ بالفعل، لكنه هنا بمنزلة المبتدأ.

٢- أن هذه النكرة المنفية بـ(لا) نزلت منزلة المعرفة؛ لأنها لما سبقت بـ(لا) النافية للجنس استوعبت جميع أنواعها ، فنزلت منزلة المعرفة، نبّه على ذلك بعضهم(٣).

ألا ترى أنهم جوزوا وقوع صاحب الحال -وهو كالمبتدأ -نكرة إذا وقعت في سياق النفي أو شبهه لشبهها بالمعرفة في حصول الفائدة بها كالمبتدأ إذا تقدمه نفي أو استفهام"(٤).

---

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٩.

(٣) انظر:البديع في علم العربية (مقدمة / ١٤٧)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٨).

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٤٨.

المسألة العاشرة- النداء والتعريف.

على الرغم من عدم ورود المنادى ضمن حصر النحويين المشهور للمعارف، لكن لم يختلف أحد على أنه معرفة ، وإن اختلفوا في طريقة تعريفه ، هل تعريفه بالقصد؟-كما قال ابن الوراق ، وابن السيرافي، وابن مالك[١]- أو بحرف النداء (يا) في النكرة المُقْبَل عليها نيابة عن (أل)، وبالعلمية الباقية في العلم؟ كما صححه أبو حيان[٢].

ولعل إهمالهم إياه راجعًا إلى أنه إما من قبيل المعرّف بأل -كما ذكر أبو حيان-لأن (يا) خَلَفٌ لها، أو أنه فرع من المضمر-كما ذكر الرضي- لوقوعه موقع كاف الخطاب[٣].

لكن هل هذا ينسحب على كل أنواع المنادي بما فيه النكرة غير المقصودة والنكرة الموصوفة؟ هذا ما دعا أحد العَصْرِيِّين إلى إيراد هذا الاعتراض الذي يراه تناقضا، مفاده:"**إذا كان النحاة قد قرروا أن المنادى من المعارف، بل جعلوا له رتبة في سُلَّمِها ترفعه طبقة على المحلى بأل وعلى الموصول، أقول: إذا كان قد سلم للنحاة ذلك صنيعا، فكيف يتأتّى أن يوضع بين أنواعه ما لا يتصور فيه التعيين ولا القصد ولا التوجه، كما في مثل قول الأعمى: يا مارًّا خذ بيدي**"؟.

كذا يصنف النحاة مثل (يا عظيما يُرجَّى لكل عظيم) [٤] **تحت ما أسموه المنادى النكرة الموصوفة، ويجعلون حكمه النصب لا البناء؛ إلحاقًا له بالشبيه بالمضاف -نحوا ودلالة-في مثل: (يا قابلا التوبة تب علينا) وينصون في مواضع عدّة-من نحوهم-أن وصف النكرة يخصّصها ولا**

(١) انظر: علل النحو. ص: ٣٣٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٣٩/٢، شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢/ ١١١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٩، وشرح الكافية للرضي ٢٤٣/٣.

(٤) كان النبي ﷺ يدعو به في سجوده.انظر: الدعاء للطبراني. ص: ١٩٥.

يعرّفها، وعليه فهذا النوع من المنادى، وكذلك النكرة غير المقصودة من باب أولى كانا-يجب تبعًا لتصورات النحاة-ألا يُعَدّا في النداء؛ضرورة أنهما لا يفيدان التعريف الذي يفيده في المنادى التوجه والقصد، ومن ثُمّ التعيين"(١).

وللجواب أقول:

ما أثاره المعترض بالنسبة للنكرة غير المقصودة له أصل عند سلفنا، فقد أحال المازني وجود هذا القسم- مخالفًا رأي البصريين(٢)- فأنكر نداء النكرة غير المُقْبل عليها، زاعمًا أنه لا يُتصور نداء إلا مع إقبال، وتأوّل جميع ما استشهد به النحويون على غير ظاهره بأن ما ورد إنما هو من نداء النكرة المقبل عليها، لكن لما نُوِّن في ضرورة الشعر رُدَّ إلى أصله ، وهو النصب(٣)، نحو قول الشاعر :

لَعَلَّك تَيْساً نَزَا في مَرِيرَةٍ ... مُعَذِّبُ ليلى أَن تَراني أَزُورُها(٤).

فهو يرى أنه من نداء النكرة المقبل عليها؛ لأنه يريد شخصاً بعينه ، وإنما نُصِب لأنه نَوَّن في ضرورة الشعر فَرَدَّه إلى أصله.

وكذلك قول الآخر :

أَداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعين عَبْرةً ... فماءُ الهُوى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ(٥).

من نداء النكرة المُقبل عليها؛ لأنه لا يَهِيجُ عبرتَه دارٌ لا يعرفها.

وكذلك قول الآخر :

---

(١) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص:١٠٠-١٠١.

(٢) انظر: الارتشاف ٢١٨٣/٤ والمساعد ٤٩٠/٢ .

(٣) انظر رأي المازني في: ارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤ ، والمساعد ٤٩٠/٢.

(٤) من الطويل، لتوبة بن الحمير. والنّزُّ للتيس حركته عن الفساد : والمررة : الحبل المُحْكَم الفتل، والشاهد فيه نصب " تيساً " ولفظه نكرة؛ لأنه طال بما بعده من الصفة، وهي " نزا "، وهو من شواهد الكتاب ٢٠٠/٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ١٦/٢.

(٥) من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ص٤٥٦، والكتاب ١٩٩/٢، والشاهد فيه نصب "دار" وهي نكرة، ولكنها طالت بما بعدها من الصفة، فصارت بمنزلة المضاف.

ألا يَا نَخْلَـةً مِنْ ذَاتِ عِـرْقٍ ... عَلَيكِ وَرحمـةُ اللهِ السَّـلامُ[1].

من نداء النكرة المُقْبل عليها؛ لأنه يريد: النخلة محبوبته، وهي معرفة عنده، لكنه نُصب في ضرورة الشعر، وعلى هذا فالمازني يجيز نداء النكرة إن كانت مقصودة، وإلا فلا[2].

ولا يخفي ما في كلام المازني من ادعاء غير سديد، وما في تأويله للأبيات من تكلّف، وأن الصواب في كلام غيره من النحاة، فالأبلغ عن طريق المعنى أنه لا يريد داراً معينة من ديار حزوي، بل مأوى من ديار حزوى هاج عبرته، أيّ دار كانت.

وكذا قول الآخر : لعلك ياتيساً ... وإن كان متكنيّاً بـ(التّيس) عن معلوم عنده، فهو مجهول عند المخاطب أيضاً، فهما نكرتان؛ لأن الاسم إنما يكون معرفة إذا كان معلوماً عند المخاطب كما هو عند المتكلم، وأما إذا كان معلوماً عند المتكلم مجهولاً عند المخاطب فهو نكرة، وأيضاً فإن الشاعر وإن كان متكنيّاً بـ(التّيس) عن معلوم عنده، وكنّى الآخر بالنخلة عن معلومة عنده، فإن المُكَنَّى بـه مجهول عندهما، ألا ترى أن النخلة التي كَنَّى بها لا تخصُّ نخلةً دون نخلةٍ، وكذلك التيس لا يخصُّ تَيْسًا دون تَيْسٍ[3].

ولم يكن المازني وحده، فقد سبقه الأصمعي، فمنع نداء النكرة مطلقاً[4]، وزعم أن الرواية الصحيحة في الشاهد الذي استدل به البصريون على إثباتها:

أيا رَاكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَاماي مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلاقِيَا[5].

---

(١) من الوافر، للأحوص، وقيل لا يُعرف قائله، وهو من شواهد مجالس ثعلب ١٩٨/١، وأمالي الشجري ١٨٠/١، وشرح الجمل ٨٤/٢ ، والخزانة ١٩٢/١.

(٢) انظر: شرح الجمل ١٨٤/٢ .

(٣) انظر: المصدر السابق ١٨٤/٢.

(٤) انظر رأي الأصمعي في المساعد ٤٩٠/٢ والهمع ٣٩/٣ والخزانة ١٩٤/١ .

(٥) البيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص، والشاهد فيه نصب " راكباً "؛لأنه نكرة غير مقصودة، وهو من شواهد الكتاب ٢٠٠/٢ ، والخصائص ٤٤٨/٢.

يا راكبَا –من غير تنوين– وعليه لا حجة فيه؛ لأنه يجوز أن يكون من نداء النكرة المقبل عليها، ثم أُجرى مجرى المندوب؛ لأن العرب قد تُلحق ذلك في المنادي، أعني : أنها تُلحق آخره ما تُلحق آخر المندوب(١).

كما ذهب الكسائي والفراء وغيرهم من الكوفيين إلى أنه لا يجوز نداء النكرة غير المقصودة، إلا إذا كانت موصوفة نحو: (يارجلاً عاملاً أقبل) أو خلفاً لموصوف بأن كانت صفة في الأصل حُذف موصوفها وخَلَفَته، نحو(يا ذاهباً)، والأصل : (يا رجلاً ذاهباً)، فلما حُذف(رجلاً)جاز نداء النكرة(ذاهباً)؛ لأنها خَلَفٌ من موصوف، وأما إذا لم تكن موصوفة أو خلفاً لموصوف، فلا يجوز نداؤها(٢).

ويعللون ذلك بأنه لم يرد في كلام العرب نداء نكرة مبهمة غير مخصّصة ، وأما ما ورد في قوله:أَيَا رَاكِباً إمّا ... البيت ، فقد أوّلوه على أن (راكباً) إما صفة لموصوف مقدّر، أصله: (يارجلاً راكباً)، وإما أنه معرفة، وأصله:(يا راكباه) على الندبة، ثم حُذفت الهاء، كقوله تعالى:"يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ"(٣).

ويبدو لي أن الراجح جواز نداء النكرة غير المقصودة مطلقاً، وُصفت أو لم توصف–وهو ما ذهب إليه البصريون– لمجيئه في كلام العرب في نداء النكرة فيما سبق ذكرُه من الشواهد ، وإذا لم يستحل نداء النكرة فإن حمل هذه الأبيات عليها أولى من حملها على الضرورة، كما تلكّفها المازني والأصمعي.

وأن قول الشاعر : **أَيا رَاكباً إمّا عَرَضْتَ ....**

دليل على جواز نداء النكرة غير المقصودة ، حيث وقع فيه نداء الاسم المنكور الذي لا يقصد به معيّن، وانتصب، فدل على أن ما ذهب إليه المازني

---

(١) انظر شرح الجمل ١٨٤/٢ .

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٨/١، وشرح الكافية للرضي ١٣٥/١، والارتشاف ٢١٨٣/٤، والمساعد ٤٩٠/٢ ، والهمع ٣٠/٣ ، والخزانة ١٩٤/١ .

(٣) من الآية ٨٤ من سورة يوسف، وانظر: شرح الجمل ١٨٤/٢، وشرح الرضي ١٣٥/١، والخزانة ١٩٤/١.

من استحالة هذا النوع ، وما ذهب اليه الكوفيون من قصره على النكرة الموصوفة غير سديد؛ لوقوعه في كلام العرب ، ولا شك أن المتكلم لا يقصد راكباً دون راكب، وكذلك قول الأعمى أو المتردّي في هوّة : (يا رجلاً خذ بيدي) فإنه لا يريد أن ينادي رجلاً معيناً ليأخذ بيده ، وإنما يريد رجلاً أيّ رجل، يبلغ سمعه هذا النداء، ومثل ذلك قول الواعظ : ياغافلاً والموت يطلبه ، فهو لا يقصد بهذه الموعظة غافلاً بعينه، ولكنه يريد كل واحد غافل ممن يسمع الموعظة(١).

فإذا أنكرنا نداء النكرة غير المقصودة، فماذا نصنع في هذه الكثرة من الشواهد والأقوال، وما الداعي إلى تأويلها بالوصف كما يقول الكوفيون ؟ إذ إن فيه تكلفاً بغير داعٍ ، كما أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج .

وأما أنها تتناقض مع تعريف النداء، فجميع النحويين متفقون على أن المنادى غير المُقْبَل عليه نكرة، نحو: (يا رجلا خذ بيدي)، وإنما وقع التعريف بالنداء في النكرة المُقْبَل عليها، وفي العَلَمَ، فتكون إفادة النداء للتعريف من باب الحكم بالغالب حيث ينطبق على نوعين منه دون الثالث، وربما يكون نداؤها من قبيل توجيه النداء إليها، أعنى طلب الإقبال، وإن لم يكسبها النداء تعريفا.

– **وأما بالنسبة لنداء النكرة الموصوفة، فوجه اعتراضه عليه من أمرين:**

أولهما – إلحاقه بالشبيه بالمضاف. **ثانيهما**– كيف تُدرج النكرة الموصوفة ضمن أنواع النداء، والوصف يخصصها، لا يعرّفها؟

وجواب الأول: أنه إذا كان المنعوت مفردًا نكرة مقصودة، فقد ذكر الفراء أن العرب تُؤْثر نصب النكرة المقصودة الموصوفة المناداة على ضمها، يقولون:(يا رجلا كريما أقبل)، و(يا راكبًا عَلَى البعير أقبل)، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما

(١) انظر:عدة السالك ٤/٢٠.

ينصبون[١]، ويؤيد ذلك ما روي من قوله – عليه السلام – في سجوده: "يا عظيمًا يُرَجّى لكل عظيم"[٢].

ووجهه أنه يُحتمل أن يكون نُقل إلى النداء موصوفًا، فَبَقِيَ على ما كان عليه حين صارت الصفة كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية، وتعريف القصد لا يقدح في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معًا، لا على الموصوف وحده.

وجواب الثاني أن تخصيص النكرة بالوصف يقرّبها من المعرفة، ثم نُسِخَ هذا التخصيص بالنداء الذي أكسبها القصد، كما نَسَخَ النداءُ تعريفَ العلمية في (يازيد) ، وأصبح معرَّفًا بالقصد[٣].

فإن قيل: إذا كانت معرفة بالنداء، فكيف توصف بالجملة والظرف والنكرة؟ مع أنها معرفة، والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات، وإنما توصف بالمعرفة، حكى يونس عن العرب: يا فاسق الخبيث[٤].

قلتُ: غاية ما يُجاب به أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة، فيصحّ وصفُه بجميع ذلك ويُقّدر أنه وُصِفَ بها قبل النداء، ثم جاء النداء داخلًا على الموصوف وصفته معًا، لا داخلًا على المنادى فقط، ثم وُصِفَ بعد ذلك[٥].

أو كما أجاب الأزهري بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن٢/ ٣٧٥، وشرح التسهيل٣/ ٣٩٣، والمساعد٢/ ٤٩٢.

(٢) انظر: الدعاء للطبراني. ص: ١٩٥.

(٣) نَسْخُ العلمية بالنداء مذهب المبرد.انظر:المقتضب٤/ ٢٠٥.

(٤) انظر:الكتاب٢/١٩٩.

(٥) انظر:حاشية الصبان٣/٢٠٥.

(٦) انظر:التصريح٢/ ٢١٦.

ثالثا- باب التوابع

المسألة الأولى: توكيد الاسم الظاهر بالضمير.

تنوّعت عبارات النحويين فيما يتعلق بتوكيد الاسم الظاهر بالضمير، بناء على درجة التعريف بينهما: فمنهم من منع؛ بناء على أن الاسم الظاهر أقوى في التعريف من الضمير؛ لأنه لا يحتاج إلى مرجع يفسّره، فلا يكون تكملة له؛ لأنّه لا يؤكَّد القويّ بالضعيف.

ومنهم من أجاز؛ بناء على أن الضمير أعرف المعارف، فهو أعزُّ وأقوى في سُلَّم التعريف(١).

وقد أثار أحد العَصْرِيّين إشكالا، واصفًا من خلاله هذا بالتناقض والتضارب، فذكر أن النحاة يرون عدم الصحة التركيبية عندهم لمثل (انتصر المجاهدون هم أنفسهم)، ويَرجع فساد مثل هذا التركيب عندهم إلى أن الضمير(هم) وقع مؤكِّدا للاسم الظاهر؛ لأن الاسم الظاهر أقوى في درجة التعريف من الضمير، وهذا الذي يقرره النحاة في باب توكيد الاسم الظاهر بالضمير ينقض ما قرروه في قواعد باب الضمير التي تنص على أن الضمير أعلى من غيره في سُلَّم المعارف، وأعزّ قوة من الاسم الظاهر بالضمير، فكيف يستقيم إذن أن تعتمد قاعدة منعِ توكيد الاسم الظاهر بالضمير على قاعدة منقوضة بأخرى في باب الضمير؟وكيف يتأتى–في نحو واحد–صواب قاعدتين معا، تُقرِّر إحداهما أن الضمير أقوى درجة من الاسم الظاهر(ومن غيره) في مقولة التعريف، وتُقرّر الأخرى عكس هذا المنصوص عليه في باب الضمير، فترى أن الاسم الظاهر أقوى تعريفا، وأعلى درجة فيه من الضمير؟.

وكذا في باب التوكيد اللفظي حيث يتحدث النحاة عن توكيد ما لا يدل على الجواب من الحروف، والذي يعنينا هنا أن النحاة الذين منعوا توكيد الظاهر

(١)انظر:شرح المفصل٢/ ٢٢٣، ومغني اللبيب. ص: ٥٨٣، ٦٤٦، والتصريح٢/ ١٤٠.

بالضمير لضعف الأخير عن الأول في درجة التعريف، قرروا أن إعادة ضميره أولى وأحسن من إعادة الاسم الظاهر مع توكيد الحرف غير الجوابي...فكيف يستقيم أن يُقرَّر في نحو واحد أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر، ثم يُقَرَّر في النحو نفسه أن توكيد الاسم بالضمير هو الأولى والأحسن؟"[١].

وللجواب أقول:

ما ورد في الاعتراض من عدم جواز صحة هذا التركيب(انتصر المجاهدون هم أنفسهم) على إعراب الضمير توكيدا مما نبّه عليه النحويون، فأوجبوا عند تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين أن يؤكَّد بالضمير المنفصل؛ نحو (قوموا أنتم أنفسكم)بخلاف الاسم الظاهر، نحو(قام الزيدون أنفسهم) فيمتنع الضمير؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر؛لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه [٢].

وإمعانا في ذلك أعربوا الضمير في نحو: (رأيت زيدا إياه) بدلا، لا توكيدًا؛ لأن الظاهر لا يؤكَّد بالضمير، ولأنه يجري مجرى الأجنبي إذا قلت: رأيت زيدًا أخاك[٣]، خلافا للابن مالك ، فقد صحّحَ إعراب الضمير توكيدا للاسم الظاهر في ذلك[٤].

وقد يجاب عما ظاهره التناقض والاضطراب بأن الضمير أقوى من حيث الأعرفية، والظاهر أقوى من حيث الدلالة؛ لعدم احتياجه إلى مفسِّر، بخلاف الضمير[٥].

---

(١) انظر: القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية. ص:٩١-٩٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٠٠، وشرح الأشمونى٢/ ٣٤٣، والتصريح٢/١٤٠.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٢٩٦، واللمع في العربية. ص: ٨٨، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٦، والمفصل في صنعة الإعراب . ص: ١٥٨، وارتشاف الضرب٤/ ١٩٦٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل:٣/ ٣٣٢.

(٥) انظر: حاشية الشيخ يس على التصريح٢/١٢٦.

وأما بالنسبة للتوكيد اللفظي، فقد ذكر النحويون أن الحرف إن كان غير جوابي؛ وجب أمران: أن يفصل بينهما، وأن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا، أو أن يُعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا؛ نحو:(إن زيدا إن زيدا فاضل)، أو(إن زيدا إنه فاضل).

وهذا لا ينقض مقولتهم إن الضمير لا يؤكّد الظاهر؛ لأن إعادة الضمير هنا ليكون توكيدا للظاهر، ليس على العموم، بل خاص بإعادته مع الحرف غير الجوابي، بخلاف(قام الزيدون هم أنفسهم)لأن إعادة الضمير هنا مع (إنّ) هو توكيد لـ(إنّ) الأولى ومدخولها، وليس توكيدا للاسم الظاهر وحده.

بل إعادة الضمير مع الحرف هنا أولى وأفصح من إعادة اللفظ الظاهر؛ لأنه الأصل، وحتى لا يلزم من إعادة الظاهر التكرار لفظا–وليس مما يستحسن لغير موجب–ولرفع الالتباس؛ إذ لو أعيد الظاهر بلفظه ربّما أَوهم أن الثاني غير الأول؛ لذلك يؤتى بالضمير لينص على أن المراد هو المذكور بعينه، وإنما وقع بينهما اشتراك، والذي استعمله القرآن يؤكد ذلك، حيث أعاد ضميره في قوله تعالى: "فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون"[(١)]، ففي الثانية توكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير (رحمة)، على أن (هم) مبتدأ ثان، و(خالدون) خبره و(في رحمة الله) متعلق بـ(خالدون) [(٢)].

فمن هنا ذكر النحويون أن إعادة الضمير أولى من إعادة الظاهر ، مع جواز إعادة الظاهر أيضا، فهي–أعني إعادة الضمير–حالة جواز، وليست حالة وجوب، حتى تتهم القاعدة بالتناقض والاضطراب.

(١) من الآية١٠٧ من سورة آل عمران.

(٢) انظر: التصريح٢/١٤٤، وحاشية الصبان٣/١٢٠.

المسألة الثانية-الحكم الإعرابي بين المتعاطفين.

من قواعد النحاة المقررة في باب العطف أن حروف العطف تُشرك المعطوف المعطوف عليه في الإعراب، ومن قواعدهم أيضا التوافق بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، فيعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل، كما يعطف الفعل على الاسم إذا كان وصفًا يشبه الفعل؛ لشبهه له في المعني[(١)]، كما في قوله تعالى:"**والعادياتِ ضَبْحاً فَالمُورِياتِ قَدْحاً، المُغيراتِ صُبْحاً، فأثَرْنَ بهِ نَقْعاً فَوَسَطْنَ بهِ جَمْعا**"[(٢)]، وقوله تعالى" **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ**"[(٣)]، بعطف الفعل (واقرضوا) على (الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ) والعكس، كما في قوله تعالى:"يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ"[(٤)].

وقد أورد أحد العَصْرِيِّين إشكالا على ذلك، مفاده أن عطف اللفظ على اللفظ يقتضي تشريكه معه في معناه المختص به، أو في عامله المختص به، وهذا المعنى يوجب ألا يعطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم؛لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال، ولا العكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا العكس، فلا يصح عطف اللفظ على ما ليس من جنسه ولا من شكله، فقال:

"**وإذا صحّ لهم أن العطف بالواو على نية تكرار العامل، وأن الفعل الماضي لا تدخل عليه الأدوات الناسخة للأسماء ، فكيف نُفسّرُ العطف في "إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ"؟ وأين اشتراك المعطوف(أقرضوا) مع المعطوف عليه (المصدّقين) في الحكم الإعرابي؟ وكيف يتأتى فيه ذلك؟**

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٣٣، والتصريح٢/١٨٤.

(٢) الآيات١-٥ من سورة العاديات.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الحديد: ١٨.

(٤) من الآية رقم٩٥ من سورة الأنعام.

وإذا صحّ لهم أن الجر خاص بالأسماء، ولا يتأتى في الأفعال، فكيف نفسر الجر الذي يقتضيه قانون العطف في المعطوف ضرورة أن المعطوف عليه مجرور في:(والعادياتِ ضَبْحاً فَالمُورِياتِ قَدْحاً، المُغيراتِ صُبْحاً، فأثَرْنَ بهِ نَقْعاً)؟ وهكذا نرى أن مقررات القواعد التي تقتضي ضرورة الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم الإعرابي منقوضة بما تقرر في باب الفعل من عدم جرّه وعدم صلاحية سبقه بنواسخ الجملة الاسمية وعدم صلاحية قياس المشتق على غير المضارع من الأفعال..."[1].

وللجواب أقول:

-**أما عن وجه الإشكال** في تشريكه في معناه، فالذي سوّغ العطف هنا مع اختلافهما الظاهر في المعنى ما في هذه الأسماء من شبه الأفعال، كما سبق، فاقتضى هذا الشبه تسويغ عطف بعضها على بعض، اعتبارًا بالمشاركة في المعنى، فعَطْف الفعل على الاسم الذي يشبه الفعل، وعَطْف الاسم المذكور على الفعل سائغ لسهولة الخطب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كأنه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلا على فعل، فلم يبق فيه ما تقدم من المحظور[2].

والشواهد على ذلك كثيرة ، كما تقدم ذكرُه.

فالذي حسّن ذلك سهولة تأوّل المُخالِف بمُوافِق، كتأوّل(يقبضن) بـ(قابضات)، و(أَثَرْنَ) بالمثيرات، و(مُخرِج) بـ(يخرج)، فاتحد الجنس بالتأويل.

والذي يُؤوّل هو الحالّ محلّ الآخر، فتارة يكون الأول، كالآية الكريمة (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا)؛لأن (الْمُصَّدِّقِينَ) صلة (أل)، وحق الصلة أن تكون جملة، فـ(أل) مؤولة بـ(الذي) و(الْمُصَّدِّقِينَ) بـ(تصدّقوا).

(١) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية . ص:١٨٢-١٨٣.

(٢) انظر: المقاصد الشافية٥/١٨٧.

وتارة يكون المُؤَّول الثاني ، كقوله تعالى (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)؛ لأن (صَافَّاتٍ) فيه حال، وأصل الحال أن يكون اسما، فـ(يقبضن) مُؤَّول بـ(قابضات) (١).

والماضي لا يقلّ حالا عن المضارع في صحة عطفه على الاسم المشتق، بجامع التأويل في كل، فقد يأتي الماضي في معني المضارع والعكس، والشواهد بصدق ذلك واقعة.

وللسهيليّ –رحمه الله– تعليل بديع في تسويغ عطف الفعل على الاسم هنا أن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم، ولو كان مصدرًا لم يجز، كما تقدم في:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني ... أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ(٢).

لأن المصدر ليس بحامل للضمير، فلا يجوز العطف عليه إلا بإضمار "أن".

كما أشار أيضًا إلى عطف الفعل على الاسم ليس كعطف الاسم على الفعل في الجواز؛لأنك إذا عطفت الفعل على الاسم المشتق منه رددت الفرع إلى الأصل؛ لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه.وإذا عطفت الاسم المشتق على الفعل كنت قد رددت الأصل فرعاً، وإن كان الزجاج قد أجازه قياسا على عطف الفعل على الاسم(٣).

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٣٤.

(٢) من الوافر، لميسون بنت بحدل.والشّاهدُ فيه (وَتَقَرَّ) حيث نصب الفعل المضارِع بـ (أنْ) المضمَرة جوازًا بعد واو عاطفة على اسم خالص من التّقدير بالفعل؛ وهو قوله: (لُبس).

انظر هذا البيتُ في: الكتاب ٣/٤٥، والمقتضب ٢/٢٧، والأُصول في النحو ٢/١٥٠.

(٣) انظر: نتائج الفكر. ص: ٢٤٨.

-**وأما وجه الإشكال** المتعلق بالإشراك في الإعراب من حيث إن العطف على نية تكرار العامل، فكيف تدخل عوامل الأسماء الجر مثلا على الفعل(فأثَرْنَ) المعطوف على (فالمغيرات)المعطوف على (والعادياتِ)، وهو لا يقبل الجر؟ وكذا كيف تدخل (أل) في قوله تعالى (الْمُصَّدِّقِينَ) على الفعل في (وَأَقْرَضُوا)، وهو لا يقبل ذلك، مما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم؟.

والجواب من وجهين:

أولهما-أن الفعل ليس معطوفا على الاسم، وإنما هو معطوف على فعل محذوف حلّ محلّه في معناه الاسم المشتق من مصدره، كأن الأصل: (فأغرن صبحا فأثرن نقعا)، أو على الفعل الذي وُضع اسم الفاعل موضعه، كما صرّح الزمخشري:" فإن قلت: علام عطف فَأَثَرْنَ؟ قلت: على الفعل الذي وُضع اسم الفاعل موضعه، لأنّ المعنى: واللاتي عَدَوْنَ فَأَوْرَيْنَ، فَأَغَرْنَ فَأَثَرْنَ"[(١)].

وعليه تكون(أل) هنا في (العاديات، والمُصّدّقين) المعطوف عليهما الفعل ليست "أل" المعرِّفة ، وإنما هي اسم موصول، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ اصَّدَّقُوا وَأَقْرَضُوا[(٢)].

ثانيهما- وهو أرجحهما- أن عوامل الأسماء لا تدخل على الفعل إذا كان على سبيل الاستقلال، فلا يدخل حرف الجر على الفعل ، ولا أداة التعريف ؛ لأن ذلك من خصائص الأسماء، أما على سبيل التبعية فجائز، فيغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، وفي التابع ما لا يغتفر في المتبوع، و"ربّ شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا"[(٣)]، ولهذا نظائر كثيرة.

فإذا نظرنا إلى محلّ الفعل (فأثرن) من الإعراب المعطوف على (المغيرات) المجرورة، فإنه لا جائزٌ أن يكون الجر؛ لعدم دخوله الأفعال، ولا جائزٌ أن يكون غيره، لعدم وجوده، إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط، إلا أن

(١) الكشاف ٧٨٨/٤.

(٢) انظر :البحر المحيط ١٠٩/١٠.

(٣) من قواعد ابن هشام في المغني. ص: ٨٠.

يقال: محلُّ قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال، أما على سبيل التَّبع كما هنا فيدخل(١).

أو أن يُقال-كما أجاب الأسقاطي-(٢) بأن (أثرن) لا محل له من الإعراب؛ لعطفه على ما لا محل له وهو صلة (أل)، وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يُراعى في الفعل المعطوف، بل بطريق العارية من (أل) الموصولة؛ لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها، فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له؛ نظرًا لأصلها(٣).

والوجه الثاني أرجح في الجواب من الأول القائل بأن الفعل معطوف على فعل محذوف حلّ الاسم محله؛ لأن الوجه الأول يُخرج المسالة من وضعها الأصلي وينقلها إلى وضع آخر، لا علاقة لنا به، إذ يجعلها عطف فعلٍ على فعلٍ أو مشتقٍ على مشتقٍ. وهذا غير موضوع الاعتراض ... ولو أخذنا به لكان حسنا، وخاليا من العيب، وناجحا في التغلب على اعتراض(٤).

(١)انظر: حاشية الصبان٣/١٧٨.

(٢)أحمد بن عمر الأسقاطي، أبو السعود، المصري: نحوي فقيه، من كتبه (تنوير الحالك على منهج السالك للأشموني على ألفية ابن مالك) تُوفي:١١٥٩ هـ .انظر:الأعلام ١/ ١٨٨.

(٣)انظر: حاشية الصبان٣/١٧٨.

(٤)انظر: النحو الوافي٣/٦٥١.

المسألة الثالثة-العطف على الضمير المتصل.

من قواعد النحو المعروفة أنه لا يعطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد الفصل بين المتعاطفين بالضمير، كما في قوله تعالى:" اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ"(١)، أوبغير الضمير، كالمفعول في قوله تعالى:"يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ"(٢)، وبـ(لا) النافية في قوله تعالى:" مَا أشركنا وَلَا آبَاؤُنَا"(٣)، ويضعف العطف من دون فصْلٍ ويقبح، على خلاف بين النحويين(٤).

وقد أورد أحد العَصْرِيِّين على هذه القاعدة بعض التناقضات، فقال بعد أن ذكر القاعدة:"**ونود أن نُسَجِّل على قاعدة النحاة هذه ما يلي:**

١- أن النحو الذي يقرّر عدم صلاحية العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد ذكر فاصل بين المتعاطفين، هو النحو نفسه الذي يقرر أن العطف على الضمير المرفوع المتصل دون وجود فاصل بين المتعاطفين وارد في اللغة، جائز في الاستعمال، صواب في القواعد، وإذا كان الأمر كذلك فليست هناك مقولة لقاعدة تجيز وتمنع، ويُقطع بها على النصوص.

٢-أن القاعدة تعتبر الضمير المستكن وجوبا في فعل الأمر (اُسْكُنْ) وما شاكله ضمير رفع متصل، مع أن القاعدة تقرر هذا الضمير بكلمة(أنت)، وغنيٌّ عن البيان أن هذه الكلمة(أنت) قد صُنِّفَتْ في باب الضمائر تحت مصطلح ضمير رفع منفصل، فاعتبار القاعدة الضمير المنفصل (أنت) ضميرا متصلا نوع من المغالطة في استخدام المصطلحات...

٣- أن تطبيق قاعدة العطف على الضمير المرفوع المتصل ينقض قاعدة أخرى مقررة لدى النحاة أن العطف على نية تكرار العامل، أي: إن صحة العطف تتوقف على صحة توجه العامل في المعطوف عليه إلى المعطوف،

---

(١)من الآية رقم "١٩" من سورة الأعراف.

(٢)من الآية رقم "٢٣" من سورة "الرعد".

(٣)من الآية رقم "١٤٨" من سورة الأنعام.

(٤)انظر:الإنصاف٢/٤٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/ ١٠٢٣، والتصريح ٢/١٨١.

ولو أننا حاولنا تطبيق ذلك على مثيل الآية الأولى (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) لوجدنا أن القول بعطف كلمة (زوج) على الضمير المرفوع المسمى متصلا الواقع فاعلا لـ(اسكن)، والمقدَّر وجوبا بالضمير (أنت) يؤدي إلى نقض قاعدة نحوية أخرى تقرّر أن العطف على نية تكرار العامل، وعليه فإن صحة العطف على هذا الضمير المستتر تقتضي أن يكون تقدير الجملة(اسكن أنت واسكن زوجك)، وهذا معناه أن فعل الأمر(اسكن) قد وقع فاعله اسما ظاهرا وهو (زوج)، وتلك نتيجة ترفضها القواعد، ولا تستسيغها اللغة"[(١)].

وللجواب أقول:

ليس هناك تناقض بين القاعدة والاستعمال اللغوي كما ذهب المُعْتَرِض، فالأصل في الضمير المرفوع حين العطف عليه أن يَفصل بينه وبين ما عُطف عليه فاصلٌ، أيُّ فاصلٍ كان، إلا أن الأكثر والأولى الفصل بالضمير المنفصل المناسب له في الرفع، هذا هو القياس المعتمد فيه، والشهير في كلام العرب؛ لأنه من غير فصل يوهم العطف على عامل الضمير؛ لأن الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء، بخلاف الضمير المتصل المنصوب الذي لم يُشترط فيه ذلك؛ لأنه في حكم المنفصل من حيث كان فضله، أو جاريًا مجرى الفضلة، فليس له مع عامله اتصال تام، كما كان لضمير الرفع مع عامله[(٢)].

ومن هنا استند البصريون إلى قبح وضعف العطف من غير فصل بالتأكيد أو بغيره؛ لأن المتصل المرفوع كالجزء من الكلمة لا يحصل له بيان إلا بعد تأكيده، لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة، بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال [(٣)].

---

(١) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية. ص: ١٣١-١٣٣.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٥/١٥٠، وتوضيح المقاصد٢/ ١٠٢٣، والتصريح ٢/١٨١.

(٣) انظر: شرح الكتاب للرماني. ص:٦٤٩، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٣.

وإن فشا في الشعر وشاع واشتهر، فهو عندهم ضعيف في القياس، قبيح في النثر، لذا يُحمل ما ورد على أنه من الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندهم جائز؛ فلا يكون فيه لمن أجاز حجة(١).

أما الكوفيون فاستندوا إلى جواز العطف من غير فصل في الاختيار؛ بناء على السماع الوارد(٢).

وليس معنى الخلاف كما قال المعترض:"...**وإذا كان الأمر كذلك فليست هناك مقولة لقاعدة تجيز وتمنع ويقطع بها على النصوص**"، فقد استند كل فريق في الجواز والمنع إلي طبيعة منهجه وقياسه، فالبصريون يبحثون عن التركيب الأمثل الخالي من ضعف التركيب وإحالته، فمنعوا العطف على الضمير المرفوع إلا مع الفصل؛ لما يلزم من العطف بغير الفصل ضعفٌ في التركيب وتوهّم في عطف الاسم على الفعل، فهو وإن كان جائزا، لكنه في التركيب قبيح غير حَسَنٍ، أما مع الفصل فَحَسَنٌ، حيث طوّله وأكده، كما عبّر سيبويه وموافقوه، فالقضية عندهم في الحُسن والقبح، وهو مستوى فوق الجواز والمنع(٣)، وما ورد منه بغير فصل إنما هو في الشعر، فَيُحْمَلُ على الضرورة التي لا يقاس عليه.

أما الكوفيون فأجازوه بلا ضعف ولا استقباح اعتبارا بالسماع الوارد، وقياسًا له على البدل من الضمير، من غير فصْلٍ(٤).

وهو قياس مع الفارق؛ لأن الثاني في العطف غير الأول غالبا ، فلابد من تقوية الأول، بخلاف البدل(٥).

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٩٠، والمقاصد الشافية٥/١٥١.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٤٧٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣١.

(٣) انظر الكتاب٢/٣٧٩، وأوضح المسالك٣/ ٣٥٠، والتصريح٢/ ١٨١.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٣٣٤، وحاشية الصبان ٣/ ١٦٩.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣/ ١٦٩.

- وأما اعتراضه على تسميتهم الضمير المستتر (أنت) بالمتصل، مع أن قواعدهم تُقَرّر أنه ضمير منفصل، وهذا نوع من المغالطة في المصطلحات على حدّ تعبيره.

فالجواب أن تسمية الضمير هنا متصلا، وإن كان مُصَنَّفًا ضمن المنفصل تجوّزٌ في التعبير وتسامحٌ غير مقصود، ولا يُقصد به مصطلح المتصل الذي يقابل المنفصل ، إنما يراد به أن الضمير المرفوع كالجزء من الكلمة فهو متصل بها بخلاف غيره من الضمائر التي هي في نية الانفصال من الكلمة، أو كأنه لاستتاره عدّ من قبيل المتصل الذي لا لفظ له، كما كان ابن جنى يسميه(١).

-وأما قوله:... **تطبيق قاعدة العطف على الضمير المرفوع المتصل في قوله (اسكن انت وزوجك الجنة) ينقض قاعدة أخرى مقررة لدى النحاة أن العطف على نية تكرار العامل...** ".

فاعتراضٌ مسبوق فيه بابن مالك الذي قدّر(زوجك) فاعلا لفعل محذوف، أي: (وليسكن زوجك)، وقد لجأ الناظم إلى تقدير الفعل لأمر صناعي، وهو أن عطف (وزوجك) على الضمير المستتر بعد فعل الأمر يلزم منه رفع فعل الأمر للاسم الظاهر، وهو مُمْتَنَعٌ، كما قال:" والمُحوج إلى هذا التقدير أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب"(٢).

وقد اعتُذر عن رفع فعل الأمر للاسم الظاهر (زوجك) بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، فإذا امتُنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلا لفعل الأمر مباشرة، فلن يُمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسما ظاهرا؛ لأنه تابع أو ثان، ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير، فلا داعي للتكلف والتقدير (٣).

---

(١) انظر: الخصائص ٣/٢١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧١.

(٣) انظر: التصريح ٢/ ١٨٧، وحاشية الصبان ٣/ ١٧٣.

فعَمَلُ فعل الأمر في الاسم الظاهر إنما يُمتنع، إذا كان على سبيل الاستقلال، أما إذا كان تابعا فيُغتَفَر، وقد نص سيبويه–رحمه الله– على جواز ذلك [١].

والذي يدل على جواز العطف من غير تقدير عامل إجماع النَّحْوِيُّينَ عَلَى جَوَازِ: (تَقُومُ عَائِشَةُ وَزَيْدٌ)على الرغم من عدم إمكان مباشرة (زيد) للعامل، ولا يعلم خلاف أنه إذا اجتمع مؤنث ومذكر معطوفان، فالحكم في الفعل السابق عليهما للسابق منهما[٢].

(١) انظر:الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) انظر:البحر المحيط(٢٥٢/١)، (٥٠٥/٢).

المسألة الرابعة-التناقض بين قاعدة البدل ومفهوم الاستثناء.

من القواعد النحوية أن البدل لابُدَّ أن يصحّ إحلاله في محل المبدل منه، وهو على نيّة تكرار العامل [١].

وقد أورد أحد العَصْرِيِّين اعتراضا على ذلك، فذكر أن هذا الذي تقرّره قواعد باب البدل تنقضه أحكام باب الاستثناء ، فلو طبقنا قاعدة إسقاط المبدل منه أو تكرّر العامل في المبدل منه مع البدل لأنتج لنا فِعْلُنا كلاما يناقض مفهوم الاستثناء الذي يقضي بإخراج المستثنى من الحكم المثبت للمستثنى منه أو المنفي عنه، لا إشراكه فيه، ورغم ذلك فإن كلمة النحاة اجتمعت على جواز إعراب ما بعد (إلا) في الكلام التام المنفي بدلا من المستثنى منه يشاركه في الإعراب ويشاركه المعنى تبعًا لذلك"[٢].

وللجواب أقول:

أولا- في البداية أنوّه على أن إعراب المستثنى بدلا من المستثنى منه الذي أطلقه المعترِض هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فإتباعه على العطف، فـ(إلَّا) عِنْدهم حرف عطف، ليست بمعنى الواو، وأنها تُشرك في الإعراب، لا في الحكم؛لأَنَّهُ مُخَالف لـلْأَولِ، والمخالفة لَا تكون فِي الْبَدَل، وَتَكون فِي الْعَطف بـ (بل) و (لَا) و(لَكِن)[٣].

ثانيا- ما أثاره المعترض على النحاة من تناقض في إعرابه بدلا ، ليس ابن بجدته، بل هو مسبوق فيه بالكوفيّ ثعلب، حيث استشكل به ثعلبُ على مذهب البصريين وردّه بأن الأول منفيٌّ عن القيام، والثاني مُثْبَتٌ له، والبدل يكون على وَفْقِ المبدل منه في المعنى[٤].

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩.

(٢) انظر: القاعدة النحوية. دراسة نقدية تحليلية . ص:١٨٢-١٨٣.

(٣) انظر: الجنى الداني ص:٥١٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٥٩، وهمع الهوامع ٢/٢٥٣.

(٤) انظر ردّ ثعلب في الجنى الداني ص:٥٢٠.

ومسبوق أيضا بابن هشام حيث اعترض على إعراب البصريين له بدلا من جهة أنه لا ضمير فيه، وأنه مخالف لما قبله فِي النَّفْي والإيجاب، لكنه لم يصفه بالتناقض- كما فعل المعترِض-بل وصفه بالبُعْد(١).

ويجاب عن هذا الاعتراض بما أُجيب به سلفًا عما قاله ثعلب، بأن هذا من بدل البعض، وبدل البعض، الثاني فيه مخالف للأول، في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (رأيت القوم بعضهم)، كان قولك أولاً:(رأيت القوم) مجازاً، ثم بيّنْتَ مَنْ رأيته منهم، وَقد قَالُوا : مَرَرْت بِرَجُل لَا زيد وَلَا عَمْرو، وَهُوَ بدل، وليس عطفا؛ لِأَن من شَرط (لَا) العاطفة أَلا تُكَرّر(٢).

كما يجاب أيضا بأنه لا يخرجهما اختلافهما عن حقيقة البدلية؛ لأن معنى البدل أن تُقدّر الأول كأنه لم يُذكر، وتُقدّر الثاني في موضعه. وقد يقع في العطف والصفة ما يكون الأول فيه موجبًا، والثاني منفيًا، نحو: (جاءني زيد لا عمرو)- كمسألتنا- وفي الصفة: (مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ)(٣).

وفائدة البدل هنا إثبات ما بعد (إلا)، وإنما ذُكر المنفي قبله تمهيدًا وتوطئةً، فإذا قلت: (ما قام أحد إلا زيد) بالرفع على الإتباع، كأن المعنى (ما قام إلا زيدٌ) أي: أن القصد إثبات القيام لزيد، وذكرتَ ما قبله تمهيدا وتوطئة؛ لأن البدل أهمّ من المبدل منه، لأن المبدل منه على نية الطرح عند النحاة، بخلاف ما إذا نصبته على الاستثناء، فإذا قلت: (ما قام أحد إلا زيدا) كان المعنى: ما قام أحد، أي:أردت أن تنفي القيام عن كل أحد وهذا هو المهم عندك، ثم استثنيت (زيدا)؛ لأنه خرج عن الإجماع، لا، لأنه هو الأهم، فالمهم في النصب هو الإخبار بالنفي، والمهم في الإتباع هو الاخبار بالإيجاب(٤).

---

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.ص: ٩٨.

(٢) انظر: الجنى الداني ص:٥١٠، وشرح الأشموني١/٥٠٤، وهمع الهوامع٢/٢٥٣.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٥١، والمقاصد الشافية٣/٣٦٠.

(٤) انظر: انظر: شرح المفصل٢/٨٧، ومعاني النحو٢/٢٥٦.

المسألة الخامسة- الجمع بين المُفسِّر والمُفسَّر.

من القواعد النحوية المشهورة عدم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، وقد عُلِّلَ بها في كثير من الأحكام التي تتعلق بقضية العامل وأثره في التركيب، كما نري مثلا في حذف الفعل لزوما في باب الاشتغال نحو:"زيدًا ضربته"؛ إذ لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر، والنداء نحو: "يا عبد الله"؛لأن "يا"عوض عن الفعل، ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه(١).

وقد أورد أحد العَصْرِيّين اعتراضا على هذه القاعدة بما ينقضها، **فقال:" وهذا الذي قرّروه يتناقض مع أبواب نحوية عدّة جُمِعَ فيها بين المفسِّر والمفسَّر. ومن الأبواب التي جُمِعَ فيها بين المفسِّر والمفسَّر ما يلي:**

البدل المطابق، عطف البيان، النعت، الخبر المساوى للمبتدأ في المعنى، (أن) المفسرة وما بعدها، (أي) المفسرة وما بعدها، صلة الموصول، التمييز الذي يُسمّى مدرسيًّا التفسير، الضمير ومرجعه، الجملة المفسِّرة لجملة الشرط المحذوفة، المُشْعِر بالمدح والذم.

ففي ذلك كلّه جُمِعَ بين المفسِّر والمفسَّر على وجه الوجوب أحيانا، كما في الصلة مع الموصول، ومرجع الضمير مع الضمير..."(٢).

وللجواب أقول:

أولا– عدم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر هو الأصل؛ لأن المفسِّر يَدُلُّ على الأول، ويُغني عنه؛ فهو كالعوض، فلا فائدة في الجمع بينهما.

وما ذُكر من أبواب لا يناقض هذه القاعدة، وإن كان ظاهرها الجمع بين المفسِّر والمفسَّر منه؛ لأن الأمر فيها لم يقتصر على التوضيح والتفسير فحسب، وهذا ما علّل النحاة به عدم الجمع بينهما، إذ لا يُمنع الجمع بينهما إن كان هناك غرض آخر، ألا ترى أن المبرد خالف سيبويه، فأجاز الجمع بين

(١)انظر: المقاصد الشافية ٩/٢٦٦، والكنّاش١/ ١٧٢، والتصريح١/٤٧٣.

(٢)انظر: القاعدة النحوية.دراسة نقدية تحليلية.ص:١٩٤.

فاعل (نعم) الظاهر والتمييز، من باب تأكيد الظاهر والتنبيه على الأصل[١]، كما قال صاحب الكنّاش:"واعلم أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر وبين النكرة المميزة تأكيدا للفاعل الظاهر، فتقول: نعم الرجل رجلا زيد، وهو جمعٌ بين المفسّر والمفسّر، لكن جُوّز لتأكيد الظاهر، وللتنبيه على أنّ هذا هو الأصل"[٢].

فأحيانا يكون هناك غرض آخر من الجمع بينهما، فَضْلًا عن التفسير والتوضيح، وهذا الغرض هو الذي سوّغ الجمع بينهما، بل جعله مُطَّرِدًا في أبواب نحوية كالتي أوردها المعترض في كلامه.

فمثلا : البدل المطابق الذي يعترض به على أنه يناقض قاعدة الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، فائدته لا تقتصر على التفسير والترجمة للمبدل منه فحسب ، بل إن التوضيح والتخصيص في باب البدل أمر عَرَضِيّ.

وقد تحدث الزمخشري عن الغاية منه بأنه هو الذي يُعتمد بالحديث، وإنما يُذكر الأول لنحو من التوطئة ، وليفاد بمجموعها فضلُ تأكيدٍ وتبيينٍ، لا يكون في الإفراد[٣].

وهو ما أشار إليه سيبويه عَقِبَ ذكره أمثلة البدل:"أراد: رأيتُ أكثرَ قومك، و رأيت ثُلُثَى قومك... ولكنَّه ثَنَّى الاسمَ توكيداً"[٤].

وعبارة النحويين : أن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه، ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته، بل على أن البدل قائم بنفسه غير مبيّن للمبدل منه، تبيين النعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء، لكان نحو قولك (زيد رأيت أباه عمرا) في تقدير (زيد رأيت عمرا) ، وهذا فاسد محال[٥].

---

(١) المقتضب ١٥٠/٢، وانظر رأي سيبويه في: الكتاب١٧٧/٢، وتمهيد القواعد٢٥٤٣/٥.

(٢) الكناش في فني النحو والصرف ٥٤/٢.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب. ص: ١٥٧.

(٤) الكتاب ١٥٠/١.

(٥) انظر: المفصل . ص: ١٥٧.

فقد يفيد البدل التوكيد ، إذا دل على الإحاطة والشمول، كما مثّل سيبويه: (ضرَبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرنا السَّهْلُ والجبل)[١].

وقد يفيد التخصيص بأن يكون الأول عاما والثاني مخصِّصًا له، وذلك نحو قوله تعالى: "إِنَّا زينا السَّمَاء الدُّنْيَا بزينة الْكَوَاكِب"[٢]، فالزينة عامة، وقد خُصِّصَت بالكواكب.

أو يكون أحد الطرفين–أعني البدل أو المبدل منه–متصفا بصفة دالة على المدح أو الذم أو غيرهما، وذلك نحو قوله تعالى:"**إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ**"[٣] ، فقوله (العزيز الحميد) صفتان لله تعالى دالتان على المدح، فالمبدل منه موصوف بصفة العزة والحمد، والاكتفاء بإحدهما لا يؤدى معنى الجمع.

إذن فليس الأمر في الجمع بين المفسِّر والمفسَّر في باب البدل مقصورا على التفسير والتوضيح فحسب، وعليه فلا ينقض القاعدة.

والحال أيضا في الباب الثاني الذي أورده المعترض، وهو النعت مع المنعوت، فلا ننكر أن غرض النعت الأساسي التوضيح للمنعوت والتخصيص، لكن قد يأتي مع إفادته لذلك لغرض المدح، أو الذم، أو الترحم، أو التعميم ، أو التفصيل، أو الإبهام، أو التأكيد، أو ما شابه ذلك ، وأمثلة ذلك مبسوطة في كتب النحو[٤]، بل قد يجيء النعت لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت، كقولك (جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه) إذا كان المخاطب يعلم

(١) الكتاب ١/١٥٠.

(٢) من الآية ٦ من سورة الصافات.

(٣) من الآيتين ١–٢ من سورة إبراهيم.

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٧/٣٣١٢، وأوضح المسالك٣/٢٧٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٣١٧.

اتصاف القاضي بذلك، ولم يقصد مجرد المدح، بل قَصَد أعلام مخاطبه بأنه عالم بحال الموصوف(١).

ومن ثَمّ اعترض ابن هشام على ابن مالك حدَّه للنعت بأنه التابع الذي يُكْمِلُ متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به، بقوله:"وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت؛ فإن النعت قد يكون لمجرد المدح...إلخ" (٢).

ثانيا– ما ذكره من أبواب جُمِعَ فيها بين المفسَّر والمفسِّر كما في الضمير ومرجعه مثلا، وجَعَلَ الجمع بينهما واجبًا يردّه أنه ليس بواجب، فقد يحذف هنا المفسِّر مع الضمير، وهذا أيضا لا يقدح في اللغة، بل حذفه ضرب من البيان تتمثل فيه سعة اللغة وقدرتها على تلوين طرائقها، والعرب تُقدم عليه توسعًا ، واقتدارا ، وثقة بفهم المخاطب، وقد سبق ذكر ذلك(٣).

ومردّه كله إلى وجود الدليل على الحذف ، ولهذا قال ابن جني:" وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"(٤).

ثالثًا– هناك بعض الأبواب التي أوردها في الاعتراض لا ينطبق عليها ما ذكره من الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، فقد ذكر: الجملة المفسِّرة لجملة لشرط المحذوفة، والمُشْعِر بالمدح والذم، ولا أرى فيما ذكره جمعًا بين المفسِّر والمفسَّر.

فبالنسبة للجملة المفسِّرة لجملة الشرط التي أوردها ضمن الاعتراض، ليس فيها جمع بين المفسِّر والمفسَّر؛ لأن جملة الشرط حُذفت لوجود الدليل عليها؛ واستغناء عنها بجملة الجواب(٥).

---

(١) انظر:حاشية الصبان٣/٨٧.

(٢) أوضح المسالك٣/٢٧٢.

(٣) انظر: الصاحبي. ص: ٢٠١ ، وفقه اللغة وسر العربية. ص: ٢٢٢، والبحث ص:٦٦.

(٤) الخصائص ٢/٣٦١، وانظر: أمالي ابن الشجري١/٩٠.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم . ص: ٥٠١.

كما في قول الشاعر:

فطلّقْهَا فلست لها بكُفْءٍ ... وإلا يَعْلُ مِفْرقك الحسامُ[(١)].

فأين الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، كما زعم ؟، إلا إذا كان المحذوف عنده كالثابت!!

وكذا المُشْعِرُ بالمدح والذم، فليس فيه جمعٌ بين المفسِّر والمفسَّر أيضا؛ لأن المخصوص هنا حُذِفَ للعلم به، حيث تقدّم قبل (نعم، وبئس) ما يُشعِر به، ويُعْرَف به، فيكتفي به عن ذكره بعد (نعم، وبئس)، وهو كثير ، كقوله تعالى:"إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نَعْمَ الْعَبْدُ"[(٢)].

فإذا لم يتقدم ما يُشعر عليه، كما لو قلت: (نعم الرجلُ زيدٌ)، فلابدَّ من ذكره هنا لعدم الدلالة عليه لو حُذف [(٣)].

...

وبهذا القدر ممّا عرضته من مسائل اتهموا خلالها قواعد النحويين بالتناقض والاضطراب، وقد حاولت الجواب عنها ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، أكون قد وصلت إلى نهاية هذا البحث، سائلًا المولى عز وجل أن أكون قد وُفِّقْتُ فيما عرضتُ.

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) من الوافر، للأحوص في ديوانه . ص:٢٣٨، وهمع الهوامع٢/ ٥٦٢.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة ص.

(٣) انظر: المقاصد الشافية٤/٥٤٢.

خاتمة البحث

وفي الختام أُذَكِّرُ القارئ الكريم بخلاصة ما في البحث من نتائج:

*-اعتمد جلّ اللغويين العَصْرِيّين في مصر في مطلع القرن العشرين على مناهج الغربيين والمستشرقين في دراساتهم اللغوية، وتأثروا بها أيّما تأثير، فاتسم الدرس اللغوي عندهم خاصة ما يتعلق بالمستوى النحوي بالطابع النقدي للنحو العربي القديم، وحاولوا صياغته صياغة جديدة على وفق الاجتهاد الشخصي والمناهج اللغوية الحديثة.

*- كان مما عابوا به على النحاة القدامي منهجهم في جمع اللغة وتقعيد قواعدها، من حيث طبيعة تفكيرهم آنذاك في تناولهم ظواهر النحو وقضاياها، فسجلوا على النحاة كثيرا من الملاحظات، مثل: تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة ، وإن كنا لا نستطيع أن ننكر هذا، فأثر المنطق واضح جليّ في استعمال النحويين للتعريفات، أو الحدود، والعوامل، والأقيسة، والعلل، ... لكن أقصى ما يمكن أن يُقال إن ثقافة نحاة القرنين الأول والثاني ثقافة بصرية تكامل فيها النقل والعقل، وتآلفت الرواية والنظر نتيجة التقاء التراث العربي بأصداء ثقافات أخرى ، فأسفر عن منهجٍ لمعالجة مختلف ميادين المعرفة، لا يتمثل في اقتباس عناصر من هنا وهناك وتلفيقها لتكوين علم جديد، وإنما في قدرة على تحليل شتات المعطيات واكتشاف ما وراء مظاهرها الملموسة من أسس جامعة أو مميزة ليتسنى التبويب ويتأتى استنباط القواعد والأشكال المجردة ، وإن وجد المنطق سبيلا لعلم النحو بمقولاته وفرضياته ومبادئه فليس ذلك في عهد نشأته، وإنما ابتداء من نهاية القرن الثالث الهجري، حين أصبح النحو ميدان مناقشات لا حد لها ، أما قبل ذلك فلا نجد آثار المنطق عند الخليل أو سيبويه، مهما كانت نزعتهما البصرية.

*-كما عابوا عليهم أيضًا التحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية، وخلطهم بين اللهجات في التقعيد، واعتمادهم في التقعيد على لغة الشعر، والتداخل المنهجي بين النحو والعلوم الأخرى.

وينبغي القول في الرد علي هذا كله أن التحديد المكاني والزماني للمادة اللغوية الذي يعيبونهم عليه، أفاد اللغة من حيث المحافظة على صفائها ونقائها وسلامتها، إذ كانت فلسفتهم في ذلك بُعْدَ هذه القبائل عن مواطن الأمم المتاخمة لحدودهم، من فرس وروم وحبشة، وعدم اختلاط اللغة العربية وتأثرها بلغات هذه الأمم، أو بمعنى آخر تحقق عنصر الفصاحة لتلك اللغة المروية.

*-انتقد العَصْريّون الدرس النحوي القديم في الجانب التقعيدي ، فسجلوا عليه ما بين بعض القواعد ومعطياتها، أو بينها وبين غيرها من تناقض واضطراب، وتعدد الآراء، وكثرة الاستثناءات والاحترازات، وظهور مصطلحات مبهمة يغلب عليها العمومية والغموض وعدم الدقة ، من أمثال: القلة والكثرة ، والشائع والغالب...

*- ظهر التكلف في نقدهم لمنهج النحويين أو لقواعدهم، كما أنهم لم يقدّموا لنا بديلا ناجعا نتبّعه، بل حاولوا إسقاط نظريات الغربيين التي تأثروا بها.

*- أرجع العَصْريّون سبب التناقض والاضطراب في قواعد النحويين إلى استقراء النحاة الناقص، وإعمال القياس، وطرد الأحكام على حساب الاستقراء، فلم يستقرى النحاة-على حد زعمهم- كل جزئيات هذه الظواهر، بل استقروا بعضها، ثم أعملوا القياس المنطقي الذي يبدأ بافتراض القاعدة أولا، ثم يُخضع لها المفردات بعد ذلك.وهو بذلك عكس الاستقراء الذي يبدأ بالمفردات أولا لملاحظتها؛ والوصول من ذلك إلى القاعدة التي تتصف بالاقتناع والعموم.

*- النحاة لم يهملوا الاستقراء، بل استطاعوا من خلاله التوصل إلى قواعد مطردة تكون نظاما يحكم اللغة ويُعرِّف ما جاء على طريقة العرب في كلامها، وما خرج عنها. وهل النحو عندهم إلا علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه.

*- الاستقراء التام فيما يبدو لي لا يُراد به تتبّع كل كلام العرب، فدون ذلك خَرْطُ القَتادِ ، وإنما المراد به تتبّع أكثر جزئيات القاعدة، القدر الذي يفيد ظنا قويا أن اللغة جارية على مثله في رعاية القاعدة، لا كله، فليس بالضرورة أن

تنطبق القاعدة على جميع جزئياتها، بل يكفي وصفها بالاطراد أن تنطبق على أغلبها أو أكثرها، لأن أصل المطرَّد فيه ما كَثُر، فقد اجتهد النحاة في تتبّع واستقراء كلام العرب على وفق ظروفهم وطاقاتهم وبداوة وسائلهم، ثم لاحظوا ما استقرؤوه، فَنَبِعَهُ وصفٌ وتصنيفٌ وتجريدٌ، وقعّدوا عليه قواعدهم، فإن جرت على جميع جزئياتها–وهو الغالب في قواعدهم–فهي تامة الاطراد، وإن تخلّف عنها بعض الجزئيات لنكتة فهي ناقصة الاطراد، ولا يضر هذا القاعدة، ولا يَسِمُها بالاضطراب.

*–أبرز هذه المسائل التي اعترضوا عليها فيما يتعلق بعدم اطراد القاعدة على جميع أجزائها، مما تناولها البحث:

–لا يصح الاختصاص أن يكون علة لعمل الحروف، ولا ضابطا له؛ لعدم اطراده على بقية الحروف المختصة.

– لا يصلح شبه الحرف أن يكون علة لبناء الاسماء لعدم اطراد القاعدة على ما تحتها.

–قَصْرُ النحويين تنوين التنكير على الأسماء المبنية.

– الجازم أضعف من الجار.

–وجود بعض الكلمات واسطة بين الإعراب والبناء، كما في اسم الموصول المندوب –يتعارض مع ضابطهم في الإعراب والبناء

–مجيء الإعراب في وسط الكلمة في بعض الكلمات يتعارض مع قصرهم الإعراب على آخر الكلمة.

– إلحاق (ثم) بواو المعية في نصب الفعل المضارع بعدها يتناقض مع دلالة كل منهما.

– اختصاص الشرط بالأفعال منقوض ببعض الأمثلة التي لا يتأتى فيها تقدير فعل بعد أداة الشرط.

– الخلط بين الفعل الصحيح والمعتل في علامة الجزم.

– تحمّل الصفة المشبهة للضمير مع إضافتها إلى فاعلها.

– قاعدة اشتراط التعريف في المبتدأ منقوضة ببعض التراكيب التي يشترط فيها التنكير مع وقوعها مبتدأ.

– توكيد الاسم الظاهر بالضمير منقوض بكون الاسم الظاهر أعرف من الضمير.

– كون الضمير أعرف المعارف منقوض بعود الضمير على النكرة.

–كون الضمير أعرف من العَلَم منقوض بأن العَلَم لا يحتاج في تعريفه إلى واسطة، بخلاف الضمير.

– استتار الضمير في الفعل أو ما يعمل عمله من المشتقات منقوض بورود استتاره في غير ذلك، كأداة النداء ، والظرف والجار والمجرور.

– إعراب المستثنى بدلا من المستثنى منه في التام غير الموجب يتناقض مع حقيقة البدل والاستثناء.

– قاعدة عدم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر منقوضة بأبواب نحوية جُمِعَ فيها بين المفسِّر والمفسَّر.

– قاعدة النحويين أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل منقوضة بتقدّمه في بعض الأبواب دون صحة تقديم العامل.

*–كان من أسباب اتهامهم أيضا لقواعد النحويين بالتناقض والاضطراب ذاك التعارض الملحوظ في كثير من الأحكام بين القياس والسماع، ولا يخرج سبب هذا التعارض من وجهة نظرهم عما سبق من نقص الاستقراء.

والخروج من ذلك أنه ليس كل ما يُسمع عن العرب يقاس عليه ، بل هناك ضوابط للقياس على المسموع؛ فليس كل ما تكلّمت به العرب يقاس عليه.

*–أبرز المسائل التي تعارض فيها المقيس مع المسموع مما اعترضوا به، وتناولها البحث:

– كون الضمير اسمًا، وأنه أعرف المعارف– منقوضٌ بوقوعه حرفا ونكرة في بعض الاستعمالات.

-كون النداء من المعارف منقوضٌ بنداء النكرة غير المقصودة في بعض الاستعمالات.

- احتياج ضمير الغائب إلى مفسِّر، ورتبته من حيث تقديم المفسِّر منقوضٌ بتقدّمه في بعض الاستعمالات.

- ضرورة ذِكْر مرجع الضمير يتناقض مع حذفه في بعض التراكيب.

-عدم صلاحية العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد ذكر فاصل بين المتعاطفين منقوض ببعض التراكيب.

- تصنيفهم الضمير إلى ضمير (رفع، ونصب، وجرّ) منقوض بالخلط بينهما.

- التوافق بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى والإعراب منقوض بعطف الفعل على الاسم والعكس.

- قاعدة الفصل بين (أما) والفاء بالمفرد لا بالجملة. منقوض بورود ما خالف ذلك.

*-كان للنحويين اتجاهات في معالجة ما خالف الاطراد -المبني على الكثير الغالب- بحمله إما على الضرورة ، أو بنسبة الاستعمال إلى لهجة من اللهجات العربية، أو بردّه إلى القاعدة وإلى القياس بتقديرات صناعية وهو ما يعرف بالتخريج والتأويل، أو بعدم قبوله لاختلاف روايته أو لجهالة قائله.

*- لا يقاس على القليل الفصيح إلا بضوابط بأن يكون هذا القليل هو كلّ الوارد، ولم يرد ما ينقضه، وثبوت ذلك القليل المقيس عليه في النقل عن الثقات، وكل ما ثبت باتفاق فهو ثابت في الكلام ، وقلّته لا توهن ذلك فيه، وليس هذا القليل شاذًا خارجًا عن سنن القياس؛ إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لأدّى ذلك إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا ، وذلك ممّا يُفسد الصناعة بأسرها.

*- عاب بعضهم على النحاة عدم الدقة في استخدام بعض الألفاظ، وبخاصة المصطلحات والخلط بينها، ومن ذلك مثلا ما سجلوه عليهم في تسميتهم

الضمير المنفصل متصلا، ، في مسألة العطف على الضمير المتصل، مستدلين بقوله تعالى:" :" اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ"(١)، فتسميتهم الضمير المستتر (أنت) بالمتصل، مع أن قواعدهم تقرر أنه ضمير منفصل، نوع من المغالطة في المصطلحات على حد تعبيرهم.

وهذا تجوّز في التعبير وتسامح غير مقصود، وهو لا يقصد به مصطلح المتصل الذي يقابل المنفصل ، إنما يراد به أن الضمير المرفوع كالجزء من الكلمة فهو متصل بها بخلاف غيره من الضمائر التي هي في نية الانفصال من الكلمة، أو كأنه لاستتاره عدّ من قبيل المتصل الذي لا لفظ له كما كان ابن جنى يسميه(٢).

*–ورد في البحث بعض قواعد التوجيه التي استخلصتها من كلام النحويين للرد على اعتراض العَصْرِيِّين، نحو :

–عوامل الأسماء لا تدخل على الفعل إذا كانت على سبيل الاستقلال، فلا يدخل حرف الجر على الفعل ، ولا أداة التعريف ؛ لأن ذلك من خصائص الأسماء، أما إذ كان على سبيل التبعية فجائز، فيغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، أو يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع"، وكما قالوا:"ربّ شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا"(٣)، ولهذا نظائر كثيرة، جاء ذلك في معرض حديثي عليهم اتهامهم قاعدة عطف الفعل على الاسم بالتناقض والاضطراب مع غيرها.

– وكذا يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية' جاء ذلك في معرض ردّي على قولهم : إذا كانت النكرة معرفة بالنداء ، فكيف توصف

(١)من الآية رقم "١٩" من سورة الأعراف.

(٢)انظر :الخصائص ٣/٢١.

(٣)هذه عبارة ابن هشام في المغني. ص: ٨٠.

بالجملة والظرف والنكرة؟ مع أنها معرفة، والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات. وإنما توصف بالمعرفة، حكى يونس عن العرب: يا فاسق الخبيث(١).

–قيام موجب البناء وهو الشبه الإفتقاري مع عدم المعارِض؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة، فكأنها لا إضافة، كان سببا في بناء (أيّ) الموصولة برغم غضافتها، ليرد على المعترضين شبتهم: كيف يتأتى البناء لشبه الحرف مع الإضافة التي يضعف معها شبه الحرف لكونها من خصائص الأسماء؟

*– ولا يسعني قبل أن أضع قلمي إلا أن أُوصي بالعناية بالتراث النحوي القديم بوعي القراءة ، والتجديد في اكتناه أسراره ، والجمع بين نظائره وأشباهه ، مع التّرفع عن محاولات الطعن فيه.

فينبغي أن تكون غاية الدرس اللغوي اكتشاف حكمة واضعه ؛ إذ إن للغة نظامًا مُحكمًا، من الضرورى اكتشافه ، أشار إليه الخليل في قوله لما سُئل عن تلك العلل التي استخدمها النحاة لتفسير الظواهر اللغوية:" عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة أخرى له، فمثلي في ذلك رجل حكيم، دخل دارًا مُحْكَمة البناء، عظيمة النظم والأقسام، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار، فعل ذلك للعلة، التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"(٢).

(١)انظر :الكتاب ٢/١٩٩.

(٢)انظر :الإيضاح في علل النحو للزجاجي. ص:٨٥.

ويمكن أن نستبط من هذه الرواية بعض الحقائق، والتي منها إدراكهم أن اللغة – ومنها النحو –بناء مُحْكَم، وقد شبهها الخليل– رحمه الله– بالدار المُحْكَمة البناء التي تدل على حكمة بانيها وحُسْن وضعه، فكيف توصف قواعدها بالتناقض والاضطراب؟

وأن تعليلات النحاة –التي عابهم عليه بعض المحدثين ما هي إلا تفسيرات وتأويلات لشرح الظواهر اللغوية، تمهيدا لتصنيفها مع مثيلاتها، بهدف الكشف عن نظام اللغة، وُصولًا إلى حكمة واضعها، فلا يمكن للعالم اللغوي أن يقف عند وصف الظاهرة دون التعليل لها، واكتشاف الحكمة والغاية، ثم إنك إذا تأملت علل هذه الصناعة علمت أنها غير مدخولة ولا متسمَّح فيها.

جزى الله النحويين القدامى خير الجزاء، وتولّى عنا مكافأتهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم المصادر والمراجع

أولا- الكتب المطبوعة.

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.الزبيدي(ت ٨٠٢هـ)، تحقيق د: طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب.أبو حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د/رجب عثمان محمد، الخانجي. ط ١/ ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي(٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة. د/ محمد عيد. عالم الكتب ١٩٨٨.
- أسرار العربية . لأبى البركات الأنبارى(٥٧٧هـ) . تحقيق د: محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقى بدمشق. ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧.
- أصول التفكير النحوي .د/ على أبو المكارم . طبعة دار القلم . بيروت.
- الأصول . دراسة أبيستيمولوجية (فكرية) للفكر اللغوي عند العرب. للدكتور/ تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٢م.
- الأصول في النحو . ابن السراج : أبو بكر، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م .
- أصول النحو العربي . محمد الحلواني. الرباط . الناشر الأطلسي . ط ٢. ١٩٨٣.
- الأعلام. للزركلى(ت١٣٩٦هـ) . دار العلم للملايين - بيروت . الطبعة الخامسة. ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. لأبى البركات الأنبارى. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب . لأبي نصر الفارقي. تحقيق

الأستاذ/ سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة ببيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

- الاقتراح في أصول النحو وجدله. جلال الدين السيوطي(٩١١هـ). حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق ط١/ ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.
- ألفية ابن مالك . ابن مالك ، نَشْرُ دار التعاون، (د ت).
- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل – بيروت. ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الشجري. ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تحقيق د: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.
- الإمتاع والمؤانسة. أبو حيان التوحيدي، (ت : نحو ٤٠٠هـ). المكتبة العصرية، بيروت. الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد . تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة – بيروت .طبعة أولي. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.الأنباري. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. ط/١. ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م .
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)طبعةأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل :ابن الحاجب، تحقيق د/ موسي بناي العليلي، طبعة دار إحياء التراث الاسلامي، الجمهورية العراقية (د ت).
- الإيضاح في علل النحو . الزجاجي . تحقيق د/ مازن المبارك. القاهرة. دار العروبة ١٩٥٩.

- البحر المحيط في التفسير. أبو حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ). تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ.
- بحوث ومقالات في اللغة: د/ رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الثالثة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م
- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. أم القرى، مكة المكرمة ط١. ١٤٢٠ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي . ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ) تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت ط١، ١٩٨٦م .
- البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات الأنباري . الهيئة المصرية العامة للكتاب . تحقيق الأستاذ/ طه عبد الحميد طه. ومراجعة الأستاذ/ مصطفي السقا. الطبعة الثانية . ٢٠٠٦م.
- تأويل مشكل إعراب القرآن . لابن قتيبة . تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر. دار التراث– القاهرة . الطبعة الثانية. ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م ٠
- التبصرة والتذكرة . الصَّيْمَرِيّ (ت ٥٤١ هـ). تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين . دار الفكر. دمشق . ط١. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء العكبري (ت : ٦١٦هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي. عيسى البابي الحلبي.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . العكبري ، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١/ ٢٠٠٠م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب. للأعلم الشنتمرى. تحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان .الرسالة – بيروت . ط٢ ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م ٠

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠-٢٠٠٠.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو. الشيخ خالد الأزهري، (ت ٩٠٥هـ). دار الكتب العلمية -بيروت-. ط/١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- التعريفات: الجرجاني (ت : ٨١٦هـ) . الناشر دار الكتب العلمية بيروت -لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني (٨٢٧ هـ)تحقيق د / محمد بن عبد الرحمن المفدى.دون ذكر بيانات الناشر.١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع. ابن جني. تحقيق محمد بهجة الأثري. مجمع اللغة العربية دمشق.الطبعة الثانية. د ت.
- تقويم الفكر النحوي. د. على أبو المكارم. دار غريب للطباعة والنشر.٢٠٠٥.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. لناظر الجيش. تحقيق د/ علي محمد فاخر، وآخرين. دار السلام بالقاهرة. ط/١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.المرادي. تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، ط ١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ثمار الصناعة . للدينوري. تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل. جامعة الإمام محمد بن سعود. الطبعة الأولي ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت : ١٣٦٤هـ).المكتبة العصرية، بيروت. ط ٢٨ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الجمل . للزجاجى. تحقيق الدكتور/ على توفيق حمد . مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل بالأردن. الطبعة الثالثة. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ٠
- الجمل في النحو . الخليل بن أحمد (ت : ١٧٠هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط/٥، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م .
- جمهرة الأمثال . لأبى هلال العسكرى . ضبطه د/ أحمد عبد السلام . دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

- الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي . تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك . الخضري : محمد الدمياطي (ت ١٢٨٧هـ) دار الفكر – بيروت
- حاشية الشمني المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام. الشمني: تقي الدين أحمد بن محمد (ت ٨٧٢ هـ) مطبعة محمد أفندي مصطفى القاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: الصبان. دار الكتب العلمية بيروت– ط١. ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح، مطبوع على حاشية التصريح، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الحجة للقراء السبعة .الفارسي (ت٣٧٧ هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط ١. ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- الحدود في علم النحو: الأُبَّذي، (ت : ٨٦٠هـ) تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : البغدادي .تحقيق: عبد السلام هارون .مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٤. ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
- الخصائص.ابن جني . تحقيق : محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة، من دون تاريخ.
- داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو. ابن عَلّان الصديقي. تحقيق/ جميل بن عبد الله عويضة.٢٠١١.دون بيانات.
- دراسات في علم اللغة: كمال بشر . القسم الثاني. دار المعارف مصر ١٩٧١.
- دراسات في فقه اللغة د. صبحي إبراهيم الصالح .منشورات المكتبة الأهلية. بيروت. ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م

- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي.تحقيق د/ أحمد محمد الخراط . دار القلم، دمشق.
- الدعاء. للطبراني.تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٣.
- ديوان أبى نواس . شرح / أحمد عبد المجيد الغزالى. دار الكتاب العربى – بيروت.
- ديوان الأحوص(شعر الأحوص الأنصارى). تحقيق:عادل سليمان جمال. الهيئة العامة للتأليف والنشر – القاهرة. ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م
- ديوان امرئ القيس.تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/٥. ١٩٩٠م.
- ديوان جرير . بشرح : محمد بن حبيب، تحقيق : نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.
- ديوان الشماخ بن ضرار الغطفاني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر.
- ديوان طرفة بن العبد . دار بيروت للطباعة والنشر. ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- ديوان عمر ابن أبي ربيعة، دار بيروت للطباعة و النشر ١٤٠٧، ١٩٨٧.
- ديوان الفرزدق . تحقيق الأستاذ عبد الله الصاوي . مصر . ١٣٥٤هـ – ١٩٣٦م.
- ديوان متمم بن نويرة (مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي)، جَمْع ابتسام مرهون الصفا، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان ذي الرمة– شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح–مؤسسة الإيمان بيروت– ط١ ١٩٨٢م.
- ديوان النابغة الذبيانى .تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ١٩٧٧.
- الرّد عَلى النّحاة ابن مضاء الأندلسي، تحقيق أد/ محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام. ط ١. ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م

- رسالة "أيَّ" المشددة: النجدي الحنبلي (١٠٩٧هـ). تحقيق : د عبد الفتاح الحموز. دار عمار / دار الفيحاء – الأردن. ط١ ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- رسالة في اسم الفاعل: أحمد بن قاسم الصباغ العبادي(ت : ٩٩٢هـ). تحقيق د: محمد حسن عواد.دار الفرقان–عمان.ط١ ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى . للمالقى . تحقيق د: أحمد الخراط. دار القلم دمشق . الطبعة الثانية. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ٠
- سر صناعة الإعراب: ابن جني. نشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان. الطبعة الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي (ت ٣٨٥هـ) تحقيق د: محمد علي الريح هاشم. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة – ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.
- شرح أبيات مغني اللبيب. عبد القادر البغدادي.تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق .دار المأمون للتراث، بيروت . ط٢. ١٤١٤هـ.
- شرح أشعار الهذليين. السكري(ت ٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، ١٩٦٥م.
- شرح ألفية ابن مالك .الأُشْمُوني . دار الكتب العلمية بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح المفصل: ابن يعيش .قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
- شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم . تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد. دار الجيل ١٩٩٨م .
- شرح ألفية ابن معط. لابن القواس.تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي. مكتبة الخريجي بالرياض.ط١. ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.
- شرح التسهيل . ابن مالك .تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون، دار هجر، ط ١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠ .
- شرح جمل الزجاجي . لابن خروف الإشبيلي– تحقيق د / سلوى محمد

عمر عرب – ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة –ط١ – ١٤١٨هـ.

- شرح جمل الزجاجى: لابن عصفور . تحقيق د/ صاحب أبو جناح. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمي . لأبي العباس ثعلب . د/ حنا منصور الحتى. دار الكتاب العربي – بيروت لبنان.١٤٢٤-٢٠٠٤.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.الجَوجَري. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي.الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. ط١ ١٤٢٣هـ /٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام .تحقيق: عبد الغني الدقر. الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح صحيح مسلم بن الحجاج (المنهاج): النووي .دار إحياء التراث العربي – بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .ابن عقيل وبحاشيته كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل.للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد . دار التراث – القاهرة. الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- شرح عيون الإعراب للمجاشعى . تحقيق أستاذنا د عبد الفتاح سليم–رحمه الله– دار المعارف القاهرة. الطبعة الأولي. ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.
- شرح عيون كتاب سيبويه: المجريطي. تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف. مطبعة حسان القاهرة.الأولى ١٤٠٤هـ.
- شرح قواعد الإعراب: شيخ زاده (ت : ٩٥٠ هـ)تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة. دار الفكر دمشق. ط١ ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك . تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. أم القرى . مكة المكرمة – الطبعة الأولى١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح كافية ابن الحاجب . الرضي (ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، ط ٢ ١٩٩٦م

- شرح كتاب سيبويه : السيرافي (٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد على، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١/٢٠٠٨.
- شرح كتاب الحدود في النحو. الفاكهي. تحقيق. د. المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة. ط٢. ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيبويه : الرماني [جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) تحقيق : سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية–الرياض: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
- شرح المقدمة المحسبة . ابن بابشاذ . تحقيق.د/ خالد عبد الكريم، الكويت، المطبعة العصرية، ط١، ج١ ١٩٧٦م، ج ٢: ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية: المكودي .تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي .الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.
- شرح ملحة الإعراب: لأبي محمد القاسم الحريري . تحقيق: د. أحمد قاسم، مكتبة دار التراث، ط ٢، ١٤١٢.
- شعر المرار ضمن كتاب (شعراء أمويّون) جمع وتحقيق د/ نوريّ حمّوديّ القيسي، المجمع العلميّ العراقي، بغداد، ط ١/٨ ١٤٠٢هـ.
- شعر المغيرة بن حبناء التميمي، ضمن(شعراء أمويون – القسم الثالث) د/نوري حمودي القيسي، المجمع العلمي العراقي، ط (١) ١٤٠٢هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح المشكلات الجامع الصحيح. لابن مالك. تحقيق الشيخ محمد فؤاء عبد الباقي . عالم الكتب بيروت.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس. الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

- صحيح البخاري : للإمام البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر .دار طوق النجاة . ط١. ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم . للإمام مسلم . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي . بيروت.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية . للنيلي. تحقيق د/محسن بن سالم العميري. جامعة أم القرى بالسعودية. الطبعة الأولي . ١٤١٩هـ.
- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، القاهرة ١٣٥٣هـ.
- ضرائر الشعر. ابن عصفور . تحقيق السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع . ط ١/ ١٩٨٠.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي . د محمد حماسة عبد اللطيف. مكتبة دار العلوم.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلّام الجمحي. تحقيق محمود محمد شاكر . الناشر: دار المدني – جدة.
- طرق تنمية الألفاظ في اللغة. للدكتور إبراهيم أنيس. معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٦-١٩٦٧.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي. د /أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية ، ط١/١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.
- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية: لابن الخبّاز . تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنباء، بغداد، الرمادي.
- فقه اللغة وسر العربية: الثعالبي . تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني: لجنة البيان العربي بالقاهرة. ط٣. ١٩٥٢م.
- القاعدة النحوية . دراسة نقدية تحليلية. د. أحمد عبد العظيم عبد الغني. دار الثقافة اللنشر والتوزيع. د ت.

- القياس في اللغة العربية . محمد حسن عبد العزيز . دار الفكر العربي بالقاهرة. الطبعة الأولي ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥م.
- الكتاب: سيبويه . تحقيق: عبد السلام محمد هارون نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة . ط/٣. ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب الحدود في النحو، وكتاب منازل الحروف. للرماني . نسخة من غير تحقيق ولا بيانات.
- الكناش في فني النحو والصرف:عماد الدين إسماعيل بن أيوب(ت: ٧٣٢هـ) تحقيق: رياض بن حسن الخوام. المكتبة العصرية، بيروت.
- ابن كيسان النحوى. حياته، وآثاره، وآراؤه. للدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام بالقاهرة. الطبعة الأولي . ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- اللباب فى علل البناء والإعراب . للعكبرى. تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين.مكتبة العبيكان. الطبعة الأولي. ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠.
- اللمحة في شرح الملحة.ابن الصائغ. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، السعودية ط١ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية "للدكتور تمام حسان. المغرب. دار الثقافة١٩٨٠.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث. للأستاذ / عباس حسن . دار المعارف بمصر. الطبعة الثانية.١٠٧١م.
- اللمع في العربية . ابن جني . تحقيق: فائز فارس . دار الكتب الثقافية – الكويت.
- مجالس ثعلب، تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر ط/٥ . دون تاريخ.
- مجمع الأمثال : الميداني.تحقيق الشيخ /محمد محيى الدين عبد الحميد. دار المعرفة – بيروت، لبنان.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .ابن جني تحقيق/علي النجدي ناصف، وآخرين. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المرتجل : ابن الخشاب تحقيق ودراسة د / على حيدر – دمشق – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي . المحقق: فؤاد علي منصور. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق : محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط (١) ١٤١٢هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل. تحقيق الدكتور محمد كامل بركات. دار الفكر – دمشق. الطبعة الأولي. ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ٠
- مشكل إعراب القرآن . مكي القيسي. تحقيق : حاتم الصالح الضامن، بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي، ط١، ١٩٧٥م .
- معانى القرآن للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)تحقيق: هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م.
- معاني القرآن. الفراء : (ت ٢٠٧هـ) ج١ تحقيق أحمد نجاتى ومحمد على النجار، وج٢ تحقيق محمد على النجار، وج٣ تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى، دار الكتب المصرية – ط ٣/ ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/١. ١٤٠١هـ –١٩٨٨م .
- معاني النحو. د. فاضل صالح السامرائي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن. الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري . تحقيق: د. علي بو ملحم . مكتبة الهلال بيروت. الطبعة: الأولى. دون تاريخ.
- المفضليات. للمفضل الضبى . تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون. دار المعارف – مصر. ١٩٦٤م ٠
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية .الشاطبي. تحقيق مشترك د/محمد إبراهيم البنا وآخرين، أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي ط ١/١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : العيني. تحقيق: د. علي محمد فاخر.وآخرين .دار السلام .ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح . الجرجاني : عبد القاهر. تحقيق : كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م.
- المقتضب . المبرد . تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب.
- المقرب. ابن عصفور – تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة . ط/١. ١٣٩١-١٩٧١ .
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور . مكتبة لبنان ، ط١/ ١٩٩٦.
- من أسرار اللغة . للدكتور إبراهيم أنيس . مكتبة الأنجلو المصرية . ط٦. ١٩٧٨م.
- نتائج الفكر فى النحو .السهيلى. تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م ٠
- النحو الوافي . عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي نشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

ثانيا- الرسائل العلمية والبحوث.

- اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر من ١٩٣٢-١٩٨٥.رسالة دكتوراه. د. عبد الرحمن بن حسن محمد العارف. جامعة أم القرى. السعودية. ١٤١٤هـ. ١٩٩٣م.
- أحوال الضمير مع مفسره. رسالة ماجستير. زكية بنت فازع اللحياني. جامعة أم القرى. ١٤٢٣-٢٠٠٢.
- الأصول النحوية المختلف عليها بين القدماء والمحدثين..رسالة ماجستير. أريج صالح شحاذة.الجامعة الإسلامية غزة. ١٤٣٩-٢٠١٨.
- أصول النحو. مناهج جامعة المدينة العالمية. ماجستير . نشر جامعة المدينة العالمية. بلا تاريخ.
- التعليقة (شرح المقرب لابن عصفور)لابن النحاس(٦٩٨ هـ): رسالة ماجستير. محمد بن عبد الله العوفي. جامعة أم القرى ١٤١١-١٩٩١.
- الجرمي ، حياته ، وجهوده في النحو ، رسالة ماجستير ، د/ محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٣٩٩-١٩٧٩.
- الحمل على النقيض في الاستعمال العربي(بحث) د خديجة أحمد مفتي.كلية اللغة العربية . جامعة أم القري.
- درجات التعريف والتنكير في العربية د، ابراهيم صالح الحندود. بحث بمجلة جامعة أم القرى ج ١٩ ع ٣١- ١٤٢٥هـ.
- الشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية. رسالة دكتوراه. محمود محمد السيد عثمان. جامعة الأزهر.- الزقازيق. ١٤٢٩-٢٠٠٩.
- شرح الكافية في النحو. منصور بن فلاح اليمني. رسالة دكتوراه. تحقيق: نصار بن محمد بن حسين. أم القرى.١٤٢١-١٤٢٢.-١٤٢٣.
- ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره .رسالة دكتوراه. إعداد: وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني . أم القرى ١٤٢٤-١٤٢٥هـ.
- العوامل المعنوية في النحو العربي.رسالة ماجستير . سعيد بن محمد بن عبد الله آل يزيد ..جامعة أم القرى. ١٤١٧-١٤١٨.